

قانون الاجتماعات والمظاهرات

بين الوفد والإنجليز

ثروت

١٩٢٣ - ١٩٢٨

دكتور

عاصم محروس عبد المطلب

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الاسكندرية

دار المعرفة الجامعية

سوتير - اسكندرية

١٩٩٠

قانون الاجتماعات والمظاهرات

بين الوفد والإنجليز
لروت

١٩٢٣ - ١٩٢٨

دكتور

عاجم محروس عبد المطلب
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الاسكندرية

دار المعرفة الجامعية

سوتير - اسكندرية

١٩٩٠

قال الله تعالى

«أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ
يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»

صدق الله العظيم

« تقديير وتشكر »

إن دراسة الحرية التى يتمتع بها الفرد والجماعة، فى التعبير عن آرائهم العامة إزاء قضايا وطنهم، أمر بالغ الأهمية، إذ تعكس مدى تأثير القوى الجماهيرية فى الأحداث التاريخية، وتحلله القوى السياسية التى تتولى مقاليد الأمور فى أى مجتمع من المجتمعات، فتصبح السلطة الحقيقية فى يد الجماهير إذا اتسع نطاق هذه الحرية، وفى يد السلطة الاستبدادية المعادية للحركة الديمقراطية إذا ضاق نطاقها .

ومن هنا كانت هذه الدراسة حول قانون الاجتماعات والمظاهرات، المنظم لحرية المصريين فى هذا الصدد، فى الفترة بين ١٩٢٣ ، ١٩٢٨ وما صاحب ذلك من تطورات سياسية هامة، كان لها أثرها فى مسار الحركة الديمقراطية المصرية.

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على وثائق أساسية مصرية سواء أكانت منشورة أو غير منشورة، ووثائق الخارجية البريطانية إلى جانب الصحف الحزبية آنذاك، والتى أوضحت موقف القوى السياسية المصرية، بالإضافة إلى مجموعة الدراسات العربية والأجنبية، التى تناولت هذه الحقبة التاريخية .

وتضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول، تناول الأول القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣، ومساره فى البرلمان المصرى عام ١٩٢٤، وتناول الثانى مشروع القانون الجديد عام ١٩٢٨ وبريطانيا، أما الفصل الثالث فقد تناول حكومة مصطفى النحاس والتحدى البريطانى موضحاً تطورات الأزمة التى إنتهت بتأجيل النظر فى المشروع، وقد إهتمت هذه الدراسة بإيضاح موقف القوى

السياسية المختلفة، سواء أكان الاحتلال البريطاني، أو القصر والأحزاب المصرية، إزاء القانون، والتطورات التي حدثت أثر محاولة استبداله، بمشروع جديد عام ١٩٢٨ .

لايسعنى فى ختام هذا التقديم، إلا أن أقدم جزيل شكرى للأستاذ الدكتور / يونان لبيب رزق - رئيس قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس لإتاحة الفرصة لى للإطلاع على الوثائق البريطانية التى أضافت للدراسة الكثير .

وأخيراً أرجو من الله التوفيق ،،

دكتور

محاضر محروس عبدة المطلب

طنطا ١٩٩٠

«الفصل الأول»

قانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ للاجتماعات والمظاهرات

- ☆ صدور القانون .
- ☆ مواد القانون .
- ☆ موقف القوى السياسية .
- ☆ القانون في البرلمان المصري .
- القانون في مجلس النواب .
- القانون في مجلس الشيوخ .

☆ صدور القانون

يرتبط مضمون قانون الاجتماعات بما يتمتع به المجتمع من الحرية السياسية، فهو صدى لطبيعة النظام القائم وانعكاس له، فمن الطبيعي عندما تكون السيطرة الانجليزية على مصر سيطرة مباشرة، أن ينعكس ذلك في طبيعة النظام القائم والقوانين المنظمة له، ومن هنا أهدر الإنجليز الحرية السياسية المصرية، فأصدروا القانون رقم (١٠) في أكتوبر عام ١٩١٤، بمنع التجمهر بمناسبة قيام الحرب العالمية الأولى^(١)، وكان صارماً في أحكامه^(٢)، فقد حرم الاجتماع لخمسـة أفراد فأكثر، إذا هدد اجتماعهم الأمن العام، وتراوحت عقوبة المخالف لأوامر التفرق، بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر، أو الغرامة التي لاتزيد عن عشرين جنيهاً^(٣)، وإذا كان التجمهر مصحوباً بحمل الأسلحة، أو الآلات التي يمكن أن يحدث إستخدامها الموت، فإن العقوبة تصل إلى الحبس بمالا يزيد عن سنتين، وغرامه لاتتجاوز خمسين جنيهاً، واتسعت العقوبة لتشمل مديري التجمهر ولو لم يحضروا (التجمهر)، فهم مسئولون جنائياً عن كل فعل، إذا إرتكب أى شخص جريمة ما، أو منع أو عطل تنفيذ القوانين واللوائح^(٤).

ولقد جاء في مذكرة القانون التفسيرية، التي قدمها ناظر الحقانية وقتذاك "ثروت باشا"، إن "القوانين المعمول بها الآن، ليست وافية بالزجر عن الجرائم التي ترتكب بواسطة التجمهر"، وتجعل من الصعب تحديد مسؤولية كل فرد من المتجمهرين، عما يحدث من جرائم أثناء التجمهر، وقد لا يكون لهذا التجمهر أى قصد جنائى، ولكن ربما وجوده في ذاته، يكون مهدداً للسلم العام، و "في هذه الحالة يكون عدم الإذعان لأمر رجال السلطة بالتفرق، فعلاً يستحق العقاب"^(٥).

وكان القصد من ذلك القانون، هو منع ما يكدر الأمن، فمنعت السلطة أى اجتماع سواء أكان فى مقهى أو نادٍ أو فى الطرقات، ولقد طبق هذا القانون على المصريين فقط، ولم يطبق على الأجانب الأوروبيين، ذلك لأن جمعية محكمة الاستئناف المختلطة، كانت سلطتها مقصورة على المسائل المدنية والمخالفات، أما قانون التجمهر فمن قوانين الجنج، كما فرضت الرقابة على الصحف والبرقيات، وكمت الأفواه، إلى جانب السيطرة العسكرية بوصول أعداد هائلة من الجنود الهندية لمصر^(٦).

وكان ذلك متفقاً مع الظروف القائمة وقتذاك، من إعلان الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤، ونشوب الحرب فى أول نوفمبر بين تركيا والروسيا - حليفة إنجلترا - ، وبالتالي صار من المتوقع نشوبها مع إنجلترا^(٧)، الأمر الذى اقتضى إتخاذ عدة إجراءات، لتحقيق سيطرتها التامة، وتحقيق الهدوء المطلوب، فبالى جانب صدور قانون التجمهر وإعلان الجنرال مكسويل فى ٢٠ أكتوبر، بمعاينة كل من يدخل إلى مصر أسلحة أو ذخيرة، أو يساعد على إدخالها باعتباره "الضابط العام لجيوش الملك فى القطر المصرى" ، كان إصدار الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ودخول إنجلترا الحرب ضد تركيا فى ٥ نوفمبر^(٨)، وفى ١٨ ديسمبر من نفس العام، كان إعلان الحماية البريطانية على مصر^(٩).

وبعد الحرب العالمية الأولى، اندلعت ثورة ١٩١٩ وجندت البرجوازية المصرية وراءها جماهير العمال والفلاحين، وعندما اضطرت إنجلترا تحت الضغط الشعبى، إلى التنازل عن جزء من السلطة، بموجب تصريح من جانبها، وهو

تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته الأربعة، فإنها كانت حريصة على أن يكون هذا التنازل، لحساب القصر لا لحساب الشعب ومعنى آخر لحساب الأوتقراطية، لا لحساب الليبرالية .

ولقد أدركت البرجوازية المصرية، خطورة ذلك الأمر، فكتب عبد العزيز فهمى، فى أحد خطابه المشهورين إلى رئيس الوزراء فى ١٦ مارس، ١٥ أبريل ١٩٢٣، مؤكداً أن الأمة لا الأمراء هى مصدر كل سلطة، كما عبر سعد زغلول عن هذه الخطورة، بوضوح وتفهم كامل للوضع السياسى المصرى الجديد، فى حديث له مع مراسل صحيفة "الدلى هيرالد" بقوله أنه "إذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدي الملوك، الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى، فالخطر من ذلك أعظم وأشد، فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى، ويدعى أن العرش فى سلامة بفضل جنوده ! فهذه القوة التى تركت للملك، ستصبح فى الواقع حقوقاً فى يد الأجنبى، يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن" (١٠) .

وبصدور الدستور، أصبحت السلطة فى مصر، موزعة بين قوى ثلاث، الإنجليز الذين احتفظوا بمقتضى التصريح وتحفظاته، بالسيطرة على مصر والتدخل فى شئونها الداخلية والخارجية، القصر، فقد أصبح هو المسيطر عن طريق الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ فى مسألة التصديق على القوانين، تنقيح الدستور، كما أصبح له حق حل مجلس النواب دون قيد أو شرط، وكذا إنشاء ومنح الرتب والنياشين، وتولية وعزل الضباط، والتصرف فى شئون المعاهد الدينية والأزهر، أما القوة الثالثة فهى البرجوازية المصرية، ممثلة فى الوفد بصفة رئيسية والأحزاب الأخرى فقد قرر لها الدستور حقوقاً، تمثلت فيما تضمنه من أن "شكل الحكم نيابى، والسلطات مصدرها الأمة، ومجلس الوزراء

هو المهيمن على مصالح الدولة، وهو مسئول بالتضامن مع مجلس النواب، ورئيس الدولة غير مسئول (ذاته مصونة لا تمس) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه، وتوقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون، وأوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال "بالإضافة إلى مجموعة من الحريات الشخصية والعقائدية إلى جانب حرية الرأى والصحافة والاجتماع، وحق تكوين جمعيات، والنص على أن للملكية حرمة ووقاية النظام الاجتماعى (١١) .

وفى الحقيقة أن هذه التحولات التى حدثت بمصر، نتيجة تصريح ٢٨ فبراير وإصدار الدستور، لاتمثل مرحلة جديدة تختلف كثيراً عن سابقتها، فإذا كانت بريطانيا قد اعترفت بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة، لها نظام ملكى وراثى، وحكومة برلمانية، فإن ذلك كان من الناحية النظرية فقط، فالواقع لم يتغير، فلا تزال مصر مثقلة بوجود جيش الاحتلال والمستشارين البريطانيين فى الجيش والإدارات، وكانت الامتيازات الأجنبية تحد من سلطان الحكومة وظلت مشكلة السودان بدون حل (١٢)، وبالتالي فإن هذا القدر المحدود من المشاركة فى السلطة، الذى سمح به الإنجليز وفق التصريح، إنما يعنى عدم قبول أية تصرفات تتجاوز حدوده، ومن هنا كان التدخل البريطانى العنيف، لتذكير البرجوازية المصرية إلى طبيعة العلاقات التى يفرضها تصريح فبراير (١٣) ، وهو ما يحدد ويدرجة كبيرة سير الأحداث فى مصر، عقب إعلان الاستقلال وصدر الدستور فى إبريل ١٩٢٣ .

لقد نص الدستور فى المادة (٢٠) على أن "للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً، وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر إجتماعهم، ولا حاجة بهم إلى إشعاره، لكن هذا الحكم لايجرى على الاجتماعات العامة، فإنها خاضعة لأحكام القانون، كما أنه لايقيد أو يمنع أى تدبير لحماية النظام الاجتماعى" (١٤).

وكان التحفظ الأخير، مرتبطاً بالحركة الاشتراكية الشيوعية، التى كانت تجتاح البلاد وقتذاك، منذ ثورة مارس ١٩١٩، وهى الحركة التى عبرت عن نفسها، عن طريق النشرات والمقالات والاجتماعات والمؤتمرات، والالتجاء إلى الاعتصاب عن العمل، ولهذا تضمنت المذكرة التفسيرية، حرية الحكومة فى إتخاذ تدابير، قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور، لمواجهة الدعوة البلشفية، ولضمان حرية أهل البلاد المسالين والموالين للقانون (١٥)، ودعوى "وقاية النظام الاجتماعى" باللغة المرونة تطلق يد الجهاز الإدارى، ضد الخصوم من أى نوع، فالانطلاق غير المقيد لحرية الصحافة والاجتماع، كان يحمل من المخاطر على الوجود الملكى والاحتلال، وهو مايفسر عنادهما الشديد ضد هذه الحرية (١٦).

وحيث أن هذه المادة، قد نصت على خضوع الاجتماعات العامة، لقانون ينظمها فلم تشأ الحكومة المصرية القائمة، أن تترك إصدار هذا القانون للبرلمان الجديد عند إنعقاده، فقد قامت من جانبها وبإيعاز من السلطات البريطانية، بسن قانون للاجتماعات والمظاهرات العامة "قانون ١٤ لسنة ١٩٢٣" (١٧)، الذى اعترف للجهاز الإدارى بسلطات واضحة، ووضع قيوداً شديدة على

حريتى الاجتماع والتظاهر^(١٨)، فهذا القانون من صنع السياسة المتحكمة فى شئون البلاد، وأن الحكومة لم تكن إلا منفذة لإرادة تلك السلطة^(١٩)، وهو ما أكدته "حمد الباسل" من أن تبعة إصداره واقعة على السلطة البريطانية^(٢٠)، وكذلك لجنة الداخلية بمجلس النواب المصرى، فى تقريرها فى أول يوليو ١٩٢٤، عندما أشارت بأن "الحكومة المصرية لم تكن إستبدادية فقط، بل كانت فى الوقت نفسه مسيرة بيد أجنبية، تعمل على هدم حقوق الأمة، والتضييق على حريتها"^(٢١).

فكان من الطبيعى عند إلغاء الأحكام العرفية، أن تصدر عدة قوانين منظمة، ومنها قانون الاجتماعات العامة، لتحل محل الأحكام العرفية، بفارق واحد، هو أن سيف الأحكام العرفية فى يد السلطة العسكرية، أما سلطة القوانين الجديدة، ففى يد الحكومة المصرية، فليس هناك فرق بين هذا القانون وبين الأوامر والمنشورات، التى أصدرتها السلطة العسكرية الإنجليزية فى مصر^(٢٢).

لذلك حرص الإنجليز على بقاء هذا القانون، ورأوا فيه ضمانا لحماية أرواح وممتلكات الأجانب، وهى إحدى تحفظات تصريح فبراير ١٩٢٢^(٢٣)، ودافع عنه لويد، ورأى أنه لا يوجد أساس معقول لمهاجمته^(٢٤)، وأنه مكن البوليس على الأقل فى القاهرة والأسكندرية وبور سعيد - حيث الإشراف للضباط الإنجليز - من الحفاظ على درجة من النظام، دون ظلم الأفراد أو الحد من الحريات العامة، فلقد ساعد القانون السلطات على منع الاجتماعات ذات الصبغة المهددة للأمن العام^(٢٥)، كما أكد تشمبرلن هذه المعانى فى بيانه

بمجلس العموم البريطانى فى ٣٠ إبريل ١٩٢٨ - بناء على طلب ماكدونالد -
فالقانون أهميته فى حفظ الأمن، دون حده للحريات العامة^(٢٦)، فالسلطات
البريطانية كانت متمسكة بهذا القانون، لذلك هاجمت مشروع القانون الجديد،
واعتبرته يمثل خطراً حقيقياً لأرواح وممتلكات الأجانب فى مصر، وهو
مايتعارض مع المسئوليات البريطانية، وفق تصريح فبراير^(٢٧)، الأمر الذى
يؤكد، الأصابع البريطانية فى هذا القانون .

☆ مواد القانون

صدر هذا القانون فى ٣٠ مايو عام ١٩٢٣، ونشرته الجريدة الرسمية
والصحافة المصرية، وتكون من ثلاث فصول، تناول الأول الاجتماعات العامة،
والثانى المظاهرات فى الطريق العام، والثالث العقوبات والأحكام العامة^(٢٨).
وهو قانون إستخدم كافة الوسائل للتضييق على حق الاجتماع، وارتكز على
سلطة الإدارة المطلقة، حيال الاجتماعات، سواء قبل أو بعد عقدها، فإن شامت
سمحت، أو منعت باسم الأمن والنظام، فسلب بذلك المزايا التى تكفلها الحياة
النيابية الديمقراطية^(٢٩)، وقضت به وزارة "يحيى إبراهيم"، على حرية الخطابة
والفكر، حيث أتاحت للإدارة مطلق الحرية فى إلغاء أى اجتماع سياسى^(٣٠).

فإذا كانت المادة الأولى من القانون، قد أكدت على حرية الاجتماعات
فإن المواد التالية قد وضعت القيد تلو القيد، للحجر على هذه الحرية، فقد
نصت المادتان الثانية والثالثة على ضرورة إخطار السلطة المختصة، عن
الاجتماع وزمانه ومكانه وموضوعه، قبل الاجتماع بثلاثة أيام أو أربعة
وعشرين ساعة، إذا كان الاجتماع انتخابياً، ويكون الإخطار من خمسة

مواطنين حسنى السمعة، ومن المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية، ومن إثنيين إذا كان الاجتماع إنتخابياً، فضلاً عن تأليف لجنة ثلاثية من الأعضاء (مادة ٦) لتحمل مسئولية الحفاظ على النظام، وصفة الاجتماع، وتمنع أى خطاب يخالف النظام العام أو الآداب، أو يحرض على الجرائم^(٣١). وهذا نوع من القيود والعقبات، التى وضعت للاجتماعات فضلاً عن ضرورة موافقة الجهة الإدارية لعقدتها، وهو ما يجعل هذا الحق، رهناً بمشيئة رجال الإدارة^(٣٢).

ولم يلزم الشارع السلطات، بالتصريح بالاجتماع فى الموعد المناسب، ولقد وضع من تطبيق القانون، أن السلطات كانت تؤخر التصريح، محتجة بعمل التحريات، حتى يضيق على المجتمعين قصدهم، والغرض من إجتماعهم، فضلاً عن أن اشتراط حسن السمعة، لمن يتقدمون بالإخطار، يمكن أن يضيق، بحيث لا يشمل إلا من ترضى عنهم الحكومة، فقد دلت الحوادث، على أن الحكومة المصرية فى عهدها الاستبدادى، لم تكن تمنح لقب حسن السمعة إلا لأنصارها، الذين هم فى الواقع اليد التى كانت تعمل ضد حرية الشعب^(٣٣).

وتعتبر المادة الرابعة حجر الزاوية فى هذا القانون، فقد نصت على أنه "يجوز للمحافظ أو المدير أو لسلطة البوليس فى المركز، منع الاجتماع إذا رأوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب فى النظام، أو الأمن العام، بسبب الغاية منه، أو بسبب الزمان والمكان والملابسة له، أو بأى سبب خطير غير ذلك"^(٣٤).

فهذه المادة بما تضمنته من عبارات مبهمه - وهى عادة القوانين الاستثنائية - إنما هى تكأة تلجأ إليها جهات الإدارة، لمنع أى اجتماع لا رقى

لها، فيكفى أن تقول السلطة الإدارية، أنها تخشى اضطراب النظام فى اجتماع لم يحدث بعد، لتصادر الناس فى حريتهم الشخصية، فهذه المادة تخول لجهات الإدارة، حق التكهّن بما لايزال فى علم الغيب، لتمنع الاجتماعات العامة، وتسلب الناس أبسط حق من حقوقهم الشرعية^(٣٥)، فالمحافظة على النظام والأمن، وسيلة فى أيدي رجال السلطة، يستطيعون بها أن يمنعوا عقد أى اجتماع، لأنهم غير مسئولين عن إعلان الأسباب، التى حملتهم على الخوف من ذلك الاجتماع، على الأمن العام^(٣٦)، بل بسبب المكان قد لايسمح بعقد الاجتماع فقد يرى مأمور قسم الموسيقى مثلاً، ألا يعقد اجتماع فى حديقة الأزبكية، لأنه يشوش على الأجانب^(٣٧)، علاوة على ذلك أن منظمى الاجتماع، مهددون بمنع الاجتماع إلى ما قبل عقده بست ساعات فقط، أى بعد أن يكوّنوا قد أعدوا كل معداته^(٣٨).

وإذا كانت هذه المادة، قد نصت على تظلم منظمى الاجتماع، من أمر المنع لوزير الداخلية، إذا كان الأمر صادراً من المدير، وللمدير إذا كان المنع من مأمور المركز، ولكن قد يقع هذا بعض ضياع الفرصة للاجتماع^(٣٩)، فالتظلم لايجدى، لاسيما إذا لم يكن لجهة قضائية عليا، فشكوى الإدارة لنفسها - ولاسيما إذا كان للمسألة صبغة سياسية وكان للشاكين لون سياسى يختلف عن لون الحكومة - ليس لها مصير سوى سلة المهملات^(٤٠)، فالبوليس - فى هذا الصدد - خصم وحكم، وأصبح كل شىء والأمة ليست بشىء^(٤١)، ولايصح أن تكون سلطة البوليس فوق سلطة التقنين .

وإذا كانت المادة الرابعة، قيداً ثقيلاً على حرية الاجتماع، فإن المادة السابعة قد نصت على تواجد البوليس فى الاجتماعات - إذا عقدت - لحفظ النظام والأمن، ولمنع كل إنتهاك لحرمة القانون، وله حق حل الاجتماع فى عدة حالات :-

- * إذا لم تؤلف لجنة للاجتماع، أو إذا لم تقم اللجنة بوظيفتها .
- * إذا خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له فى الإخطار .
- * إذا القيت فى الاجتماع خطب أو حدث صياح، أو أنشدت أناشيد، مما يتضمن الدعوة إلى الفتنة، أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات ، أو غيره من القوانين .
- * إذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع .
- * إذا وقع إضطراب شديد (٤٢) .

فأصبح لرجل البوليس بمقتضى ذلك، السلطة الثلاثية الاتهام والقضاء والتنفيذ ، وهو مايعتبر أداة خطيرة، ضد حرية الاجتماع والحرية الشخصية^(٤٣)، ورجال البوليس ليست لديهم القدرة العلمية، على أن يفرقوا بين الخطب المثيرة وغيرها، فهم يفتقدون القدرة على النقد والتحليل للأقوال المختلفة^(٤٤)، ومن ناحية أخرى فقد تضمن القيد "وقوع جرائم أخرى" فلو فرضنا أن نشالاً إندس بين الجماهير، ونشل شخصاً - وهى جريمة واردة فى قانون العقوبات - فيحق للبوليس فض الاجتماع، فضلاً عن عدم الوضوح فى تقدير قيام اللجنة المسئولة بوظيفتها كما ينبغى^(٤٥) .

وتحدد المادة الثامنة الاجتماع العام، بأنه كل اجتماع فى مكان عام أو خاص يستطيع دخوله أشخاص، ليس بيدهم دعوة شخصية^(٤٦)، وهو تعريف غير واضح، وتحديد شرط جوهري، حتى يفهم الناس أى اجتماعات مقصودة بالقانون^(٤٧)، وبناء على ذلك، يجوز لرجال البوليس، أن يمنعوا عقد جمعية عمومية لأية هيئة حزبية، لم يسلم أعضاؤها دعوة شخصية^(٤٨)، كما حددت المادة شروط الاجتماع الانتخابى :

- * أن يكون الغرض منه، إختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم .
- * أن يكون قاصراً على الناخبين، وعلى المرشحين أو وكلائهم .
- * أن يقام الاجتماع، فى الفترة الواقعية بين تاريخ دعوة الناخبين، وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخابات^(٤٩) .

وهذا يعنى أنه لايجوز لأحد، أن يحضر اجتماعاً إنتخابياً فى دائرة من الدوائر إلا إذا كان مرشحاً أو ناخباً فيها، فإذا أراد حزب أن يوفد خطبائه إلى المدن والأقاليم، ليعضدوا ترشيح من يرونه أصلح وأليق، حال البوليس بينهم وبين المجتمعين بدعوى أنهم ليسوا من ناخبى تلك الدائرة، ولامن المرشحين فيها، ويكون أمام هؤلاء الوافدين أحد أمرين، إما مغادرة المكان، وهذا مايريد واضعو القانون وإما الإصرار على البقاء، فيفقد الاجتماع صفته الانتخابية، ويصير اجتماعاً عادياً، خاضعاً لكافة التصرفات، التى خولها القانون لرجال البوليس والإدارة^(٥٠)، وهو مايعطى الإدارة سلاحاً تستخدمه ضد كل اجتماع انتخابى، لا يروقها مذهب الداعين إليه والمرشحين فيه^(٥١) .

وأخضع الفصل الثانى، المظاهرات والمواكب فى الطريق العام لهذه القيود، فأصبحت رهينة إشارة البوليس، بحيث أصبح لايجوز السير بمظاهرة أو موكب، إلا إذا كان هناك جواز من الإدارة بسيرها، وهو أمر صعب فى تحمل مسئوليتها لطالب التصريح، إذ المواكب تجمع فى سيرها خليطاً من الناس الذين لايعرفهم، وهو مسئول عن كل ما يحدث فيه، وكان هذا للتعجيز، وجاء فى نهاية المادة التاسعة "فإذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تشييع جنازة، فإن الإعلان الصادر من السلطة، بمنع الموكب أو بتحديد خطة سيره يبلغ إلى القائمين بشئون الجنازة من أسرة المتوفى" وهذا إفراط فى التقييد^(٥٢)، فأكد القانون سيطرته الكاملة على المواكب المختلفة، حتى على جنازات الأموات^(٥٣)، التى أدخلتها الحكومة فى دائرة قانون المظاهرات^(٥٤)، يضاف إلى ذلك الحق الكامل لرجل البوليس فى تفريق كل إحتشاد وتجمهر من شأنه أن يجعل الأمن العام فى خطر، أو تقييد حقه فى تأمين حرية المرور فى الطرق والميادين العامة^(٥٥).

وتناول الفصل الثالث، العقوبات والأحكام العامة، فعقد الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات، دون الإخطار بها، أو رغم منعها من البوليس تستحق عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر، والغرامة التى لا تتجاوز مائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويستحق الاشتراك فى الاجتماع أو المواكب أو المظاهرة، رغم تحذير البوليس، عقوبة الحبس لمدة لا تزيد عن شهر، وغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً، أو بإحدى هاتين العقوبتين. أما المخالفات الأخرى فعقوبتها الحبس لمدة أسبوع والغرامة التى لا تزيد عن مائة قرش، أو بإحدى هاتين العقوبتين، ولا تمنع هذه العقوبات توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها،

نما يكون منصوصاً عليه فى قانون العقوبات أو قانون (١٠) لسنة ١٩١٤، أو
أى قانون آخر من القوانين المعمول بها^(٥٦)، وهى عقوبات كفيلة بواد أية
حرية، ولو كانت محدودة للاجتماعات والمظاهرات .

☆ موقف القوي السياسية .

من الطبيعى أن يدافع وزير الحقانية (أحمد ذو الفقار) عن القانون،
فيؤكد التشابه بينه وبعض القوانين الأوروبية، وأنه أتى بحرية للاجتماع لم
تكن موجودة من قبل، ولايصح أن تعتبر الحدود القانونية مناقضة لمبدأ
الحرية، فالحرية لاتفيد الإطلاق من كل قيد، وأن تنظيم ممارسة الحقوق العامة،
ليس سلباً لها، ودافع الوزير عن سلطة الإدارة والبوليس، فلها مثيل فى
القوانين الأوروبية لاسيما الفرنسية والإيطالية والبلجيكية ولايمكن نعتها
بالرجعية، وأكد أن السلطة الإدارية، لن تمنع إجتمع أو مظاهرة، إلا لسبب
جوهري، كما هو مبين فى القانون، كعدم تشكيل اللجنة، أو خروج الاجتماع
عن غرضه، أو وقوع جرائم منصوص عليها فى القوانين، أو وقوع إضطرابات
جسيمة بين المجتمعين، وهى كلها حوادث واقعية ولايحتتمل التأويل، وأضاف
الوزير، أن إخطار البوليس، وحضوره الاجتماع وحقه فى فضه هى أمور لها
مثيل فى القوانين الأوربية، بل لها سلطات أوسع، بل تميز القانون المصرى
عنها، بتحديد الأحوال التى حددت الحل، تحديداً دقيقاً يحول دون إساءة
التصرف، وأكد الوزير أن جهة الإدارة، لاتندب من رجال البوليس لهذه المهمة،
إلا من تثق بهم وبأخلاقهم وفى الأحكام التأديبية ضد المسيئين، لاستخدام هذه
السلطة عبرة لهم ولغيرهم ، وأضاف أن القانون المصرى، نص على عدم جواز
منع الاجتماعات الانتخابية، فضاهاى بذلك القوانين الأوروبية بل أن تحديد
معنى الاجتماع الانتخابى، مأخوذ عن القانون الفرنسى، ودعا لعدم سوء الظن

بالحكومة وأنها ستمنع كل إجتماع سياسى، وهى التى أصدرت الدستور وقانون الانتخاب، وعلى المعارضين للقانون، ألا يقتصر نظرهم على الاجتماعات السياسية، بل يجب أن يمتد إلى الاجتماعات المخلة بالآداب، أو النظام الاجتماعى، وهو مالا تستطيع الحكومة أن تقف مكتوفة الأيدي أمامها، وأن الحقوق المكفولة لجهة الإدارة، ستستعمل ضد هؤلاء، أما الاجتماعات السياسية العادية فالحكومة ليست راغبة فى منعها، وأن هدف الحكومة وواجبها الحفاظ على النظام والأمن العام (٥٧).

وتعرضت "وادی النيل" للقوانين الأوروبية، التى استقى منها القانون المصرى نصوصه، كالقانون الفرنسى ١٨٨١ والإيطالى ١٨٨٩ والبلجيكي ١٨٩٠، فهى قوانين معروفة فيما يختص بالقيود التى تضمنتها بالنسبة للاجتماعات، ولقد وضعت فى القرن التاسع عشر، وهو مالا يمكن قبوله كأساس لقوانين القرن العشرين، الذى سادت فيه الحرية، فضلاً عن أن وضع هذه القوانين كان لظروف خاصة لكل منها، فيكون إستشهاد الوزير بها، مغالطة أريد بها تبرير قانون يعاقب الناس قبل أن يتكلموا (٥٨)، كما نفت "المحروسة" تفسير الوزير لموجة الانتقاد للقانون، بأنها راجعة إلى حالة نفسية تملكتم الأمة لما عانت من الأحكام العرفية، وهى حالة وقتية مصيرها الزوال، مؤكدة أن الشعب لن يرحب بهذا القانون، وأن تنظيم الحكومة للاجتماعات لايعنى سلبها لهذا الحق (٥٩).

ولقد وقف الوفد، إزاء هذا القانون عند صدوره، موقفاً واضحاً فلقد عارض صدوره وطالب بإلغائه (٦٠)، واحتج عليه سعد زغلول، وكان آنذاك

بفرنسا (٦١) ، ورأى فيه حداً لحرية الشعب، فى إظهار شعوره بطريقة سلمية، واعتبره دليلاً على ميول رجعية للوزارة التى أصدرته (٦٢) ، وأكد "حمد الباسل" بأنه قانون إستبدادى ومناقض لقواعد الدستور المصرى (٦٣) ، وقال عنه "واصف غالى" صديق سعد، أنه قانون رجعى لأنه جعل الأحكام العرفية قائمة إلى الأبد، وزادها وطأة (٦٤) .

وأصدر الوفد بياناً للشعب المصرى فى ٥ يونيو ١٩٢٣ ، هاجم فيه القانون الذى يجب أن يسمى "قانون تحريم الاجتماعات" ، لسلبه حقوق المصريين الطبيعية المقدسة وضرب عليهم سلطة إستبدادية مطلقة، فى اجتماعاتهم العامة والخاصة، فلقد أباحت الحكومة للبوليس، التدخل لمنع الاجتماعات قبل وأثناء عقدها، وبهذا "إنعدم القليل من مبادئ الحرية التى حوّاها دستورها الرجعى" ، فقد أجهز على حرية القول والفكر وطالب الوزارة بتعديله والشعب بالثبات، وخوض المعركة الانتخابية بكل عزيمة ، حتى يضع البرلمان القوانين الديمقراطية المتفقة مع العدالة (٦٥) .

وموقف الوفد، هو موقف طبيعى، لهيئة تعتمد على الجماهير، وتعلق آمالها على الحركة الجماهيرية فى تحركها السياسى، فأى قيود على هذه الحركة - مثل هذا القانون - هو تعطيل لها، عن ممارسة دورها فى الحياة السياسية المصرية، وهو ماوعته السلطات البريطانية، عندما ذكرت أن المعارضة لهذا القانون، كانت من الوفد لأن سلاحه الأساسى - طبقاً لتعبيرها - هو إثارة الجماهير (٦٦) ، وهو موقف ثابت للوفد وبدرجة كبيرة، وليس الأمر كما يرى البعض، أنه عندما تغير موقف الوفد، وأصبح فى السلطة، رأى ضرورة إبقائه

لأسباب سياسية، خصوصاً لكبح جماح المعارضة^(٦٧) .

فإذا كان الوفد فى السلطة، فليس هناك ضمان لاستمراره، ولا سيما فى معركته السياسية والدستورية مع الانجليز والسراى، فكل خلاف معهما يعنى تجميد دوره وإيقاف الحياة النيابية وإبعاده عن السلطة، بل أن سبيل وصوله لها، هو الجماهير - والقانون محد لمركتها - والثابت تاريخياً أن مجلس النواب ذى الأغلبية الوفدية الكاسحة - والوفد فى السلطة - ألغى هذا القانون فى يوليو ١٩٢٤، وأن وقف سعد زغلول ضد قرار المجلس^(٦٨)، فلقد طالب النواب صراحة وبصورة علنية بأنهم لا يريدون أن يقاسوا ما قاسوه، على أيدي البوليس فى الماضى مرة أخرى^(٦٩) .

وعندما عادت الحياة النيابية ١٩٢٦، إتخذ مجلس النواب ذو الأغلبية الوفدية قراره بإلغاء هذا القانون، ومستحدثاً مشروع قانون جديد للاجتماعات^(٧٠)، دافع عنه مصطفى النحاس رئيس الوزراء عام ١٩٢٨، وأكد أنه ليس ضاراً على الإطلاق^(٧١)، وأنه وقد شارك فى مناقشاته، يراه مناسباً وكافياً لغرضه^(٧٢)، بل أن صدور رئيس الوفد والحكومة بدرجة كبيرة فى الأزمة حول مشروع القانون الجديد - كما سنرى - لهو خير دليل على أن الوفد بنوابه على الأقل عام ١٩٢٤، وبكامل هيئته التشريعية والتنفيذية عام ١٩٢٨، كان يتطلع لإلغاء هذا القانون إذا واطته الظروف، وهو فى السلطة .

وهاجمت الاخبار واللواء المصرى - لسان حال الحزب الوطنى - القانون، وتعددت مقالات "أمين الرافعى" و "إبراهيم عبد القادر المازنى" منددة بالقانون،

فيرى الأول، أن هذا القانون هو هدية الوزارة للأمة، فى عهد الدستور والانتخاب ، فهى تأبى إلا أن تفتح هذا العهد، بقانون يقضى على حق الاجتماع شر القضاء، وقد عجلت به فنصت فى قانونها على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية، ثم بادرت إلى نشره (٧٣) .

وأكد أن حرية الاجتماعات، قد نصت عليها الفرمانات الأولى، الصادرة لولاية مصر، فالتجاء الحكومة إلى هذا القانون هو رجوع بالبلاد إلى الوراء واعتداء على أحد حقوقها المكتسبة، ومصادرة لأكبر مظهر من مظاهر الحرية (٧٤) ، فحق الاجتماع حق صريح للأمة، ليس للوزارة أن تسلبه، وللوزير الحقانية، أن يحاول تبرير هذا السلب، بمثل هذه الأحاديث، التى لاتغنى عن الحق شيئاً (٧٥) ، وأكد المازنى نفس المضمون، وأن الواجب يقتضى الحكومة أن تمتنع عن إصدار مثل هذا القانون العاصف بحرية الاجتماع (٧٦) .

وبصفة عامة، فقد هاجم الحزب الوطنى القانون (٧٧) ، ونشرت صحافته الاحتجاجات المختلفة لصدوره (٧٨) ، كما أشار عبد الرحمن الرافعى إلى تقييد هذا القانون لحق الاجتماع (٧٩) .

أما السياسة - الناطقة باسم الأحرار الدستوريين - فرغم نقدها لقيود القانون، التى تقضى على حرية الاجتماعات، أو تجعل القضاء عليها فى حين الممكن، فإنها من ناحية أخرى قد أرجعت صدوره إلى أن "طوائف من المصريين، أساءت استعمال حرية الاجتماع فى السنوات الأخيرة، إلى حد الإجرام أو بلغ الإجرام"، وأن القضاء فى بعض الأحيان، لم يقمع سوء استعمال

تلك الحرية، قمعاً يزجر من لا يفرقون بين الحرية والفوضى ولاتطالب السياسة بإلغائه أو تعديله ولكن تطالب الحكومة، لإمكانية الدفاع عنه أمام البرلمان - أى استمراره - باليقظة فى تنفيذ القانون، وأن يتخذ وزير الداخلية من الإجراءات، ما يضمن بقاء رجال الحكومة، فى الدائرة الدستورية، حين تنفيذهم لذلك القانون، وإذا تم للحكومة ذلك، أمكنها الاعتذار عن هذا القانون الاستثنائى، بظروف إصداره وبحسن قيامها على تنفيذه، بل تهاجم السياسة أحد اجتماعات الوفديين، الذى هاجموا فيه - الأحرار وأعضاء الحزب الوطنى - مؤكدة أن الحرية لم يحدّها القانون ، بل "حدها الوفديون" (٨٠) .

وهذا تمهيد لقضية القيود، التى تضمنها القانون، ويبدو أن حزب الأحرار الدستوريين، كان يخشى الحركة الجماهيرية سند الوفد، فتقييدها بمثل هذا القانون إضافة له فى المعركة الانتخابية القادمة، لاسيما وقد شاهد الإلتفاف الجماهيرى ، حول سعد والوفد ، ومن ناحية أخرى فإن أحزاب الأقلية فى مصر، ومنها هذا الحزب، لم تكن تهتم بالسند الجماهيرى، والثقة الشعبية وتأييد الغالبية لها، كسبيل للوصول إلى السلطة، فقد كفاها الملك بسلطاته الواسعة مشقة هذا السبيل (٨١) .

وإذا كان رأى العام المصرى قد إعتبر هذا القانون، قانوناً رجعياً قيد حرية الاجتماعات ونقدته الصحافة بدرجات متفاوتة (٨٢)، فإن جريدة "الوطن" - التى قال عنها سعد زغلول، بأنها تخدم الإنجليز ومصالح الإنجليز (٨٣) - قد بررت وجوده، ونفت أن تكون الحكومة الإنجليزية وراء إصداره، كشرط لإلغاء الأحكام العرفية لأن الإنجليز من مصلحتهم، أن يظهر ضعف الحكومة المصرية

فى المحافظة على النظام والأمن العام، ليكون ذلك حجة لهم ، للتدخل فى شئون البلاد، بل أن وراء إصداره، ماشوه النهضة الأخيرة، من المظاهرات والاجتماعات كحوادث الاسكندرية، التى أعلن قناصل الدول على أثرها بأنهم لا يأمنون على أرواح وممتلكات رعاياهم، وكانت هذه الأحداث عقبة فى مفاوضات عدلى فالحكمة وبعد النظر، هما اللذان حملا الحكومة وقتذاك على عدم تعريض البلاد، لتلك الحوادث المؤلمة، التى تسببها الاجتماعات والمظاهرات، وهو تحوط للحكومة من تكرار مثل هذه الأحداث، فقد نظم القانون الاجتماعات، ومنع من يتاجرون بها من عقدها، باشتراط توقيع الإخطارات عن هذه الاجتماعات بأنواعها المختلفة وفقاً للقانون، وأن هدف الإخطار لترسل الحكومة بعض موظفيها لمراقبة الاجتماع ليأمروا بفضه، إذا ماحدث مايعكر الأمن إتقاء للفتنة .

كما أن الاجتماعات الانتخابية القادمة، للتنافس على النيابة، قد تؤدي إلى حدوث شغب يؤدي إلى اضطراب الأمن، فاحتياطات الحكومة فى هذا الصدد، هو فى مصلحة الأمة، إذ يجنبها كل اضطراب يؤدي إلى إزعاج الأجانب (٨٤) .

وترد الصحيفة على النقد الموجه للقانون، وتركيز السلطة فى يد رجال البوليس، فتري أنه إذا ضبط الشعب عواطفه، واجتمع فى هدوء وسكينة، وحافظ على النظام والسلم فلن يشعر بوجود القانون، وأن انتقاد القانون، لتركيز السلطة فى يد البوليس واتهامهم بالاستبداد ظلم واضح، فهم من طبقة أرقى من طبقة الجمهور فى معرفة الواجب، فإذا صح أن هذا الجمهور، عاقل رزين، لاخوف عليه إذا أطلقت له الحرية، ولن يسىء إستخدامها، فبالأولى

رببل الإدارة والبوليس، الذى درس القوانين، وتخصص لحراستها وحمايتها من عبث العابثين^(٨٥)، وهو ما يتفق مع إدعاءات الدوائر البريطانية وكما تقول "المورتنج بوست" بأنه لم توجه إلى هذا القانون، أية إدعاءات لأمن المصريين - وهذا ليس صحيحاً - ولأمن الإنجليز والجاليات الأجنبية، وأنه إستمر منفذاً طيلة أربع سنوات، ولم تجد الصحافة والجمهور ورجال السياسة، مسوغاً للحملة عليه^(٨٦).

☆ القانون فى البرلمان المصرى .

● القانون فى مجلس النواب .

أجريت أول انتخابات فى مصر، وفق دستور ١٩٢٣، ودخلتها أحزاب الأحرار الدستوريين والوفد والحزب الوطنى، وفريق كبير من المستقلين، واكتسح سعد المعركة إكتساحاً رهيباً^(٨٧)، إذ أسفرت عن فوز ساحق للوفد، الذى نال ١٩٠ مقعداً، من مجموع المقاعد البالغ عددها ٢١٤، بينما نال الأحرار الدستوريون ست مقاعد، والحزب الوطنى أربعة، والمستقلون أربعة عشر مقعداً^(٨٨).

وطبقاً للمادة ١٦٩ من الدستور، التى نصت على أن "القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية، بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى، الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤)، تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول، فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور، بطل العمل بها فى المستقبل"^(٨٩)، فقد دفعت الحكومة، بمجموعة من القوانين المختلفة، المطلوب عرضها على البرلمان ومن الطبيعى أن تحال هذه

القوانين للجان المجلس المختصة لدراستها وعرضها على المجلس، في دور الإنعقاد الأول، ومن هذه القوانين، قانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ الذي أحيل إلى لجنة الداخلية .

ناقش مجلس النواب في أول يوليو ١٩٢٤، مشروع لجنة الداخلية بإلغاء هذا القانون وقد صدرت اللجنة تقريرها الذي أعده عبد اللطيف الحناوي، أحمد فهمي إبراهيم، شفيق منصور^(٩٠) ، بمذكرة أفاضت في أسباب الإلغاء كحرية الاجتماعات في الدول الأوروبية، كفرنسا والمجترا وألمانيا، وماحواه القانون من قيود ثقيلة لهذه الحرية، وطالبت اللجنة بالاكْتفاء بمواد القانون العام، التي يدخل تحتها كل جريمة، يمكن أن ترتكب في اجتماع أو مظاهرة عامة، إستناداً على أن الدستور، لو أراد وضع قانون خاص للاجتماعات، لجاء نصه مطابقاً لنص المادة (١٩) من الدستور البلجيكي، وترجمتها "للبلجيكيين حق الاجتماعات في هدوء وسكينة، غير حاملين سلاحاً، في حدود القوانين التي تنظم إستعمال هذا الحق" فكلمة القانون المشار إليها في المادة (٢٠) من الدستور، الصادر في ١٩ أبريل ١٩٢٣، لاتشمل قانون الاجتماعات، الصادر تاريخياً بعد الدستور ، ولاتفيد وجوب وضع قانون خاص، للاجتماعات والمظاهرات والإكْتفاء بقانون العقوبات، فهو كفيْل بالمحافظة على الأمن فيهما^(٩١)، ووافق المجلس بالإجماع على قرار اللجنة بإلغاء القانون، وإرسال مشروع القانون بإلغائه إلى مجلس الشيوخ^(٩٢) .

وفي اليوم التالي اجتمع مجلس النواب، وصدق على محضر الجلسة السابقة، ولكن سعد زغلول رئيس الوزراء، أثار عدة أمور، حول قرار المجلس

بالغاء القانون، فالموضوع لم يكن وارداً بجدول أعمال المجلس، ولم تكن الحكومة حاضرة لعدم علمها بمناقشته، وضرورة وجود قانون للاجتماعات، طبقاً لنص المادة (٢٠) من الدستور، وقد ألغاه المجلس (٩٣) .

ونفى سعد، رغبة الحكومة فى إستبقاء القانون، أو تقييد حرية الاجتماع، بل أنها ترغب فى تعديله، بما يتناسب مع الحرية والنظام العام، ولكنه أكد أن إلغاء القانون دون وجود قانون بديل فيه إخلالاً بالدستور وطالب بإعادة مناقشة الموضوع (٩٤) ، على أساس المادة (٥٣) ، من اللائحة الداخلية للمجلس، والتي تتضمن أن يعلن رئيس المجلس قبل نهاية كل جلسة، موعد إنعقاد الجلسة القادمة، وجدول أعمالها وإخطار الغائبين بذلك (٩٥) ، وكان هذا الموقف من سعد يتنافى مع الرغبة البرلمانية والشعبية فى إطلاق الحريات حماية للعمل الشعبى (٩٦) ، وتمسك رئيس الوزراء بنظريته القائلة بإعتبار القوانين التى صدرت فى فترة تعطيل الجمعية التشريعية نافذة وصحيحة، مادامت قد عرضت على البرلمان، فى أول دور من أدوار انعقاده، وهدد المجلس إذا تمسك بقرار الإلغاء بأن الحكومة تستعمل حقها، بعدم التصديق على قرار المجلس (٩٧) .

ودافع النواب عن قرار المجلس، ورأى البعض أن المجلس قد اتخذ قراره، وأن عدم حضور الحكومة وتغيير جدول أعمال المجلس، لإعتراض عليه من الناحية القانونية، بإعتبار أن المجلس صاحب الحق المطلق فى جدول أعماله وأن عدم إخطار الغائبين لا يبطل القرار بل وليس فى اللائحة، ما يجعل القرارات التى تصدر مخالفة لنصوصها باطلة، وكثيراً ما أصدرت المجالس، قرارات

مخالفة للاتحة، ولم يطعن أحد فيها، وللحكومة أن تطعن فى قرار المجلس، بالرجوع إلى مجلس الشيوخ، حيث تناقشه بأمل تعديله، وعندما يرد إلى مجلس النواب، سينظر فى الملاحظات التى أبدتها الحكومة، وله حرية إبداء الرأى فيها (٩٨) .

لقد دافع النواب، بما فيهم الوفديون، عن قرارهم دفاعاً مجيداً وبوضوح تام، وأعلن أحد الأعضاء أن قرار أمس قرار قانونى صدر فى مسألة خاصة، وأن طلب الحكومة العودة للمناقشة، ليس سببه غيابها، ولكن سببه أن رأى المجلس مخالف لرأى الحكومة، وللحكومة أن تناقش الموضوع مع مجلس الشيوخ، وإذا لم تتفق معه، تستعمل حقها فى عدم التصديق للمجلس أن يقرر من القوانين مايراه سواء أكانت الحكومة حاضرة أم غائبة (٩٩) ، وأكد آخر، أن المجلس صاحب الحق المطلق فى جدول أعماله، وأن موضوع البحث هو "هل للمجلس، إذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله، قبل أن يخطر بها بذلك أم لا، فيجب أن نقرر أولاً، أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائماً فى المجلس، لتتوقى مثل هذه المسائل والذى أفهمه أن مكتب المجلس، كان يجدر به أن يخطر الحكومة، من باب المجاملة"، ورفض سعد أن يكون الأمر مجاملة، مؤكداً أن مصلحة المجلس، تقضى إعلان الحكومة، بجدول الأعمال لأنها لاتقبل قرار صدر فى غيبتها (١٠٠) .

ومحاولة للتوفيق بين وجهتى نظر الحكومة وأعضاء المجلس، اقترح البعض إعادة مناقشة الموضوع، بناء على المادة (٥٢) من اللاتحة والتى تبيح العودة للمناقشة، فى موضوع أخذت الآراء فيه، بعد تقديم طلباً كتابياً بذلك

لرئاسة الجلسة وموافقة المجلس، بعد الإنتهاء من جدول أعمال ذات الجلسة (١٠١)، وكان ذلك أمراً متعذراً، لعدم تقديم الطلب، فى نفس الجلسة التى نوقش فيها الموضوع (١٠٢). ومال بعض النواب، إلى إعادة مناقشة الموضوع لغياب الحكومة، ولكن يبدو أن الغالبية كانت متحمسة لقرارها، مما جعل سعد زغلول، يهدد باستخدام الحكومة، لحقها الدستورى (١٠٣)، أى عدم التصديق على مشروع الإلغاء .

وبعد إستراحة قصيرة، أكد سعد للنواب وجهة نظر الحكومة، فى ضرورة وجود قانون للاجتماعات واشتراك الحكومة فى مناقشته، وعلى المجلس أن يصلح خطأ بنفسه، بدلاً من أن يعيد مجلس الشيوخ القانون إليه، وينتهى الموقف ، عندما يقدم النائب الوفدى "ريضا واصف" ، بعد اعترافه بمعقولية وجهة نظر الحكومة، إقتراحاً بتأجيل الموضوع، يومين أو ثلاثة ريثما تقدم الحكومة مشروع قانون معدلاً لقانون الاجتماعات، وتصل للمجلس ملاحظات مجلس الشيوخ حول القانون فيمكن الاستفادة منها، ورغم إعتراض عبد اللطيف الصوفانى، فقد وافق المجلس على الاقتراح (١٠٤) .

وناقشت "الصحافة" حجج سعد، وأكدت حق النواب فى إتخاذ قرارهم، دون إرتباط بغيبة أو حضور الحكومة، ولو كان هذا الارتباط منصوباً عليه، لاعتبر الدستور عملاً ناقصاً، فالمجلس أمر والحكومة مأمورة، ولايصح لسعد، أن يدافع عن قانون جائر وفى قانون العقوبات مافيه الكفاية، وتعلل موقف سعد بأن هناك يداً قوية، تريد أن تبسط سلطتها من وراء أمثال هذا القانون، باسم المحافظة على الأجانب (١٠٥) ، والتزمت الأفكار وهى من صحافة الوفد،

الصمت إزاء موقف سعد من النواب، ونشرت أحداث الجلسة، دون تعليق (١٠٦).

ولقد أشاد الأحرار الدستوريون بموقف النواب الأول، وذكرت السياسة أنه ربما كانت هذه هي المرة الأولى، التي يقف فيها مجلس النواب وقفه مشرفة في وجه سعد، محافظة على حقوقه وصيانة على تقاليده، وأشارت إلى أن إلغاء المجلس لقرار أمس، يؤدي إلى تهديد الثبات البرلماني بعض الشيء (١٠٧)، كما أوضحت تغير موقف النواب، بعد الاستراحة ومغزاه، فقبل المجلس مبدأ الانتظار، حتى تعرض الحكومة مشروعاً جديداً للاجتماعات، وتتساءل الصحيفة عن موقف النواب، وهل سيعارضون قرار مجلس الشيوخ، إذا انتهى إلى إلغاء القانون؟ (١٠٨).

ولا تعتبر "السياسة" قانون الاجتماعات قانوناً، بل مشروع قانون، يكفي لبطلانه إلغاء مجلس النواب له، دون أن يستكمل مساره التشريعي، طبقاً للمادة (٤١) من الدستور، التي تنص على أنه "إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان، ما يوجب الإسراع إلى إتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم، تكون لها قوة القانون، بشرط ألا تكون مخالفة للدستور، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي، وعرض هذه المراسيم عليه، في أول اجتماع له، فإذا لم تعرض، أو لم يقرها أحد المجلسين، زال ما كان لها من قوة القانون" (١٠٩)، وهو ما ينطبق على كل قانون، صدر في الفترة التي إنتهت، بين يوم تعطيل الجمعية التشريعية، وانعقاد البرلمان مثل قانون الاجتماعات، فعدم إقراره من مجلس النواب، قد أبطل مفعوله بل وأصبح تنفيذه مخالفاً للدستور (١١٠).

أما الحزب الوطنى، فقد أكد "عبد الرحمن الرافعى" أن قانون الاجتماعات ليس قانوناً نهائياً، ويكفى عدم تصديق النواب لإلغائه كأي قانون، صدر منذ تعطيل الجمعية التشريعية - متفقاً فى ذلك مع وجهة نظر الأحرار - وهو مرفضه سعد زغلول، واعتبره قانوناً نهائياً مستنداً إلى المادة (١٦٩) من الدستور التى تقول "قوانين" وقد "تكون قوانين مؤقتة يضيع أثرها بعرضها على البرلمان، فإذا لم تعدل أو تلغ تصبح قائمة نافذة المفعول. لأنها قوانين صدرت بالفعل" وإذا عمل النواب بخلاف الدستور فالوزارة مضطرة لعدم تنفيذ ما يخالفه (١١١)، ويعتبر الرافعى تراجع مجلس النواب عن قراره من المآخذ التى تؤخذ عليه، وكان عليه أن يتمسك بقراره فقد صدر بالإجماع (١١٢)، فعدول المجلس عنه وفى خلال أربع وعشرين ساعة وبعد إرسال قراره لمجلس الشيوخ، لهو أمر يمس كرامته (١١٣).

وتتبني صحافة الحزب الوطنى، وجهة نظر الرافعى السابقة وتتساءل عن غضب سعد من إلغاء النواب للقانون، الذى كان يراه وزراء اليوم وأعضاء الوفد بالأمس، بمثابة أحكام عرفية أشد وطأة من الأحكام العرفية الأجنبية (١١٤).

ويدهض "أمين الرافعى"، قول سعد بأن قانون الاجتماعات لا يجوز إلغاؤه، دون أن يحل محله قانون آخر، بعدة أسانيد :-

* أن المصريين حتى فى عهد الاحتلال، كانوا يتمتعون بحرية الاجتماع، دون قيد ولا شرط ولم ترتفع الأصوات، بضرورة وضع قانون يحدد حرية الاجتماع، فهل يريد سعد، أن يمتاز عهده بوضع قيود أم تكن

موجودة قبل صدور هذا القانون، أى نم تكن موجودة أيام كرومر
وجورست وكتشتر ؟ .

* أن نص الدستور القاضى بأن الاجتماعات العامة، تخضع لأحكام
القانون، لا يستلزم إيجاد قانون خاص لها، بل المراد بذلك هو القانون
العام، وإذا فرض ضرورة وجود قانون، فليس هناك ما يحتم وجود هذا
القانون الآن، فالدستور قد نص على وضع قوانين كثيرة أخرى، ومن
الصعب أن تصدر هذه القوانين دفعة واحدة، فالأمر يتوقف على
إمكانية السلطة التشريعية، ولم يصدر القانون الخاص بالتعليم مثلاً،
رغم نص الدستور عليه وهل إنتهى سعد من كل واجباته، ولم يبق إلا
الاجتماعات يريد تقييدها ؟ .

* أن دعوى سعد زغلول، بضرورة وجود قانون، يحتم إشعار الحكومة
بالاجتماعات، يعتبر قاعدة رجعية عدلت عنها الأمم كفرنسا، التى
أصدرت قانوناً عام ١٩٠٧، ليلغى قانون ١٨٨١ الذى كان يقضى
بضرورة إشعار الحكومة بالاجتماعات، والتى أصبحت مهما كان
موضوعها يمكن عقدها بدون إشعار سابق، كما فسر موقف سعد، أمام
مجلس النواب، بأن سعداً صار شيئاً آخر ، غير سعد خارج
الحكم (١١٥).

كما هاجم "عبد العزيز جاویش" سعد زغلول لموقفه فى مجلس النواب،
ومعارضته لقراره وتوعده (١١٦)، فسعد هو الذى يرمج الحرية (١١٧)، وكان
عليه أن يبنى المستقبل على قاعدة الحرية ليكون مضيئاً، لاعلى قواعد
منافية لها فيكون مظلماً (١١٨) .

وإذا كان التناقض واضحاً في مسالك الحزب الوطني، إزاء قانون الاجتماعات وتأييده لمجلس النواب، وهجومه على سعد لموقفه إزاء المجلس لإلغاء القانون لإتباعه منهج التطرف لعدائه للوفد، فإن موقف حزب الأحرار الدستوريين يعوزه هذا التناقض فموقفه من القانون لم يكن حماساً، وعداءه للوفد فاق عداءه للقانون، الحاد لحرية الجماهير كما سبق القول وبالتالي فإن موقفه الجديد، لا يبدو متسقاً مع سابقه، ويبدو أن دافعه في هذا الموقف الأخير لدفاعاً عن حرية الاجتماعات، بل لتعرية سعد زغلول وإظهاره بمظهر المناهض للحرية، ومحاولة بث الشقاق داخل صفوف الوفد، بإثارة النواب ضد سعد .

ويبدو من السياق السابق عدة أمور : -

أولاً : أن الجلسة التي نوقش فيها القانون، كانت قانونية، وحضرها قبل مناقشته، سعد زغلول وبعض الوزراء (١١٩) .

ثانياً : أن غياب الحكومة عن المجلس لا يؤثر في وظيفته التشريعية، وإصداره القوانين فحضور الحكومة ليس وجوبياً، طبقاً للمادة (٦٣) من الدستور "للوزراء أن يحضروا أي المجلسين.." (١٢٠)، والقوانين موضوع المناقشة تعرفها الحكومة، ويحق للبرلمان دون حضورها إتخاذ مايراه .

ثالثاً : حقيقة أن مناقشة قانون الاجتماعات لم تكن مدونة في جدول الأعمال، لجلسة أول يوليو ١٩٢٤ بل كان مقرراً مناقشته في اليوم التالي، ولكن لانتهاج جدول الأعمال مبكراً، تمت مناقشة القانون في جلسة أول يوليو، وهو أمر مخالف للمادة (٥٣) من اللائحة الداخلية للمجلس .

ولكن ليس هناك ما يبطل القرار، نتيجة هذه المخالفة (١٢١)، ثم أن المجلس سيد قراره، وقد وافق على مناقشة القانون.

رابعاً : أن القرار الذى إتخذه مجلس النواب، عقب الاستراحة، يبين شخصية سعد زغلول وقوة تأثيرها فى الحيلولة بين المجلس، وبين إستصدار قرارات جريئة، فحمل المجلس على التراجع عن قراره بإلغاء قانون الاجتماعات (١٢٢).

خامساً : كان أمام سعد، الطريق الدستورى طبقاً للمادة (٢٥) من الدستور، التى تنص على أن "لا يصدر قانون، إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك" (١٢٣)، أى عدم التصديق على قرار المجلس، إذا أيدته مجلس الشيوخ، ورفض سعد إتباع هذا الطريق، مفضلاً عليه تراجع المجلس عن قراره، وربما كان ذلك، لأن قرار المجلس قد إتخذ طريقه الطبيعى لمجلس الشيوخ، الذى ربما يوافق على قرار الإلغاء، الأمر الذى يجعل سعد، فى موقف صعب أمام البرلمان، بخصوص قانون سبق أن طالب الوفد بإلغائه، أما التأثير على مجلس النواب للتراجع عن قراره، إنما يضع سعد، فى موقف أكثر ملاءمة للتأثير على مجلس الشيوخ، لإعادة النظر فى قرار الإلغاء .

سادساً : أن القضية التى أثارها سعد، بمجلس النواب، قضية شكلية، كان دافعها بقاء قانون الاجتماعات، ولو بتعديل بسيط، وهذا واضح فى إرسال مندوب وزارة الداخلية، لحضور اجتماع لجنة الأمور الداخلية

بمجلس الشيوخ، وطلبه نيابة عن الوزير، إبقاء القانون دون تعديل في ١٠ يونيو ١٩٢٤ - أي قبل قرار النواب - وحضور "محمد توفيق نسيم" وزير الداخلية بالنيابة، إحدى جلسات اللجنة، وتقديمه تعديلاً لم تأخذ به اللجنة، وكذلك جلستى مجلس الشيوخ للاشتراك فى مناقشة القانون، وتأكيده أن إلغاء القانون دون وضع قانون آخر أمر لن تسلم به الحكومة مطلقاً^(١٢٤) ، كما حضر سعد مناقشات الشيوخ وأصر على أن تكون العقوبة فى القانون رادعة، ورفض العقوبة المقترحة من لجنة الأمور الداخلية، والتي جعلت عدم الإذعان لأوامر البوليس بالتفرق، مجرد مخالفة وليست جنحة، وأصر على أن تتناسب العقوبة مع الجريمة^(١٢٥) ، كما أيد قول "الأثبا اغناطيوس برزى" عضو مجلس الشيوخ، فى ضرورة أن يتضمن القانون، العقوبة الرادعة اما "وضع قانون خلو من العقوبة الرادعة، فهو بمثابة إلغاء للقانون، وفى هذه الحالة نكون قد ألغيناه، دون أن نضع قانوناً آخر يحل محله، فى تنظيم الاجتماعات والمظاهرات"^(١٢٦) ، فكان موقف سعد فى هذا المجلس قوياً^(١٢٧) ، وأسفر عن تعديلات لتقرير لجنة الداخلية^(١٢٨) .

سابعاً : إن الظروف التى كانت تمر بها حكومة سعد زغلول وقتذاك، كانت بالغة الصعوبة فكانت حوادث السودان مشتعلة فى صيف ١٩٢٤، وتصريحات الحكومتين المصرية والبريطانية الحادة إزاء هذه الحوادث، والاستجابات بمجلس النواب، حول أساسيات المفاوضة المقبلة بين مصر وبريطانيا، والتي حرصت الأخيرة على التمهيد لها^(١٢٩) . ويبدو أن سعداً فى هذه الظروف، لم يشأ أن يزيد الأمر صعوبة بإلغاء .

القانون، على أمل أن تنجح المفاوضات بينه وبين مكدونالد، فى تنظيم العلاقات المصرية البريطانية، كقضية أساسية، فليس هناك ما يدعو لإقامة العراقيل أمام هذا الهدف، فضلاً عن عظم الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة، فهذا القانون نوع من الوقاية أكثر منه للتنفيذ، فإذا لم تحدث أحداث تستدعى تطبيقه، فهذا لا يعنى عدم احتمال حدوثها، فتقدير احتمال وقوعها، مع وجود قوة عسكرية أجنبية فى البلاد، يقضى على الحكومة أن تكون فى يدها الوسيلة القانونية لدفع الخطر ومنع الضرر، حتى لا تجرد القوة الأجنبية، سبباً للتدخل فى شئون البلاد (١٣٠)، ويبدو أن سعداً، قد وقف ضد إلغاء القانون، لما فيه من تطرف لا تسمح به الموازين السياسية القائمة (١٣١).

والحقيقة أن معارضة سعد، لإلغاء القانون، والتمسك بمبدأ أن يكون للبوليس الإشراف على الاجتماعات، والتأكيد على التحفظ الذى أضافه توفيق نسيم فى الدستور متعلقاً بحماية النظام الاجتماعى - وماسبق للوفد أن عارضه - أمر يقيد حرية الاجتماع، وهى من أهم وسائل إتصال الحزب بال جماهير، وهو قيد على الحرية الشعبية، دعامة الوفد السياسية الوحيدة، الأمر الذى أدى بقيادته بحكم وطنيتها أن "تكافح عارية الظهر معلقة فى الهواء" (١٣٢).

● القانون فى مجلس الشيوخ .

حرصت الحكومة على تواجدها الفعال فى مجلس الشيوخ، بداية من جلسات لجنة الأمور الداخلية، التى حضرها مندوب لوزارة الداخلية ووزيرها

بالنيابة، الذى حضر أيضاً مع سعد زغلول جلسات المجلس، وانتهت المناقشات بتعديل القانون لإلغائه، فلم تترك الحكومة مجلس الشيوخ - كما ترى صحافة الحزب الوطنى - يفكر بعيداً عن المؤثرات الحكومية، التى نجحت فى حمل المجلس، على طرح فكرة الإلغاء جانباً^(١٣٣)، وكانت المناقشة بحضور سعد، كأشد ماتكون بين خصمين متناجرين^(١٣٤).

لقد إستهل تقرير لجنة الأمور الداخلية، ببيان الأسباب التى أدت إلى ضرورة وجود قانون خاص للاجتماعات العامة .

* لا يقصد من خضوع الاجتماعات العامة، لأحكام القانون طبقاً للمادة (٢٠) من الدستور أن يكون ذلك القانون العام لأن هذا يعنى أن الاجتماعات الأخرى، ليست خاضعة له، وهو أمر لا يمكن التسليم به، ولم يردده واضع الدستور .

* أن وضع قانون للاجتماعات لا خطر منه، وقد أصبح فى البلاد دستور ولمان، وهو ضرورى لمساعدة الحكومة فى أداء وظيفتها، وليس الهدف من القانون، إيجاد نصوص خاصة للعقاب على جرائم عادية، بل المقصود منه علم الحكومة، بالاجتماعات ومراقبتها، حتى لا يقع فيها جرائم، وحتى لا تؤدى ضرراً بالنظام الاجتماعى، وإن إلغاء القانون، إلغاءً خالياً من كل قيد وشرط، يعنى خضوع الاجتماعات لما للحكومة من الحق العام فى المحافظة على النظام، فيصبح لها كامل السلطة فى منع أو إباحة هذه الاجتماعات، من غير أن تتقيد بشيء من الأوصاف والضمانات^(١٣٥).

وكان أمام المجلس ثلاث مشروعات، الأول - الوارد من مجلس النواب بإلغاء القانون الأصلي، والثاني - التعديل الذي اقترحتته لجنة الأمور الداخلية والثالث - التعديل الذي اقترحتته الحكومة .

ووافق المجلس على تعديل القانون لإلغائه - كما رأى مجلس النواب - كما رفض تعديلات الحكومة، التي تقدم بها وزير الداخلية بالنيابة، والتي تركزت في ثلاث مسائل أساسية، تناولت الأولى تعديلات خاصة بالمادة الرابعة، التي كانت تميز للحكومة منع الاجتماع العام، فحول التعديل حق المنع، إلى حق تأجيل الاجتماع تأجيلاً مؤقتاً على ألا يستعمل هذا الحق إلا لسبب خطير، وتحت مسؤولية الوزير، وبشرط أن يبلغ في الحال أمره إلى البرلمان، ليقرر ما إذا كان يجوز عقد الاجتماع، وتضمنت المسألة الثانية الفقرة الأولى من المادة الخامسة، التي تحرم الاجتماع في أماكن العبادة، فأجاز تعديل الحكومة، الاجتماع في هذه الأماكن، بشرط موافقة رؤسائها، أما المسألة الثالثة فقد تناولت بالتعديل مانصت عليه المادة السابعة، بالأحوال التي يجوز فيها للبوليس حل الاجتماع، واقتصر التعديل هذه الحالات إلى ثلاث، الأولى - إذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو إذا لم تقم اللجنة بوظيفتها، والثانية - إذا طلبت اللجنة من البوليس حل الاجتماع، والثالثة - إذا حصل تصادم أو ضرب.. ولقد قدمت الحكومة هذه التعديلات لتستأنس بها لجنة المجلس (١٣٦).

وانتقد الحزب الوطني، هذه التعديلات الحكومية، ففيما يختص بتعديلات المادة الرابعة، أكد أن وظيفة البرلمان في أنحاء العالم، هي وظيفة إشرافية على أعمال الحكومة، بالسؤال والاستجواب إلى جانب وظيفته التشريعية، بوضع شرائع وقوانين كلية ، لاتتعلق بمسائل جزئية - كما تريد

الحكومة - حتي لا يصبح البرلمان فى هذه الحالة، إما شريكاً للحكومة فى التنفيذ، أو ينشغل بوضع قوانين وشرائع جزئية، وهو أمر ليس له مثيل فى العالم، وتريد الحكومة بذلك بقاء هذا القانون بشكل جديد .

وفيما يتعلق بتعديلات المادة الخامسة، فإن رؤساء المعاهد والمدارس وأماكن العبادة، الذين يترتب عقد الاجتماع على موافقتهم، هم الحكومة أو يأترون بأمرها، أى أن الأمر يظل فى القبضة الحكومية، وهو إقتراح تشويه روح الرجعية (١٣٧) .

وعلى أية حال، فقد تركزت أهم التعديلات التى أقرها المجلس، إلى جانب الإبقاء على المادة الأولى، بأن جعل الإخطار عن الاجتماعات (م ٢) ٢٤ ساعة، ١٢ ساعة، إذا كان الاجتماع انتخابياً، وعلى أن يكون الإخطار من شخصين على الأقل، شاملاً لبيان الزمان والمكان المحددين للاجتماع وبيان موضوعه، وأن يكون الإخطار من الأشخاص الذين يريدون تنظيم الاجتماع، على أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية (م ٣) . وألغى المجلس المادة الرابعة، التى كانت تتيح للسلطة الإدارية منع الاجتماع قبل عقده، وكذلك المادة الخامسة الخاصة بمنع الاجتماعات فى أماكن العبادة ، أو المدارس أو غيرها من محال الحكومة، إلا إذا كانت المناقشة أو المحاضرة متعلقة بأهداف هذه الأماكن ، وأبقى المجلس على المادة السادسة الخاصة بتأليف لجنة للاجتماع تحافظ على نظامه، ومنع ما يخالف النظام العام، ويمكن للجنة الإخطار القيام بذلك فى حالة عدم تكوين لجنة الاجتماع ووافق المجلس على المادة السابعة التى وضعتها اللجنة، وتضمن جواز حضور رجال البوليس ورجال الإدارة الاجتماعات، ولهم فض الاجتماع إذا طلبت منهم لجنة الاجتماع ذلك، أو فى

حالة حدوث تصادم أو ضرب، وأبقى المجلس على الفقرة الأولى للمادة الثامنة، والخاصة بتعريف الاجتماع العام، وحدد الاجتماعات الانتخابية، بناء على اقتراح سعد زغلول لتكون "كل اجتماع يكون الغرض منه إختيار مرشح أو مرشحين، للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم".

ونصت المادة التاسعة، على سريان أحكام المادة (١) والفقرة الأولى من المادة (٢) والمادة الثالثة والسابعة على كل "أنواع الاجتماعات العامة والمظاهرات، التي تقام أو تسير فى الطرق والميادين العامة، ويكون الغرض منها سياسياً"، وألغى المجلس المادة العاشرة، مع إثبات أن سبب إلغائها، هو أن ذلك حق طبيعى للبوليس طبقاً للقانون العام، وكان ذلك بناء على اقتراح سعد زغلول.

ودار نقاش طويل، حول المادة (١١) الخاصة بالعقوبات لمن يخالف أمر البوليس بالتفرق، وقد خففتها اللجنة إلى مجرد مخالفة، بدلاً من جنحة، وجعلت العقوبة هى الحبس لمدة لا تزيد عن أسبوع، وغرامة لا تتجاوز مائة قرش، أو بأحدى هاتين العقوبتين، وطالب وزير الداخلية ببقاء المادة كما هى، وكذلك سعد زغلول (١٣٨)، الذى طالب بعقوبة رادعة (١٣٩)، كما سبق التوضيح، ورغم ذلك، فقد وافق المجلس على تعديل اللجنة (١٤٠)، ولم يكن سعد زغلول، يتوقع خذلان الحكومة فى مجلس الشيوخ، ولكنه إغتبط فيما بعد وحمد الله "أن فى مصر نواباً وشيوخاً لا يقولون نعم نعم ولا لا كلما قالها الحاكم أو الزعيم" (١٤١).

وتعددت وجهات النظر حول هذا الخلاف بين سعد والمجلس، فمنها من كان يرى أن المساواة فى العقوبة، بين من ينظمون الاجتماع بدون إذن الحكومة، وبين العاصين لأمر البوليس بالتفرق، أمر كان يجب تداركه، فتضاعف العقوبة وتتعدى المخالفة، فالبلاد فى حاجة إلى قانون ينظم الاجتماعات فى حدود الحرية، ويعاقب على المخالفة والجريمة، ويقي البلاد الضرر الذى تتعرض له من جراء ذلك، لاشتداد المنازعات السياسية والحزبية (١٤٢).

واهتمت المعارضة بموقف الشيوخ المعارض لسعد، فحى "عبد العزيز جارش" صلابة المجلس أمام تشدد سعد، موضحاً أن هذا الصراع بين المجلس والحكومة هو صراع بين المصلحة القومية وشهوة السيطرة الفردية، وقد إنتهى بهزيمة الحكومة، وطالب النواب، بحذو حذو الشيوخ ليتداركوا مافات (١٤٣).

كما رحب الأحرار الدستوريون بموقف الشيوخ الذين عارضوا نسيم وسعد زغلول على نحو لم يكن ينتظره، بعد أن طالب بإبقاء المادة على أصلها (١٤٤)، وانتقدوا خطة الحكومة فى تقييد الاجتماعات وحرية الناس، لتبقى الحرية للوفد وهو فى السلطة، بينما هاجم القانون وهو خارجها، فالحكومة تريد تعديلاً من غير أن يعدل القانون، ورقابة على الشعب حتى لايسىء استعمال الحرية (١٤٥).

ولم تتم تعديلات بالنسبة للمادة (١٢) من القانون ووافق على المشروع المعدل ٥٥ صوتاً فى مقابل ١٨ (١٤٦)، وهذه التعديلات قد خففت بدرجة ما،

من ثلواء القانون خصوصاً بإلغاء المادة الرابعة، ولكن مازالت القبضة الحكومية، لها السيطرة على حرية الاجتماعات والمظاهرات .

رأبجماًلاً لقد وقف هذا المجلس أيضاً، ضد إطلاق حرية الاجتماع، أو إرتغاء القبضة الحكومية عليها، وحذر من كل ما يؤدي إلى إحتقار السلطة والاستخفاف بها (١٤٧).

وعارض الأحرار هذا القانون المعدل ، فقد ناشدت "السياسة" الشيوخ بعدم الموافقة على هذه التعديلات التي قدمتها اللجنة (١٤٨)، كما أكد "عبد اللطيف الصوفاني" أنه كان يجب رفض القانون الأصلي، لاعتبارات كثيرة، فهو يعيث بالحرية في أمة تريد أن تفكر وتجتمع وتتشاور (١٤٩).

وأرسل المشروع المعدل إلى مجلس النواب، الذي أحاله على اللجنة المختصة، ونظراً لإنتهاء دور الانعقاد فقد وعد رئيس الوزراء المجلس - بناء على طلب الصوفاني - بعدم العمل بالقانون الأصلي، إلى دور الانعقاد التالي، ولا يطبق إلا عند الضرورة القصوى عندما تري الحكومة الأمن مهدداً، وأنها لابد أن تتدخل أو يتدخل غيرها رغماً عنها (١٥٠).

ولم يناقش مجلس النواب هذا المشروع لاستقالة الوزارة، وحل المجلس، واستمر القانون سيفاً مسلطاً على الوفد في انتخابات ١٩٢٥ (١٥١)، حتى لم يستطيع الوفد خلال هذه المعركة الانتخابية، أن يعقد إجتماعاً شعبياً واحداً (١٥٢)، فكان الوفديون أول من داهمهم أحكام ذلك القانون ، بعنفها

وشدتها في عهد وزارة زيور^(١٥٣)، فمن سخرية القدر أن الأغلبية البرلمانية،
قد حورت ببقاء هذا القانون^(١٥٤)، وظل المشروع الجديد معطلاً، حتى
أستؤنفت الحياة النيابية^(١٥٥)، وكان عدول مجلس النواب عن قراره الأول، هو
الذي أدى إلى هذه النتيجة^(١٥٦).

وهكذا لم يحقق سعد زغلول، ثقة الأمة فيه، بإلغاء قانون الاجتماعات،
الذي يقيد حرية الحياة السياسية^(١٥٧)، بل لقد زاد زغلول من قوة هذا
القانون، في المناقشات التي دارت حوله عام ١٩٢٤، ولقد وعد بأن يجعل
شروطه أكثر ملاءمة عندما تستدعي الضرورة^(١٥٨)، وبصفة عامة فلقد دافع
سعد زغلول عن هذا القانون، أمام البرلمان المصري عام ١٩٢٤^(١٥٩).

«هوامش الفصل الأول»

- (١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر، ص ٦٦١ .
- (٢) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى ١٩٢٤، طبعة أولى ١٩٢٨ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .
- (٣) F. O. 407/206 No. 85, memorandum on draft assemblies law. appendix, I, p. 133 .
- (٤) الوقائع المصرية : عدد رقم ١٣٧ غير اعتيادي ، ١٨ أكتوبر ١٩١٤، ص ٣٣٠٣ . محمد سيد الكيلاني : السلطان حسين كامل، القاهرة ١٩٦٣، ص ٤٠ .
- (٥) الوقائع المصرية ، العدد السابق : مذكرة إيضاحية عن قانون التجمهر مقدمة إلى مجلس النظار من سعادة ناظر الحقانية، ص ٣٣٠٢ .
- (٦) لطيفة محمد سالم : مصر في الحرب العالمية الأولى ، القاهرة ١٩٨٤، ص ٢٣ ، ٢٤ .
- (٧) عيد الرحمن الراقعي : ثورة ١٩١٩ الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ١٩٦٨، ص ١٥ ، الأهرام : ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٥٤ .
- (٨) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١٤، ص ٢٠٦ .
- (٩) لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص ٤٥ .
- (١٠) عبد العظيم رمضان : الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ .

- (١١) نفس المرجع : ص ٧٦ ، ٧٧ .
- (١٢) عاصم محروس عبد المطلب : رئاسة الوزارة وسعد زغلول ١٩٢٤ - ١٩٢٧ الاسكندرية ١٩٨٦ ، ص ٤٩ .
- (١٣) صلاح عيسى : البرجوازية المصرية تفاوض الاستعمار ، ص ١٢٨ .
- (١٤) محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، الجزء الخامس ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ٥١٨ .
- F. O. 407/206 No. 85, op. cit., P. 128.
- (١٥) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ . محمد السعيد إدريس : حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ٢٤ - ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ ، ص ١٠٢ .
- (١٦) طارق البشرى : دراسات في الديمقراطية المصرية ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٦٤ .
- (١٧) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٦٢ .
- (١٨) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٦٥ .
- (١٩) اللواء المصرى ١٨ يونيو ١٩٢٣ .
- (٢٠) السياسة ٢١ يونيو ١٩٢٣ .
- (٢١) مضابط مجلس النواب : الجلسة ٦١ ، أول يوليو ١٩٢٤ ، ص ٧٦٤ .
- (٢٢) مصر ٤ ، ٥ يونيو ١٩٢٣ .
- (٢٣) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول ، ص ٢٣٨ . مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٤ - ١٩٣٦ ، ص ٣٠٢ .
- ، على شلبي ، مصطفى النحاس جبر : الانقلابات الدستورية في مصر ٢٣ - ١٩٣٦ ، ص ٨٦ .

Lloyd, Egypt since Cromer, vol. II. P. 129 . (٢٤)

F.O. 407/206 No. 85 , op. cit., p. 129 . (٢٥)

F.O. 407/206 No. 90, extracts from parliamentary debates (٢٦)
of April 20, 1928 .

F.O. 407/206 No . 76, Sir Austen Chamberlain to Lord (٢٧)

Lloyd, Foreign office, April 16, 1928 .

(٢٨) الوقائع المصرية، العدد ٥٧، ٤ يوليو ١٩٢٣، ص ٢، ٣، ٤ .

مضابط مجلس النواب، ملحق الجلسة التاسعة، ٢٠ ديسمبر

١٩٢٧، ص ١٣١، ١٣٣. وادى النيل، السياسة، الأخبار،

المقطم أول يونيو ١٩٢٣، مصر، الوطن ٣١ مايو ١٩٢٣ .

(٢٩) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق، ص ٦٦٢ .

، مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق، ص ٢٠٢ .

(٣٠) نبيه بيومي عبد الله : الحياة البرلمانية في مصر، ص ١٤٠ .

(٣١) الوقائع المصرية، العدد السابق، ملحق الجلسة التاسعة لمجلس النواب،

٢٠ ديسمبر ١٩٢٧، ص ١٣٠، ١٣١ .

F. O . 4. 7/206 No. 85, op. cit., appendix II, P.P. 134, 135.

(٣٢) وادى النيل ٢ يونيو ١٩٢٣ .

(٣٣) مضابط مجلس النواب : الجلسة ٦١، أول يوليو ١٩٢٤، ص ٧٦٤ .

(٣٤) الوقائع المصرية : العدد السابق، ملحق الجلسة التاسعة لمجلس النواب،

٢٠ ديسمبر ١٩٢٧، ص ١٣٠ .

F. O. 407/206 No. 85, op. cit., appendix II, p.p. 134, 135.

(٣٥) الاخبار أول يونيو ١٩٢٣ مقال لأمين الرافعى .

(٣٦) المحروسة ٢ يونيو ١٩٢٣ .

- (٣٧) وادى النيل ٣ يونيو ١٩٢٣ .
- (٣٨) مضابط مجلس النواب : الجلسة الحادية والستين أول يوليو ١٩٢٤ ،
ص ٧٦٥ .
- (٣٩) المقطم ٢ يونيو ١٩٢٣ .
- (٤٠) الاخبار ٤ يونيو ١٩٢٣ .
- (٤١) نفس المصدر ١٩ يونيو ١٩٢٣ .
- (٤٢) الوقائع المصرية : العدد السابق ، ص ١٣٠ .
- F. O. 407/206 No. 85, op . cit., appendix II, P. 134 .
- (٤٣) اللواء المصرى ١٨ يونيو ١٩٢٣ .
- (٤٤) مصر ٢ يونيو ١٩٢٣ .
- (٤٥) وادى النيل ٢ يونيو ١٩٢٣ .
- (٤٦) المقطم ٢ يونيو ١٩٢٣ .
- (٤٧) المحروسة ١٤ يونيو ١٩٢٣ .
- (٤٨) مصر ٨ يونيو ١٩٢٣ .
- (٤٩) مضابط مجلس النواب : ملحق الجلسة التاسعة ، ٢٠ ديسمبر
١٩٢٧ ، ص ١٣١ ، ١٣٢ . ، مصر ٨ يونيو ١٩٢٣ .
- F. O. 407 / 206 No. 85, op. cit ., appendix II, P. 135 .
- (٥٠) مصر ٨ يونيو ١٩٢٣ .
- (٥١) الأخبار ٥ يونيو ١٩٢٣ .
- (٥٢) وادى النيل ٢ يونيو ١٩٢٣ .
- (٥٣) الأخبار ١٨ يونيو ١٩٢٣ .
- (٥٤) مضابط مجلس النواب : الجلسة الحادية والستين ، أول يوليو ١٩٢٤ ،
ص ٧٦٥ .

(٥٥) نفس المصدر : ملحق الجلسة التاسعة ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧، ص ١٣٢.

F. O. 407 / 206 No. 85, op. cit., appendix II, P. 135 .

(٥٦) نفس المصدر، ص ١٣٣، appendix II, p. 136. The same document,

(٥٧) مصر ١٢ يونيو ١٩٢٣ ، المقطم ١٣ يونيو ١٩٢٣ .

(٥٨) وادى النيل ١٤ ، ١٥ يونيو ١٩٢٣ .

(٥٩) المحروسة ١٤ ، ١٥ يونيو ١٩٢٣ .

(٦٠) Vatikotes P. J., The Modern History of Egypt, P. 275 .

(٦١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٦٢ .

(٦٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

، على شلبى، مصطفى النحاس جبر: المرجع السابق، ص ٨٦.

(٦٣) السياسة ٢١ يونيو ١٩٢٣ .

(٦٤) مصر ٤ يونيو ١٩٢٣ ، وادى النيل ٥ يونيو ١٩٢٣ .

(٦٥) وادى النيل ٦ يونيو ١٩٢٣ ، المقطم، المحروسة ٧ يونيو ١٩٢٣ .

(٦٦) F. O. 407 / 206 No. 85, op. cit ., P . 129 .

(٦٧) Vatikotes, op. cit., p. 275 .

، محمد عبد اللطيف عبد الحفيظ : المعارضة فى مصر ١٩٢٤

- ١٩٣٦ - رسالة ماچستير غير منشورة آداب الزقازيق

١٩٨٦، ص ٨٢.

(٦٨) F. O. 407/206 No. 76, op., cit .

(٦٩) F. O. 407/206 No. 85, op. cit., p. 129 . ,

F. O. 407/206 No. 74, Lloyd - Chamberlain, Cairo, April 7, 1928 .

(٧٠) Lloyd, Op. cit., vol. II p. 267 .

(٧١) F. O. 407/206 No . 242, Lloyd - Chamberlain, Cairo,

March 30 , 1928 .

F. O. 407/206 No. 69, Lloyd - Chamberlain, Cairo, April 7 (٧٢)
1928.

- (٧٣) الأخبار ٥ يونيو ١٩٢٣ .
- (٧٤) نفس المصدر ٣ يونيو ١٩٢٣ .
- (٧٥) نفس المصدر ١٤ يونيو ١٩٢٣ .
- (٧٦) نفس المصدر ٤ يونيو ١٩٢٣ .
- (٧٧) اللواء المصرى ١٨ ، ١٩ يونيو ١٩٢٣ .
- (٧٨) نفس المصدر وتاريخه، الأخبار ١٨ يونيو ١٩٢٣ .
- (٧٩) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ١٩٦٩ ، ص ١٠٠ .
- (٨٠) السياسة ١ ، ٤ يونيو ١٩٢٣ .
- (٨١) عبد العظيم رمضان : الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٧٨ .
- (٨٢) أحمد شفيق : الحولية الخامسة ، ص ٣٥٦ .
- ، الأخبار ، اللواء المصرى ، المقطم، المحروسة ، وادى النيل ،
مصر أوائل شهر يونيو ١٩٢٣ .
- (٨٣) محمد كامل سليم : أزمة الوفد الكبرى، ص ٥٥ .
- (٨٤) الوطن ٢ يونيو ١٩٢٣ .
- (٨٥) نفس المصدر ٦ يونيو ١٩٢٣ .
- (٨٦) أحمد شفيق : المرجع السابق، ص ٤٢١ .
- ، السياسة أول مايو ١٩٢٨ .
- (٨٧) أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، ص ٢٠٤ .
- (٨٨) نبيه بيومى : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

- (٨٩) مضابط مجلس النواب : الجلسة ٦١ أول يوليو ١٩٢٤ ، ص ٧٥٩ .
- (٩٠) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٩٣ .
- (٩١) مضابط مجلس النواب : نفس الجلسة ، ص ٧٦٣ - ٧٦٥ .
- ، نبيه بيومى : المرجع السابق ، ص ١٤١ ، ١٤٢ .
- ، الوطن ، الاهرام ٢ يوليو ١٩٢٤ ، المقطم ، وادى النيل ٣ يوليو ١٩٢٤ .
- (٩٢) مضابط مجلس النواب : نفس الجلسة ، ص ٧٦٦ .
- ، نبيه بيومى : المرجع السابق ، ص ١٤١ .
- ، أحمد شفيق : الحولية الخامسة ، ص ٣٥٦ .
- ، محمد عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص ٨١ .
- ، الأخبار ٢ يوليو ١٩٢٤ .
- (٩٣) مضابط مجلس النواب : الجلسة ٦٢ ، ٢ يوليو ١٩٢٤ ، ص ٧٦٧ - ٧٦٨ .
- ، أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٥٦ .
- ، طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٩٣ .
- ، عبد الله محمد عزباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ ، ص ٢٤٠ .
- ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، ص ٦٦٢ :
- (٩٤) مضابط مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ص ٧٧٠ .
- ، نبيه بيومى : المرجع السابق ، ص ١٤١ .
- ، أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٥٦ .
- (٩٥) محمد خليل صبحى : المصدر السابق ، ص ٧٢٨ .
- (٩٦) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

- (٩٧) أحمد شفيق : الحولية الأولى ، ص ٢٧٤ .
- (٩٨) مضابط مجلس النواب : نفس الجلسة ، ص ٧٦٨ - ٧٧١ .
- ، الأهرام ٣ يوليو ١٩٢٤ ، المقطم ، وادى النيل ٤ يوليو ١٩٢٤ .
- ، محمد إبراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .
- (٩٩) مضابط مجلس النواب : نفس الجلسة ، ص ٧٧٠ ، ٧٧١ .
- ، محمد إبراهيم الجزيرى : المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .
- (١٠٠) عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحيية ، دار الشروق ، ص ٤٦٣ .
- ، محمد إبراهيم الجزيرى : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
- (١٠١) محمد خليل صبحى : المصدر السابق ، ص ٧٢٨ .
- (١٠٢) مضابط مجلس النواب : نفس الجلسة ، ص ٧٧٠ .
- ، الأهرام ٣ يوليو ١٩٢٤ .
- ، محمد إبراهيم الجزيرى : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .
- (١٠٣) مضابط مجلس النواب : نفس الجلسة ، ص ٧٧١ .
- (١٠٤) نفس المصدر والصفحة . ، محمد إبراهيم الجزيرى : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .
- (١٠٥) وادى النيل ٦ ، ٨ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٠٦) الأفكار ٣ ، ٤ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٠٧) السياسة ٣ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٠٨) نفس المصدر والتاريخ .

- (١٠٩) نفس المصدر والتاريخ .
- ، محمد خليل صبحى : المصدر السابق، ص ٥٢٠ .
- (١١٠) السياسة ٣ يوليو ١٩٢٤ .
- (١١١) مضابط مجلس النواب : الجلسة ٦١ يوليو ١٩٢٤، ص ٧٦١ .
- (١١٢) عبد الرحمن الراقى : فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، ص ١٢٦ .
- (١١٣) الأخبار ٣ يوليو ١٩٢٤ .
- (١١٤) نفس المصدر والتاريخ .
- (١١٥) نفس المصدر والتاريخ .
- (١١٦) اللواء المصرى ٨ يوليو ١٩٢٤ .
- (١١٧) نفس المصدر ٣ يوليو ١٩٢٤ .
- (١١٨) الأخبار ٣ يوليو ١٩٢٤ .
- ، أحمد شفيق : المحولية الأولى، ص ٢٧٤ .
- (١١٩) مضابط مجلس النواب : الجلسة ٦١، ص ٧٥٧ .
- (١٢٠) محمد خليل صبحى : المصدر السابق، ص ٥٢٢ .
- (١٢١) نفس المصدر، ص ٧٢٨ .
- (١٢٢) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، ص ٣٨٤ .
- (١٢٣) محمد خليل صبحى : المصدر السابق، ص ٥١٨ .
- (١٢٤) مضابط مجلس الشيوخ : الجلسة السادسة والثلاثين، ٧ يوليو ١٩٢٤، ص ٤١٨ - ٤٢١ .
- (١٢٥) نفس المصدر: الجلسة السابعة والثلاثين، ٨ يوليو ١٩٢٤، ص ٤٣٧ .

- (١٢٦) مضابط مجلس الشيوخ : نفس الجلسة ص ٤٣٧ ، ٤٣٨ .
- (١٢٧) F. O. 407/206 No. 76, op. cit .
- (١٢٨) مضابط مجلس الشيوخ : نفس الجلسة ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ .
- (١٢٩) مزيد من التفاصيل انظر عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٣١ - ٤٤٦ .
- ، عاصم محروس : المرجع السابق ، ص ٨٦ - ٩٥ .
- (١٣٠) الأهرام ١٠ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٣١) محمد السعيد إدريس : المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
- ، طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٦٥ .
- (١٣٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٦٥ ، ٩٣ ، ٩٤ .
- (١٣٣) اللواء المصرى ٨ يوليو ، الأخبار ٩ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٣٤) عباس محمود العقاد : المرجع السابق ، ص ٤٦٤ .
- (١٣٥) مضابط مجلس الشيوخ : الجلسة السادسة والثلاثين ٧ يوليو ١٩٢٤ ، ص ٤٢٠ ، وادى النيل ٩ يوليو ، الأهرام ، الوطن ٨ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٣٦) مضابط مجلس الشيوخ : نفس الجلسة ، ص ٤٢٤ - ٤٢٧ .
- ، الأهرام ٨ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٣٧) اللواء المصرى ٨ يوليو ١٩٢٤ ، مقالة لعبد العزيز جاويز .
- (١٣٨) مضابط مجلس الشيوخ : الجلسة ٣٧ ، ٣٨ ، ٨ ، ٩ يوليو ١٩٢٤ ، ص ٤٣١ ، ٤٤٣ على التوالى .
- (١٣٩) نفس المصدر : الجلسة ٣٧ ، ٨ يوليو ١٩٢٤ ص ٤٣٧ .
- F. O. 407/206 No. 76 . op. cit. .
- (١٤٠) مضابط مجلس الشيوخ : الجلسة ٣٧ ، ص ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

- (١٤١) عباس محمود العقاد : المرجع السابق، ص ٤٦٤ .
- (١٤٢) الأهرام ١٠ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٤٣) اللواء المصرى ٩ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٤٤) السياسة ٩ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٤٥) نفس المصدر ٨ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٤٦) مضابط مجلس الشيوخ: جلسة ٣٧ ، ٣٨ ، ٨ ، ٩ يوليو ١٩٢٤ ، ص ٤٣٩ ، ٤٥٥ على التوالى .
- (١٤٧) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٩٣ .
- (١٤٨) السياسة ٨ يوليو ١٩٢٤ .
- (١٤٩) مضابط مجلس النواب : الجلسة ٦٩ ، ١٠ يوليو ١٩٢٤ ، ص ٨٧٠ .
- (١٥٠) نفس الجلسة والصفحة .
- (١٥١) نبيه ييوى : المرجع السابق، ص ١٤٣ .
- عبد الله عزباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦، ص ٢٤٠ .
- (١٥٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٩٤ .
- (١٥٣) أحمد شفيق : الحولية الأولى ، ص ٢٧٤ .
- (١٥٤) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول، ص ١٢٦ .
- (١٥٥) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٦٢ .
- (١٥٦) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .
- (١٥٧) Vatikiotas, op. cit., p. 275 .
- (١٥٨) Lloyd, op . cit ., p. 268 .
- (١٥٩) F. O. 407/206 No. 74, op. cit .

«الفصل الثانی»

مشروع القانون الجديد عام ١٩٢٨ وبريطانيا

☆ مشروع القانون الجديد ووجهة النظر
البريطانية .

☆ مذكرة ٤ مارس ١٩٢٨ البريطانية .

● دواعي التدخل البريطاني .

● مذكرة ٤ مارس .

● موقف الأحزاب المصرية .

مشروع القانون الجديد ووجهة النظر البريطانية

عندما استؤنفت الحياة البرلمانية، بدأت الهيئة النيابية الثالثة من ١٠ يونيو ١٩٢٦ إلى ١٩٢٨ يونيو ١٩٢٨^(١)، وهي تتميز بالتواجد الحزبي المؤتلف، فلقد إتفقت اللجنة التنفيذية للأحزاب المؤتلفة في ٣ أبريل ١٩٢٦ على توزيع الدوائر، وأصدرت بياناً بعدم التنافس فيما بينها ودعا كل حزب رؤساء لجانه وأعضائها في الدوائر الموزعة، التقيد بالاتفاق^(٢)، وأسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز الوفد بـ ١٦٥ مقعداً، ٢٩ للأحرار الدستوريين، خمسة للحزب الوطني، ثمانية لحزب الاتحاد، وسبعة للمستقلين، وكان مجموع نواب المجلس ٢١٤ نائباً، وبذلك يكون الوفد قد حصل على الأغلبية في المجلس^(٣).

اشتركت الأحزاب بمجلس النواب، في مناقشة مشروع قانون جديد للاجتماعات، وافق عليه المجلس بالإجماع، عدا نائب واحد، فكان هناك حرص عام، على التخلص من القيود التي غلت حرية الاجتماعات في قانون ١٤ لسنة ١٩٢٣^(٤)، وهو أمر لم يقابل بالارتياح من السلطات البريطانية.

لقد أرسل مجلس الشيوخ مشروعه المعدل، إلي مجلس النواب الذي أحاله على لجنة الداخلية التي أقرته بعد عدة جلسات، وأرسلته للمجلس في ١٢ أغسطس ١٩٢٦، وبسبب إنتهاء الدورة البرلمانية قبل نظره، فقد أحاله المجلس مرة أخرى إلى لجنة الداخلية لإعادة النظر فيه طبقاً لقراره الصادر في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٦ بإحالة "مشروعات القوانين التي لم يتمكن المجلس من إتمامها إلى اللجان الجديدة لإعادة النظر فيها...".

وعقدت لجنة الداخلية عدة جلسات، في ٢٧ يناير، ٢١ فبراير، ٢٩ مارس ١٩٢٧ وحضرها وكيل وزارة الداخلية، ورأت اللجنة في جلستها في ١٨ مايو إدخال تعديلات على المشروع الوارد من مجلس الشيوخ، فيما يتعلق بالمادتين ٢ ، ٧ من القانون الأصلي وإضافة مادة جديدة بعقاب من يمنع اجتماعاً عاماً أو خاصاً أو مظاهرة، ونظراً لأن مجلس الشيوخ، سبق أن عدل المواد ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ وألغى المواد ٤ ، ٥ ، ١٠ وأضافت إليه اللجنة مادة جديدة، لذلك رأت اللجنة إعداد مشروع قانون جديد للاجتماعات بدلاً من الإحالة للقانون الأصلي والمعدل^(٥).

وعرض المشروع الجديد للمناقشة لمجلس النواب في ٢٦ يونيو ١٩٢٧ ، وطلب وزير الداخلية بالنيابة "جعفر والي" تأجيل نظر المشروع لحين عودة وزير الداخلية - الدارس للمشروع - من الخارج، ورغم معارضة مقرر اللجنة بل وطلبه التعجيل بنظر المشروع حتى لا تنتهي الدورة البرلمانية دون مناقشته، فقد وافق المجلس على التأجيل^(٦). وبقي القانون لم يحركه أحد أثناء رئاسة سعد زغلول لمجلس النواب^(٧) ، فقد أثر إبقاء القانون معروضاً على مجلس الشيوخ لا ينظره ولا يحركه^(٨) ، وربما كان ذلك لاتباع سعد زغلول خطة المسالمة والاعتدال وحسن التفاهم مع الإنجليز، وهي السياسة التي إتبعها الوفد بصفة عامة، في البقية الباقية من حياة سعد زغلول^(٩).

ولقد خلفه في رئاسة الوفد "مصطفى النحاس"، وكان رجلاً ميالاً بطبيعته إلى التطرف - كما يراه الإنجليز - ولذلك عارض لويد، أن يكون ضمن وزارة عدلى الإثلافية، لوقوفه إلى جانب سياسة العداء البعيدة عن

التفاهم مع بريطانيا. وتشكلت الوزارة فى ٧ يونيو بدون النحاس^(١٠)، فلقد بدد موت زغلول - كما يرى لويد - أية فرصة للراحة، فلقد كانت له السلطة والمقدرة والرغبة، فى كبح جماح المتطرفين فى جناح حزبه اليسارى، أما النحاس فهو خاضع لهم، بل أن تعيينه راجع إليهم، فضلاً عن فقدده للمرهبة المميزة، التى جعلت من زغلول قيادة حاسمة، فالوفد منذ موت زغلول، قد تحول إلى التطرف غير المستول بشكل يشبه حملات الاغتيالات السابقة^(١١)، بل أن ترشيح النحاس، طبقاً لوجهة نظر "نيفل هندرسن" القائم بأعمال المندوب السامى يمكن الاعتراض عليه بشدة، لما عرف عنه "أنه غير متزن عقلياً"^(١٢).

وفى الواقع إن اختيار رئيس للوفد عرف بالتطرف، من شأنه أن يحافظ على الطابع الثورى للوفد، وهو الطابع الذى كان يشد إليه الجماهير، المتطلعة إلى حريتها واستقلالها^(١٣)، وفى عهده كاد أن يصدر قانون جديد للاجتماعات لولا تدخل بريطانيا - فيما عرف بأزمة قانون الاجتماعات - عندما أرادت القوى الوطنية فى الدورة البرلمانية الثالثة (١٧ نوفمبر ٢٧ - ٢٨ يونيو ١٩٢٨) أن تضمن حرية الاجتماع والتظاهر، بسلب السلطة التنفيذية مالها من حقوق، فى منع الاجتماعات قبل عقدها وفضها والتعرض للمظاهرات، بل وفرض عقوبات على من يفض اجتماعاً خلافاً للقانون^(١٤).

فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ تولى مقرر لجنة الداخلية، عرض مشروع القانون الجديد، بعد أن إنتهت من إعداده بالاتفاق مع وكيل وزارة الداخلية، مستهلاً بإيضاح فكرة المشروع التى تمثلت فى كفالة حرية إبداء الرأى فى الاجتماعات، والمظاهرات والحفاظ على النظام من جهة أخرى.

ولقد تميزت المناقشات حول مشروع القانون الجديد، بين نواب الائتلاف، بالبعد عن التعصب الحزبي، فمثلاً إقترح النائب الوفدى "يوسف الجندى" وأيده "أحمد ماهر" بحذف الفقرة الثانية من المادة الأولى، التى تنص على أنه "يجوز لوزير الداخلية منع الاجتماع، إذا تبين أن الغاية منه، إرتكاب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ١٥١ من قانون العقوبات، المعدلة بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣" لأنها تهدد حرية الاجتماعات، أيده النائب "عبد الخالق عطيه" (دستورى) الذى رأى فى وجود هذا النص، خطراً كبيراً فمن الممكن لوزير الداخلية بذلك أن يجعل القانون حبراً على ورق، وكذلك كان موقف "محمد حافظ رمضان" (وطنى) مؤكداً أن وجود مثل هذه النصوص، ماهو إلا وسيلة للتعرض لحرية الأفراد والجماعات .. وألغيت فعلاً هذه الفقرة، وإقتصرت المادة الأولى على تأكيد حرية الاجتماعات وفقاً للقانون^(١٥).

وأبقى المشروع على المادتين الثانية والثالثة من مشروع مجلس الشيوخ لعام ١٩٢٤، مع فارق بسيط فى المادة الثانية فيما يتعلق بفترة الإخطار بجعلها ٤٨ ساعة قبل عقد الاجتماع و ٢٤ ساعة للاجتماع الانتخابى على الأقل ، (مشروع الشيوخ ٢٤ ، ١٢ ساعة) وبقيت الشروط المتعلقة بالإخطار كما هى فى المادة الثالثة .

والمادة الرابعة فى هذا المشروع هى السادسة فى القانون الأصلى، وتتعلق بتكوين لجنة للاجتماع، تكون مسئولة عن نظامه وصفته المبينة فى الإخطار، وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب، أو يشتمل على تحريض على الجرائم، وتحمل لجنة الإخطار هذه المسئولية إذا لم تشكل هذه اللجنة^(١٦)، وترى السلطات البريطانية أن هناك قصوراً فى هذه المادة فإذا

كانت اللجنة مسئولة عن واجباتها المختلفة - طبقاً لهذه المادة - فإنها لا تعطى السلطة للإدارة أو البوليس للعمل فى حالة فشل اللجنة ، فى أداء واجباتها (١٧) .

وأدخلت المناقشات بعض التعديلات بالنسبة للمادة الخامسة، التى أكدت على حق رجل الإدارة حضور الاجتماع دون جلوسه على منصة الخطابة ويجوز له حل الاجتماع، بناء على طلب كتابى من لجنة الاجتماع، أو فى حالة حدوث إضطراب شديد، فإذا عادت السكينة يستمر الاجتماع أو يعاد، ولا تمتد الاجتماعات أكثر من الحادية عشرة مساءً، إلا بإذن من البوليس (١٨) ، وترى السلطات البريطانية، ضرورة حضور رجل الإدارة الاجتماع للتأكد من تنفيذ المادة الرابعة، ومنع الاجتماع إذا خرج عن ذلك، ولقد صعبت هذه المادة تدخل رجل البوليس مهما ساءت الأوضاع، فتعبير "إضطراب شديد" تعبیر أجوف، فلا يجروء ضابط البوليس على التدخل، قبل أن يكون الأمر متأخراً، فإذا لم يعط حرية التصرف وفق تقديره فإنه يمكن القول بأن لوجود له، كما أن إعادة الاجتماع بعد الاضطرابات الشديدة، أمر مضحك وجائر بالنسبة للبوليس (١٩) ، فهذه المادة قد جردت البوليس من السلطة، التى كانت حقاله بمقتضى المادة السابعة والعاشر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ (٢٠) .

وحددت المادة السادسة ماهية الاجتماعات العامة والاجتماعات الانتخابية كما جاءت فى مشروع الشيوخ، مع فارق بالنسبة للاجتماعات الانتخابية فقد جعلت الغرض منها، إختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة، وإستبدلت عبارة "أو سماع أقوالهم" بعبارة "أو تأييد ترشيحهم" ، فلقد أعطت العبارة الأولى أعوام ٢٥ ، ١٩٢٦ للسلطة الإدارية، حق منع الخطباء المنتصرين للمرشحين من الخطابة (٢١) .

ونصت المادة السابعة، على أن تسرى أحكام المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة (٢) والمادة (٣) على المظاهرات التي تقام أو تسير في الطرق أو الميادين العامة، ويكون الغرض منها سياسياً، وللبوليس أن يفرق المظاهرات التي تتم دون إخطار والمظاهرات التي حصل الإخطار عنها، في حالة الإخلال بالأمن بعد أن يأمر المتظاهرين بالتفرق^(٢٢)، ويرى قائد بوليس منطقة القنال الانجليزى عدم السماح بالمظاهرات تحت أى ظرف من الظروف، لصالح الأمن العام وإذا كان للبوليس حق فض المظاهرات السياسية، عندما يتعرض الأمن العام للخطر، فإن المادة لم تنص على إستخدام البوليس للقوة، وهى إضافة مهمة جداً قبل أن يتدخل البوليس^(٢٣).

وتناولت المادة الثامنة عقوبة عدم الإخطار من الداعين والمنظمين للاجتماع العام أو المظاهرات، بالحبس لمدة لا تزيد عن أسبوعين وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش، أو بإحدى هاتين العقوبتين، ونفس العقوبة لمن يخالف أمر البوليس بالتفرق، بالإضافة إلى عقاب أعضاء لجنة الاجتماع، بغرامة لا تتجاوز المائة قرش لمخالفتهم أحكام المادة الرابعة ولا تحول العقوبات السابقة، دون توقيع عقوبة أشد، عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصاً عليه في قانون العقوبات^(٢٤)، واعتبرت السلطات البريطانية هذه المادة أمراً هزلياً^(٢٥).

واتفقت الآراء في المجلس على عقوبة رجال الإدارة المخالفين لمواد القانون، فأكد "مكرم عبید" أن التمتع بحق التظاهر، لا يتفق مع منع البوليس قيام المظاهرة أو فضها، دون أن يناله عقاب، وأشار النائب الحر "إبراهيم الهلباوى" إلى وحدة العقوبة للشخص العادى والموظف الذى يرتكن إلى سلطة

وظيفته، فالعقوبة بالنسبة للأخير يجب أن تتضاعف، وانتهى النقاش بتحديد المادة التاسعة - وهي مادة جديدة - بعقوبة رجال الإدارة، بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر أو الغرامة من مائتى قرش إلى ثلاث آلاف قرش، لكل موظف أو شخص منع أو فُض اجتماعاً خاصاً أو عاماً، فى غير الحالات المنصوص عليها فى القانون (مادة ٥) ، وكل ذلك دون الإخلال بالعقاب على ما يرتكب من الجرائم الأخرى (٢٦) ، فتعاقب هذه المادة رجال الإدارة وضباط البوليس الذين يفضون الاجتماعات فى حالات لم ينص عليها القانون (٢٧) ، وهو ما يعنى من وجهة النظر البريطانية، أنه ليس هناك ضابط بوليس يستطيع أن يتدخل لمنع أى اجتماع مهما كان الموقف (٢٨) .

واستحدث المجلس المادة (١١) التى تضمنت، إلغاء كل نص يخالف هذا القانون وتمت الموافقة على المشروع بأغلبية ١٥٤ صوتاً - تمثل التآلف الحزبى - مقابل صوت واحد (٢٩) .

ومن الطبيعى أن ينال هذا المشروع عدم رضى السلطات البريطانية ففى رأى لويد - وكان مندوباً سامياً وقتذاك - أن هذا القانون قد سلب السلطة التنفيذية .

* حق منع الاجتماع قبل عقده مهما كانت طبيعته وأهدافه .

* حق تحويل المظاهرات من مكان لآخر .

* حق فض الاجتماع الذى يسوده الاضطراب .

ورغم مشروع له آثاره المباشرة فى إحداث الإضطرابات، ومحاولة متعمدة

لتثبط هم الموظفين للقيام بواجباتهم، وتشكل مواد خطراً على أرواح ومصالح الأجانب في مصر^(٣٠) ، فهو من وجهة النظر البريطانية، قد أضعف السلطة التنفيذية ، فلم يعد لها أية سلطة لمنع عقد أى إجتماع مهما كانت خطورته، وهو ما كان قائماً طبقاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ ، وشجع من ناحية أخرى الإثارة والمظاهرات السياسية^(٣١) ، ولم يعد البوليس قادراً على السيطرة أو التعامل مع أى إجتماع ومظاهرة^(٣٢) ، بل وليس له القدرة على توجيه المظاهرة من مكان لآخر طبقاً لما يراه^(٣٣) ، ولقد أبدى "تشمبرلن" تخوفه من خطورة القانون الجديد، على حياة الأجانب وممتلكاتهم، فى الأحوال العادية ناهيك بالظروف الأخرى التى تتغلب فيها الرغبة، فى تحريك العواطف السياسية لأغراض حزبية فتقع العواقب التى يخشى منها، لانهطاط مستوى التعليم^(٣٤) ، واعتبره "مارلو" عملاً غير مسئول فضلاً عن أنه يسهل عمليات الغضب المنظم، ضد المندوب السامى والقصر، وأضاف بأن سعد زغلول فى فترة حكمه الغير مسئولة فى صيف ١٩٢٤ ، قد عارض مشروعاً مماثلاً^(٣٥) .

وتؤكد الصحافة البريطانية نفس الاتجاه، فإن هذا القانون يبيح حرية واسعة وبالتالي فهو منبع خوف وخطر، ويهدد حياة الأجانب التى تتعرض لشدة الرعاع وانتقامهم، تحقيقاً لأطماعهم السياسية، وأشارت أيضاً إلى أن التجار، وبعض رجال الأعمال المسئولين فى مصر، لا يقلون قلقاً عن الأجانب من جهة الخطر الذى ينطوى عليه القانون، قد أعلنوا الحكومة بهذه المخاوف، وأن الأجانب مع جميع الجنسيات يتطلعون لبريطانيا، لتحول دون أن يصبح هذا القانون خطراً عليهم، وأن ممالك الغرب، لا تتمتع بمثل هذه الحرية للاجتماعات التى يخولها هذا القانون للجماهير المصرية "السريعة التهييج" وأن الدول

الأخرى ذات المصالح فى مصر، مستعدة لتأييد بريطانيا فى موقفها ضد هذه "الحماقة المقترحة"، فهذه التغييرات المقترحة فى القانون من شأنها تهديد الأمن العام، بإضتاف حق البوليس فى أن يمنع الاجتماع من التطور إلى اضطراب شديد^(٣٦). كما اعتبر مراسل الصحيفة الإيطالية "ببولودى روما" Pople de Roma أن مضمون هذا القانون يؤدى إلى إثارة الوطنيين ضد الأجانب ويشير الكراهية بين الأقليات المختلفة^(٣٧).

وفى المقابل فقد كان مؤيدو صدور القانون، يرون فيه وسيلة تمنع مستقبلاً الصدام بين الشرطة والطلاب، ويمنع السلطة التنفيذية من قمع المظاهرات العامة المعبرة عن استنكار ما، كما حدث فى عهد حكومة زيور^(٣٨).

وإجمالاً فقد حقق هذا القانون بدرجة كبيرة، نوعاً من التوازن بين السلطات الإدارية وحقها فى حفظ الأمن، وحق الجماهير فى الاجتماع والتظاهر، وهو أكثر تقدماً من مشروع مجلس الشيوخ - السابق الإشارة إليه - بوضع ضمانات تمنع سوء استخدام السلطة ومنع هذا الحق الجماهيرى فى إطار هذا القانون .

مذكرة ٤ مارس ١٩٢٨ البريطانية .

دواعى التدخل البريطانى .

- تجمع كافة المصادر، على أن الرفض المصرى لمشروع معاهدة ثروت - تشمبرلن، كان البداية للتدخل البريطانى لإيقاف مشروع قانون الاجتماعات -

فيما عرف بأزمة قانون الاجتماعات - فإذا كان اللورد لويد قد أثار اهتمام حكومته إلى الأخطار الناجمة عن مشروع القانون في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٧، وضرورة إتخاذ الإجراءات لتجنبها، فإنه قد ربط ذلك بخوفه من فشل المفاوضات القائمة، وشعوره بأنها ليست راسخة، ونصح لويد وقتذاك بالتدخل لإيقاف هذا القانون في مرحلة مبكرة، لأن عدم التحرك يشجع المتطرفين ويثبط المعتدلين، ولم يتلق رداً من حكومته. وعندما إتخذ القانون مساره التشريعي ووافق عليه مجلس الشيوخ، أوصته الحكومة البريطانية بعدم التدخل قبل أن يتضح الموقف بالنسبة لتوقيع المعاهدة^(٣٩)، التي كانت بريطانيا، حريصة على أن توقعها مع مصر، بل وهددت في حالة رفضها، بتشدد الحكومة البريطانية فيما احتفظت به في تصريح فبراير ١٩٢٢^(٤٠)، وهو أمر طبيعي إذ يلجأ الاحتلال دائماً بعد فشل كل اتفاق، إلى سياسة التهديد والوعيد والإنذار^(٤١)، ورأت "البلاغ" لهذا التهديد، ضرورة عرض المشروع على الهيئات السياسية فإذا قبلت المشروع فلا بد أن يعرف الرأي العام، ماذا قبلت ولماذا؟ وإذا رفضت، فإن للرفض نتائج أقلها، ماحواه إنذار تشمبرلن، فمن الضروري لمصلحة الهيئات السياسية، أن يعرف الجمهور ماذا رفضت ولماذا؟^(٤٢).

لقد اضطر ثروت تحت ضغط الوفد، إلى دفع وثائق مشروع المعاهدة، إلى مصطفى النحاس في ٨ فبراير ١٩٢٨ وأخبر لويد بذلك^(٤٣)، وقام النحاس بدراسته ووجد أنه لايتفق مع استقلال البلاد، وأنه "يوجد حالة خطيرة، بسبب الإنذار الذي شفع به في رسالة تشمبرلن المؤرخة في ٦ فبراير"، وأخبر النحاس ثروت بذلك بحضور عدلى في ٢٢ فبراير ولقد أدركت الحكومة

البريطانية أن الموقف أصبح فى يد النحاس، وكان ذلك أمراً منطقياً فإن دور ثروت بوصفه الشخصية الرئيسية على المسرح المصرى، قد إنتهى فى نظر الحكومة البريطانية، عندما دفع ثروت إليه بوثائق المعاهدة (٤٤) .

لذلك تعاملت معه مباشرة، وقابله لويد فى ٢٦ فبراير ١٩٢٨، وأكد له الخطورة التى ستنتجم عن رفض المشروع، والمستولية العظمى التى ستقع على كاهله كزعيم للأغلبية (٤٥) .

ورغم هذا التحذير فقد رفض النحاس المشروع، مؤكداً أنه من العبث، البحث فيما يعود على مصر من المعاهدة، مادامت لم تنص على جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاءً تاماً (٤٦)، وأنه لن يسمح ببقاء جندى بريطانى فى الأراضى المصرية سواء فى السويس أو سيناء وعندما أوضح له لويد، أنه بهذا الرفض يقود البلاد إلى أمر خطير، وأن "الحكومة البريطانية التى تساهلت إلى الآن، فى مشروعات بعض القوانين المصرية ستتشدد فيما بعد"، كانت إجابة النحاس قاطعة، فهو يعبر عن الأمة فى موقفه هذا ، و "للقرة أن تفعل ماتشاء" (٤٧). ولقد عقب تشمبرلن للويد على هذه المقابلة، بأن النحاس على ما يظهر، ليس أكثر ميلاً إلى إدراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول منذ أربع سنوات، عندما أوضح له مكدونالد، أنه لا يمكن لأية حكومة بريطانية، بعد تجربة الحرب الأخيرة، أن تتنازل حتى لحليف عن مصلحتها فى حراسة حلقة حيوية فى المواصلات البريطانية مثل قناة السويس، ويجب أن يكون مثل هذا الضمان، موجوداً فى أى اتفاق يعقد بين مصر وبريطانيا، وأن إدراك ثروت لذلك هو الذى يسر التفارض لعقد المعاهدة، بينما رفض النحاس لهذه الحقائق سيجعل من المستحيل الوصول إلى تسوية (٤٨) .

ويبدو أن هذا اللقاء، كان ظاهرياً يمثل محاولة يائسة من الحكومة البريطانية لإنقاذ مشروع المعاهدة، ولكنه في الحقيقة كان لعجم عود الوفد، تحت قيادته الجديدة فمن الغريب أن يتصور تشمبرلن، أنه يستطيع الحصول على موافقة الوفد، على مشروع هو في عين ثروت يغفل مسائل حيوية وهامة (٤٩).

وعلى أية حال فقد رفض النحاس هذه التحذيرات، ورفض الوفد المشروع ورؤى عدم عرضه على البرلمان، فالهيئة البرلمانية الوفدية قد رفضته، وهي تمثل الأغلبية البرلمانية ولأن مايعرض على البرلمان، هي المشاريع التي يقبلها مجلس الوزراء مبدئياً (٥٠). وأصبح المشروع بذلك في حكم الرفض، فقد أرسل لويد لتشمبرلن في أول مارس، وقبل قرار مجلس الوزراء عن مقابلته لثروت، الذي أخبره بأن حكومته لاتستطيع أن توقع المعاهدة فقد عارضها الوفد بالإجماع، واستطاع أن يفرض قراره على الحكومة وأدرك أن الرد الرسمي سيرفض المعاهدة، لأنها صبغت الاحتلال بالصيغة الشرعية وقيدت إستقلال مصر (٥١).

ومالبت أن رفض مجلس الوزراء المعاهدة في ٤ مارس ١٩٢٨ على أساس عدم إتفاقها مع إستقلال البلاد (٥٢)، وعهد لثروت بإبلاغ قرار المجلس للحكومة البريطانية وهو ماتم في نفس اليوم (٥٣)، وتضمنت رسالته للمندوب السامي، أن زملاءه رأوا أن المشروع، لايتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعياً، ولهذا لايسعهم قبول هذا المشروع وهو مايعنى أن الرفض إنما جاء من زملائه، مما يوحي أنه لم يكن على رأى المجلس بخصوص المعاهدة، وهو موقف غير سديد، لأن مشروع المعاهدة كان جديراً بالرفض منذ البداية (٥٤).

ولقد اتضح للويد بعد رفض المعاهدة، عدم صلاحية النظام البرلماني، وأصبح حل البرلمان وتعديل قانون الانتخاب أمراً أكثر إلحاحاً ولكن ليس من الحكمة أن يتم ذلك بتوجيه من المنتخب السامي، وعشية رفض المعاهدة، وفضل لويد أن يتصب شركاً للوقد، عندما يتولى السلطة إذ سيصبح مسئولاً مباشرة عن أية مصائب تحمل بالبلاد، نتيجة سوء إدارته وقصور حكمه أو لتجاهله المصالح البريطانية^(٥٥)، فكان رفض المعاهدة مدعاة للأزمة السياسية المتعلقة بقانون الاجتماعات .

لقد أعدت مذكرة ٤ مارس، عندما علمت الحكومة البريطانية بعزم مجلس الوزراء، على رفض المعاهدة^(٥٦)، وعندما تقابل رئيس الوزراء مع لويد ليخبره برأي الحكومة، أخرج الأخير المذكرة التي حوت إنذار ٤ مارس من درج مكتبه^(٥٧)، يلى أن المذكرة نفسها قد ربطت بين قانون الاجتماعات ورفض المعاهدة، فالحكومة البريطانية قد لاحظت أن بعض التشريعات المعروضة على البرلمان إذا أقرت، ستضعف السلطة الإدارية المسئولة عن الأمن، وأنها أمسكت عن هذه الملاحظات طالما كان هناك أمل فى عقد المعاهدة، ولكن بعد رفضها فإنها لاتسمح بأن "تعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير، للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا إليه، أو بأى تصرف إدارى"، وتحتفظ لنفسها باتخاذ ما تراه مناسباً^(٥٨) .

وبهذا رأت بريطانيا معاقبة المصريين لرفضهم الاتفاق، مع أن قانون الاجتماعات العامة لايمس أحداً ولايعرض الأجانب للخطر^(٥٩)، ويعتبر ذلك من أخطر التدخلات، بما يشله من تضيق نطاق الحركة السياسية للجماهير، فقد إستهلقت هذه الأعمال التشريعية إعطاء حقوق ديمقراطية للجماهير^(٦٠) .

وإذا كانت هذه المذكرة عقاباً لمصر لرفضها المعاهدة فهي أيضاً إخراج للوفد ومحاولة لكسر شوكته باعتباره المسئول الوحيد عن رفضها، فرغم أن الصحافة المصرية قد أشارت بإجماع الوزراء والهيئات السياسية، التي إستنارت الحكومة بها في رفض المعاهدة، وهو إجماع يحفظ للأمة وحدتها^(٦١)، فالثابت أن الوفد يتحمل مسئولية الرفض، فرغم قرار حزب الأحرار برفض الاتفاق، فإن كثيرين منه كانوا يعتقدون أن المشروع يستحق المناقشة، وكان يجب عرضه على البرلمان وتعديله إلى الحد الذي يتفق مع إستقلال مصر، بناء على ما يثار من ملاحظات بدلاً من تريض بريطانيا بالحياة النيابية بعد رفض الاتفاق^(٦٢)، فكثيراً ما كان الأحرار الدستوريون، يعبرون عن أسفهم في قرارة أنفسهم، على رفضهم للمعاهدة، التي اعتبروها مناسبة لمصر، رغم ما فيها من ثغرات^(٦٣)، فكان رفضهم لها، تمشياً مع وزراء الوفد، مخافة أن يتهموا بالتهاون في حقوق البلاد^(٦٤)، وهو ما أكده ثروت في رده على الحكومة البريطانية لعرض المعاهدة على أعضاء حكومته، بأن وزراءه لن يصلوا إلى قرار، قبل أن يتخذ الوفد قراره، الذي عليهم إتباعه^(٦٥). فالأحرار لم يرفضوا المشروع لذاته، بل لمجرد التضامن الوزاري، وحتى لا يتهموا بالتفريط في حقوق الوطن^(٦٦)، وعلى أية حال فقد وصف حزب الأحرار، مشروع المعاهدة في النشرة التي أصدرها عام ١٩٢٩ بعنوان "اليد القوية" بأنه نتيجة صبر جميل، وجهود كثيرة واتهم الوفد بأنه دبر إحتباطه^(٦٧)، كما رأى إسماعيل صدقي في المشروع خطوة إلى الأمام بعد تصريح فبراير^(٦٨).

ومن الثابت أيضاً أن مشروع المعاهدة، لم يعرض على البرلمان، ويحتج

الحزب الوطنى على عدم عرض المشروع عليه وعلى البرلمان^(٦٩)، ويشير "عبد الحميد سعيد"، فى حفلة اللجنة الإدارية للحزب الوطنى بيوم الشهداء، إلى أن مصر صاحبة الشأن لاتدرى شيئاً عن المفاوضات، وأن مجلس النواب محرم عليه بحث أى أمر منها^(٧٠)، ويحتج طلبة الحزب الوطنى على إخفاء المعاهدة عن الحزب^(٧١)، وتعددت المقالات فى هذا الصدد، فمنها ما يشير إلى أن المندوب السامى، هو الذى أشار على الحكومة بعدم إبلاغ الحزب الوطنى بنتيجة مفاوضاتها للخصومة الدائمة بين الحزب والالجليز، ومنها ما اعتبر الإكتفاء بعرض مشروع الاتفاق على حزبين فقط، من الأحزاب الأربعة دون عرضه على البرلمان، إعتداء على الدستور فنواب الحزبين الوطنى والاتحاد، لهم الحق فى إبداء رأيهم فى المشروع^(٧٢).

ومن ناحية أخرى فقد طالبت جريدة "الاتحاد" ثروت، أن يكشف عما يحدث فى لندن وأكدت فى ٥ ديسمبر ١٩٢٧ أنه لاثروت ولاالنحاس - الذى تعتقد أن ثروت أفضى له بلب المفاوضة - ليس لهما الحق فى تمثيل الأمة بأية درجة^(٧٣)، بل وكان هناك إستجواب من محمود أبو النصر، عضو مجلس الشيوخ والسكرتير العام لحزب الاتحاد، حول الأسلوب الذى إتخذه الحكومة، حول الإكتفاء بعرض المشروع على هيئتين غير مسئولتين، دون عرض المشروع على مجلس النواب، وهو إستخفاف بأحكام الدستور، وحرمان البرلمان من حقه فى الرقابة على أعمال الحكومة، فى أهم شئون البلاد^(٧٤).

فالوقد هو المسئول عن رفض المعاهدة، ولقد نددت الصحافة البريطانية بالمتطرفين الوفديين لمعارضتهم سياسة ثروت فى العلاقات المصرية

البريطانية^(٧٥)، والذي كانت استقالته نتيجة عناد الوفد^(٧٦)، وكان من بين صفوف الوفد عناصر متطرفة، كأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشي، اللذين تزعما حركة رفض مشروع المعاهدة^(٧٧)، كما اتبع الوفد رفضه للمعاهدة بتحريك مظاهرات طلابية واسعة بداية من ٢٨ فبراير وحتى ٧ مارس ١٩٢٨، وعمت القطر كله شماله وجنوبه، منددة بثروت والمعاهدة^(٧٨)، وأبدت الجمعية العمومية للجالية البريطانية - فى اجتماعها بالاسكندرية فى ٢٩ مارس، وبحضور القنصل البريطانى بالمدينة - قلقها من تطور الأحداث إزاء الأجانب، ورأت أن الواجب يقضى بذل أقصى الجهود لحمايتهم فيما إذا ألغيت الضمانات الحالية^(٧٩). وهو ما استنكرته الصحف الوفدية^(٨٠)، وإجمالاً فقد حمل الإنجليز الوفد، مغبة عدم قبول المعاهدة^(٨١)، فلا بد من التحرك، لتأكيد المصالح البريطانية وكسر شوكة الوفد.

مذكرة ٢ مارس البويطانية

عندما رفض مجلس الوزراء، مشروع المعاهدة، عمدت الحكومة البريطانية، إلى تنفيذ سياسة التهديد والوعيد والإخراج والتحدى^(٨٢)، أو تأديب المصريين كمعادتها، عقب إخفاق كل مفاوضة مع الجانب المصرى^(٨٣)، فتقدمت بمذكرة تعطى لها حق التدخل فى التشريع المصرى، لتستطيع القيام بتبعاتها نحو الأجانب^(٨٤)، تضمنت القلق البريطانى إزاء بعض الأعمال التشريعية المعروضة على البرلمان المصرى، والتي إذا أصبحت قوانين أضعفت السلطة المسئولة عن حفظ الأمن، وحماية الأموال والأشخاص، وقد أمسكت الحكومة البريطانية عن إبداء ملاحظتها، على أمل عقد محالفة بين البلدين، تحدد مسئوليات وحقوق كلا الطرفين، وتطمئن بأن الحكومة المصرية، ستتحدث،

أى تشريع يحول بين الإدارة المصرية، والقيام بنجاح بالمسئوليات التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة وإزاء فشل المفاوضات، لايسع الحكومة البريطانية، أن تسمح أن تعرض "مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير، للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا إليه، أو بأى تصرف إدارى"، وتحتفظ لنفسها بحق إتخاذ الإجراءات التى تراها وتقتضيها الحالة، وكان المقصود هو قانون الاجتماعات (٨٥).

وكان المقصود من تقديم هذه المذكرة لحكومة مستقيلة مايعنى إحراج الحكومة القادمة إذ تتناول التشريع والإدارة المصرية، وهو مايعنى كل شىء فى الحياة المصرية، فإذا كان التدخل باسم الأجانب ومصالحهم، فإن شئون الحياة، تمس الأجانب كما تمس المصريين، ولايمكن الفصل بين ساكنى بلد واحد (٨٦)، فهذا التدخل ليس من أجل الأجانب فقط، بل لحفظ النظام وحماية الأرواح بشكل عام، وهو مايعنى أن يمتد الاعتراض إلى نقل أحد المديرين من مكان لآخر، بحجة أن نقله يضعف السلطة الإدارية أو يضر بالأموال والأرواح، وهو مايعنى أن تصبح الإدارة أيضاً إلى جانب البرلمان، رهن مشيئة المندوب السامى، وهو مايتعارض كلية، مع وجود حكومة دستورية مسئولة أمام برلمان حر (٨٧)، وأكدت "الكشاف" بأن محتوى هذه المذكرة يعطى لبريطانيا حق الاعتراض، بالنسبة للتشريع المصرى، ويجعل البرلمان تحت رحمتها (٨٨)، فهى إهانة لمصر لرفضها المعاهدة وأى إهانة أبلغ من أن تضطر تحت سيف التهديد، إلى إلغاء قانون أقره النواب، وأخذ مجراه فى مجلس الشيوخ (٨٩). فقد أعقبت السياسة الإنجليزية تلك المعاهدة، بمذكرة تخير مصر بين نارين، فأما أن تقبل المعاهدة، وتضع الأغلال فى أعناقها، وإما أن تتوعد بريطانيا بالقضاء

على البرلمان والدستور بالتدخل فى كل تشريع، ترى أنه يمس مصلحة الأجانب، وهو ما يمكنها من التدخل إذا شئت، حتى فى شئون الأزهر، الذى يضم بين جدرانها، طلبه تابعين لدول أجنبية (٩٠).

وتسليم مصر بكل هذه الحقوق، يحقق لبريطانيا، إدعاء تبني عليه التدخل فى شئون مصر، ولاحد لهذا التدخل إلا "مطلق حريتها فى التقدير"، بل أن عنت هذه المذكرة، يتضح بما جاء فيها، بأن السلطات التشريعية والتنفيذية المصرية لا تعرف واجباتها بالنسبة لحماية الأجانب، إلا بعد الارتباط بمعاهدة التحالف مع بريطانيا (٩١)، فهذه المذكرة ضربة للبرلمان ومصدر للمتعاب، لأية حكومة دستورية تتولى السلطة، ومهما كان رئيسها، فإنه سيحاول أن يقلل من أثرها، ولايترك لبريطانيا أن تفسرها ذلك التفسير، واعتبرت البلاغ المذكرة إعتداء جديد على مصر (٩٢). كما اعتبرت الأهرام هذه المذكرة، مجرد ذريعة لما يهدف إليه البريطانيون، من أن يكون لهم حق التدخل فى التشريع وإخضاع البرلمان لأوامرهم، وهم يعلمون أن هذه المطالب غير عادلة وغير مقبولة، ولكنهم يصرون عليها، لإيجاد حالة للتدخل العسكرى (٩٣).

موقف الأحزاب المصرية .

ولقد أكدت الصحافة الوفدية أن قانون الاجتماعات، ليس مضرًا للأمن العام، وليس خطراً على الأجانب، ولا توجد حكومة تعترف بحق بريطانيا بإيقاف قانون أمام البرلمان، وهو ما يجعل الدستور والبرلمان مجرد كلمات جوفاء (٩٤)، فأقرار المذكرة مستحيل من ناحية أية حكومة، لأن الأمة كلها أجمعت على عدم إقرارها على إختلاف أحزابها (٩٥)، بل وقام الطلاب

بمظاهرات واسعة شملت الأحياء الشعبية وغيرها، ضد الموقف البريطاني، وتصادم البوليس معها، واستخدم القوة في تفريقها، واعتقل عدداً كبيراً من المتظاهرين والطلاب، وكان ذلك قبل رئاسة النحاس للوزارة (٩٦).

كما رفض الحزب الوطني، بلجانه القاعدية المختلفة المعاهدة، والمذكرة البريطانية كلجنة الحزب الوطني بصفط الملوك* ، ودمنهو وكرم الدكة وقسم الجمرك (٩٧). كما رفض الأحرار الدستوريون، هذه المطالب البريطانية التي تجعل الحكومة المصرية رهن أية إشارة، تصدر من دار المندوب السامي، في أى شأن من الشئون، يقال أن له مساساً بالتحفظات البريطانية، التي لا تبيح لبريطانيا - من وجهة نظرهم - أى حق في اعتراض الهيئة التشريعية، في سن أى قانون، ولو أنها رأت غير ذلك، لطلبت في مشروع الدستور تعديلاً، يجعل هذا التحفظ مرعياً في نظرها، كما حدث بالنسبة للنص الخاص بتحفظ السودان (٩٨).

وإذا كان حزب الاتحاد يشير إلى المذكرة البريطانية، والاتجاه نحو التدخل في شئون مصر، لإيقاف قانون المظاهرات، ونية الانجليز في استعمال ما يزعمون، أنه حق من حقوقهم المحتفظ بها لهم بمقتضى التصريح فإنه من ناحية أخرى، يبرر تقديم المذكرة البريطانية، ويفصل بينها وبين رفض المعاهدة، فمصر لها الحرية الكاملة بصفقتها حكومة نيابية، في قبول مشروع المعاهدة أو رفضه، ولكن الذي حدث ، وكان دافعاً لبريطانيا للتدخل في الشئون المصرية واتهامها بالعجز في إدارة البلاد، هو احتضان الأحزاب السياسية، فئة من الطلبة، تلقنها مبادئ السياسة، وتتخذها عدة أو جنوداً لها عند الحاجة مشيراً

بذلك إلى إضرابات الطلبة، وهو أمر يؤدي إلى الإخلال بالأمن بمن يندسون في وسطهم^(٩٩)، وهو اتهام للوفد بأنه هو الذى هبأ الظروف، لتقدم بريطانيا مذكرة ٤ مارس - وهو أمر مناقض للمواقع وللمذكرة البريطانية ذاتها، التى ربطت بين مضمونها ورفض المعاهدة - فضلاً عن تقديم المبرر للتدخل البريطانى فى الشئون المصرية، وهو نفس المضمون الذى أشارت إليه "البورص إجبسيان" بشكل عام فبعد أن أشارت إلى عدم الحكمة والصواب، فى رفض مصر لمشروع المعاهدة، ذكرت أن إضرابات الطلبة قد زادت الطين بلة، وقد زادت هذه الإضرابات نتيجة إلغاء قانون المظاهرات، فتدخل الحكومة البريطانية بمذكرتها أمر واجب لمنع الهياج والشغب، اللذين قد يفسدان النظام والأمن العام وبالتالي فإن قرار الحكومة البريطانية يخدم مصلحة مصر^(١٠٠).

أن حزب الأحرار الدستوريين، عند بداية الأزمة وتقديم المذكرة البريطانية، وإندلاع مظاهرات الاحتجاج فى أنحاء البلاد، لم يجتمع كعادته ويصدر بياناً برأيه، ويحتج على هذا التدخل السافر^(١٠١)، بل دعا الطلبة المتظاهرين إلى السكينة والهدوء^(١٠٢)، وكان ذلك فى فترة الانتظار التى أعقبت إستقالة ثروت، وقبل أن تشكل الوزارة الجديدة، فلما شكلت وأنضم إليها الأحرار أيد الحزب برنامج الوزارة^(١٠٣)، وسائر الموقف العام فى رفضه للمذكرة مؤكداً أن تصريح فبراير، لا يعطى لبريطانيا الحق، فى الاعتراض على الهيئة التشريعية، فى سن أى قانون. ويتضح من موقف حزب الاتحاد، إزاء المذكرة البريطانية، أن عداؤه للوفد هو ركيزة أساسية فى سياسته، كما يتفق موقف الحزب الوطنى مع سياسة التطرف، التى تبناها بعد الحرب العالمية الأولى.

أما موقف الوفد من المذكرة البريطانية ورفضها، فيتفق مع طبيعة الحزب وإرتباطه بالجماهير، فضلاً عن تولى الزعامة الجديدة قيادة الحزب، وهي تحاول أن تثبت وجودها وصلابتها، وهو ما حاولت حكومة النحاس أن تنهجه مع تطورات الأزمة كما يتضح في الفصل التالي .

«هوامش الفصل الثاني»

- (١) محمد خليل صبحى : المصدر السابق ، الجزء السادس ، ص ١٢٠ .
- (٢) نبيه بيومى : المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .
- (٣) نفس المرجع : ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
- (٤) مضابط مجلس النواب : جلسات المجلس من ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ إلى يناير ١٩٢٨ ، ص ١١٥ - ٢٠٣ .
- (٥) نفس المصدر : دور الانعقاد الثالث جلسة ٩ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، ص ١١٢ ، ١١٣ .
- (٦) نفس المصدر : دور الانعقاد الثانى جلسة ٨٤ ، ٢٦ يونيو ١٩٢٧ ، ص ١٦٠ .
- F.O. 407/ 205 No . 2 , Henderson to Chamberlain, Cairo, June 27, 1927 .
- (٧) على شلبى، مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ٨٦ .
- (٨) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول ، ص ٢٣٩ .
- (٩) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٦ . تفاصيل عن سياسة الاعتدال لسعد زغلول ، انظر أيضاً عاصم محروس : رئاسة الوزارة وسعد زغلول ، الفصل الثالث .
- (١٠) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق، ص ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ .
- ، عاصم محروس : المرجع السابق ، ١٩٣ .
- (١١) Lloyd, op. cit., P. 269 .
- (١٢) عفان لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ، ص ١٥٦ .

- (١٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق، ص ٦٤٢ .
(١٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .
(١٥) مضابط مجلس النواب : الجلسة التاسعة ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ،

ص ١١٣ - ١٢٢ .

- ، نبيه بيومي : المرجع السابق، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .
(١٦) نفس المصدر : الجلسة ١٤ ، ٣ يناير ١٩٢٨ ، ص ١٩١ .
، نفس المرجع ، ص ٢٥٥ .

F. O. 407/206 No. 82, Lloyd to Chamberlain, (١٧)

Cairo, April 13, 1928, enclosure (5),
Report from commandat, Suez-canal police to
Director General, European Dapartment,
Ministry of interior, P. 125 .

- (١٨) مضابط مجلس النواب : الجلسة ٩ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، ص ١٢٣ -
١٢٧ ، الجلسة ١٤ ، ٣ يناير ١٩٢٨ ، ص ١٩٢ .

F.O. 407/206 No. 82, enclosure (5), op. cit., p. 125. (١٩)

F.O. 407/206 No. 74, op. cit., P. 107 . (٢٠)

(٢١) مضابط مجلس النواب : الجلسة ٩ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، ص ١٢٥

- ١٢٧ .

(٢٢) نفس المصدر : الجلسة ١٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ ، ص ١٣٨ - ١٤٤ .

، الجلسة ١٤ ، ٣ يناير ١٩٢٨ ، ص ١٩٠ .

F. O. 407/206 No . 82, enclosure (5) op. cit., p. 126 . (٢٣)

(٢٤) مضابط مجلس النواب : الجلسة ١٤ ، ٣ يناير ١٩٢٨ ، ص ١٩٢ .

F. O. 407/206 No. 82, enclosure (5) op. cit ., p. 126 . (٢٥)

- (٢٦) مضابط مجلس النواب : جلسة ١٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ ، ص ١٤٥ - ١٤٧ ، جلسة ١٤ ، ٣ يناير ١٩٢٨ ، ص ١٩٢ .
- (٢٧) F.O. 407/206 No. 74, op. cit ., P. 107 .,
Berque, Egypt, imperialism and revolution,
p.107. , Lloyd, op. cit .,P. 268 .
- (٢٨) F. O. 407/206 No. 82, enclosure (5) op. cit ., p. 126 .
- (٢٩) مضابط مجلس النواب : الجلسة ١٤ ، ٣ يناير ١٩٢٨ ، ص ١٩٢
(المعارض النائب على السيد أيوب) .
، نبيه بيومي : المرجع السابق، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .
- (٣٠) Lloyd, op. cit., P. 268 .
، جلال يحيى، خالد نعيم : الوفد المصري ١٩١٩ - ١٩٥٢ ،
ص ٢٧٦ .
- (٣١) F. O. 407/206 No . 74, op. cit., P. 106 .
- (٣٢) F. O. 407/206 No . 82, enclosure (5) op. cit ., P. 125 .
- (٣٣) F. O. 407/206 No . 74, op . cit ., P. 106 .
- (٣٤) السياسة ٩ مايو ١٩٢٨ الكتاب الأبيض البريطانى عن قانون
الاجتماعات المصرى .
- (٣٥) Marlow, Anglo - Egyptain relation 1800 - 1956 , second
edition, 1965, P. 282 .
- (٣٦) أحمد شفيق : الحولية الخامسة، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
، السياسة أول مايو ١٩٢٨ . نقلاً عن صحيفتى "الإيقننج
نيوز" و "البرمنجهام بوست" .
- (٣٧) F. O. 407/206 No. 99, Sir Graham to sir Austen-
Chamberlain, Rome, May 4, 1928 .

- (٣٨) عفاف لطفى السيد : المرجع السابق، ص ١٦٠ .
- (٣٩) Lloyd, op. cit., p. 268 .
- (٤٠) على شلبى ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣ .
- ، نجوى كامل : موقف الصحافة الوفدية من القضايا الوطنية، ص ٢٥٠ .
- ، محسن محمد : الشيطان ، ص ٢٢٠ .
- ، عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٤٦ .
- (٤١) نبيه بيومى : المرجع السابق ، ص ٢٨١ .
- (٤٢) نجوى كامل : المرجع السابق، ص ٢٥٢ .
- (٤٣) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية المصرية ٢٢ - ١٩٣٦، ص ٢٣٨ .
- (٤٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٤٦ ، ٦٤٧ .
- (٤٥) على شلبى ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ٨٣ .
- (٤٦) عبد الرحمن الراقى: فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثانى، ص ١٩ .
- (٤٧) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٤٧ .
- ، مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ص ٣٠٠ .
- (٤٨) أحمد شفيق : الحولية الخامسة ، ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .
- (٤٩) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٤٨ .
- (٥٠) نفس المرجع والصفحة
- ، مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق، ص ٢٩٩ .
- (٥١) F.O. 407/206 No. 218, Lloyd - Chamberlain, Cairo, March I, 1928 .
- (٥٢) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، ص ٧٢ .

- (٥٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٤٨ .
- (٥٤) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٠ .
- ، أحمد شفيق : الحولية الخامسة ، ص ١٤٩ .
- ، مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ٣٠٠ .
- ، نبيه بيومي : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .
- (٥٥) ماريوس كامل ديب : الوفد وخصومه ١٩ - ١٩٣٩ ، الطبعة العربية الأولى ١٩٨٧ ، ص ١٠٤ .
- (٥٦) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .
- (٥٧) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .
- (٥٨) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ .
- ، صلاح زكي : الفكر الديمقراطي والحياة النيابية في مصر ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .
- ، مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .
- (٥٩) نبيه بيومي : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .
- (٦٠) صلاح زكي : المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .
- (٦١) أحمد شفيق : الحولية الخامسة ، ص ١٤٩ - ١٥٣ .
- (٦٢) نبيه بيومي : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .
- (٦٣) مارسيل كولب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ص ٨٧ .
- (٦٤) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .
- ، أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، ص ١٦٨ .

- (٦٦) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ١٦٨ .
- (٦٧) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٦٨ .
- (٦٨) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .
- (٦٩) الأخبار ٤ مارس ١٩٢٨ .
- (٧٠) وثائق عابدين : تقارير الأمن العام ١٩٢٨ ، محفظة رقم ٤ تقرير أمن رقم ١٨٩ فى ١٦ فبراير ١٩٢٨ .
- (٧١) نفس المصدر والمحفظة ، تقرير رقم ٢٣٩ سياسى وسرى .
- (٧٢) الأخبار : ٣ ، ٤ مارس ١٩٢٨ .
- (٧٣) F. O. 407/205 enclosure in No. 56, Lloyd - Chamberlain ,
Cairo, Dec. 16, 1927 .
- (٧٤) الاتحاد ٣ مارس ١٩٢٨ .
- (٧٥) نبيه بيومى : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .
- (٧٦) Berque., op. cit., P. 397 .
- (٧٧) حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ٢٢ - ١٩٥٢ ،
الأهرام ١٩٨٢ ، ص ٦٣ .
- (٧٨) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .
- (٧٩) كوكب الشرق ٣٠ مارس ١٩٢٨ .
- (٨٠) نفس المصدر ٣١ مارس ١٩٢٨ .
- (٨١) سامى أبو النور : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .
- (٨٢) ، نبيه بيومى : المرجع السابق ، ص ٢٨١ .
- (٨٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣ .
- ، مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ٣٠٠ .
- ، على شلبى ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٨٣) مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة،
مكتب النهضة ١٩٥٩، ص ١٣٤ .

(٨٤) نفس المرجع والصفحة .

(٨٥) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق، ص ٣٣ ، ٣٤ .

، أحمد شفيق : الحولية الخامسة ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

، محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

، نبيل بيومي : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

Lloyd, op. cit., P. P. 266 , 267 . ،

(٨٦) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٨٧) نفس المرجع ، ص ١٦٩ .

، نجوى كامل : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

(٨٨) F.O. 407/206 No. 57, Lloyd - Chamberlain, Cairo, March 15 , 1928 enclosure.

(٨٩) نجوى كامل : المرجع السابق ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٩٠) كوكب الشرق ٤ أبريل ١٩٢٨ .

(٩١) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٩٢) F. O. 407/206 No. 56, op. cit., enclosure .

(٩٣) F. O. 407/206 enclosure in No. 103, Lloyd - Chamberlain

Cairo, May 3, 1928 .

(٩٤) loc. cit .

(٩٥) كوكب الشرق ٢ أبريل ١٩٢٨ .

(٩٦) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق، ص ٣٠١ .

(٩٧) الأخبار ٥ ، ١٣ مارس ١٩٢٨ .

* حالياً صفت الحرية .

- (٩٨) السياسة ٦ ، ٨ أبريل ١٩٢٨ .
- (٩٩) الاتحاد ٧ ، ٨ مارس ١٩٢٨ .
- (١٠٠) نفس المصدر ٨ مارس ١٩٢٨ .
- (١٠١) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ .
- (١٠٢) السياسة ٧ مارس ١٩٢٨ .
- (١٠٣) نفس المصدر ٢٠ مارس ١٩٢٨ .

«الفصل الثالث»

حكومة مصطفى النحاس والتحدى البريطاني

- حكومة النحاس ومذكرة ٤ مارس .
- الرد المصري على مذكرة ٤ مارس .
- موقف القوى السياسية والرد البريطاني .
- محاولة احتواء الأزمة .
- تصاعد الموقف والإنذار البريطاني .
- رد حكومة النحاس في الميزان .

حكومة النحاس و مذكرة ٤ مارس

بعد استقالة ثروت ، خلفه النحاس فى رئاسة الوزارة، مما أتاح لبريطانيا فرصة مواجهة الزعامة الوفدية الجديدة^(١) .

ومنذ البداية، كانت دار المندوب السامى على استعداد لتأييد أى وزير يختاره الملك، على أن يؤيد المعاهدة، ولكنها فى نفس الوقت، أخبرت الملك أن اختيار أى وزير ممن كانوا فى "عصابة القتل" أمر لا يحتمل، وإذا تولى الوفد الوزارة، فإن حكومة جلالة الملك ستتخذ موقف المراقب، ريثما تتضح سياسته، وأنه يجب أن ينبه إلى المذكرة الإنذارية التى أرسلت إلى "ثروت"^(٢) .

وعلى أية حال استدعى الملك النحاس، كزعيم للأغلبية البرلمانية، ليتولى الوزارة، ولم يكن غائباً عن الملك أن النحاس وقد رفض مشروع المعاهدة، وهو خارج الحكم، ما كان يقبله وهو فى السلطة، مما يعنى التصادم الشديد مع الإنجليز، وهو ما يؤدى إلى إظهار عجز الائتلاف وتعميق أسباب الخلاف بين أقطابه، مما يمهّد للقصر الإجهاز عليه^(٣) ، وهو ما تهدف إليه السراى لمزيد من السيطرة على أداة الحكم .

وكانت المذكرة البريطانية قد أحدثت إنقساماً فى رأى، بين صفوف الأحرار الدستوريين حول الاشتراك فى وزارة النحاس واستمرار الائتلاف، فعندما اجتمع حزب الأحرار لمناقشة موضوع الاشتراك فى الوزارة، كان هناك فريق يعارض الدخول فيها، ويضم هيكى وعبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى وصدقى باشا، على أساس أنه إذا لم تستطع الأغلبية، حل أزمة المذكرة مع بريطانيا مع ما يترتب على ذلك من صدام مع الإنجليز، يستطيع

الأحرار وهم خارج الحكم، أن يسعوا في إيجاد حل، لا يترتب عليه هدم الحياة الدستورية، أما إذا كانوا مشتركين في الحكومة، وتغلب الانجليز على الوفد والأحرار، فالنتيجة هي مجيء حكومة، قد يكون أول أعمالها! تعطيل البرلمان والحياة الدستورية.. ويعنى ذلك إبعاد الأحرار، عن حلبة الصراع القادم وانتهى الموقف بغلبة كفة محمد محمود، الذى رأى الاشتراك فى الوزارة بصوت واحد^(٤)، وشكلت الوزارة الجديدة برئاسة النحاس، وضمت سبعة وزراء من الوفد، إثنين من الأحرار، وواحد من المستقلين^(٥).

ومهما كان الأمر، ففي المقابلة التى تمت بين الملك والنحاس فى ١٥ مارس ١٩٢٨، عندما قبل الأخير تشكيل الحكومة، إستفسر الملك عن نواياه بالنسبة لمذكرة الحكومة البريطانية فكان رد النحاس، أن قانون الاجتماعات لم يمر بعد فى مراحله النهائية، وأنه يرى من الأفضل تركه حيث يوجد، وأنه لا يريد أية إجراءات، ذات طبيعة جدلية أو خلاقية، وأنه سيكرس جهده للإنتهاء من الميزانية قدر الإمكان^(٦). وفى المقابل كانت تعليمات الخارجية البريطانية، فى اليوم التالى لتشكيل وزارة النحاس، للمندوب السامى بأن يراقب المذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية للحكومة المصرية، فيما يتعلق بقانون الاجتماعات، وأن يصر على سحبه إذا ما أثبتت القضية^(٧)، وتضمن رد لويد بأنه قد علم أن الوفد، ليس فى نيته إتخاذ خطوات أخرى، بالنسبة للقوانين التى إعتضت عليها الحكومة البريطانية^(٨).

وكانت المواجهة الأولى، لحكومة مصطفى النحاس الائتلافية للمذكرة البريطانية، عندما ألفت بيانها بمجلس النواب، إذ أكد النحاس أن قبوله للوزارة هو من أجل "الاحتفاظ بحقوق البلاد وأحكام دستورها، من غير أن يعتبر هذا

القبول، إقراراً لأى حالة أو فعل يتعارض مع استقلال البلاد التام وسيادتها" كما أعطى تأكيداً مطمئناً بصفة عامة إلى المصالح الأجنبية فى مصر^(٩).

وفى نفس الجلسة أثار النائب الدستورى، أحمد عبد الغفار - ولم يكن من أنصار الاشتراك فى الوزارة، أى فض الائتلاف والانتقال بالحزب إلى المعارضة^(١٠) - موضوع المذكرة البريطانية، وتساءل عن خطة الوزارة إزاءها، وطلب إشراك المجلس فى الرد عليها بما يكفل حقوق البلاد وسيادتها، فأكد رئيس الوزراء بأن الحكومة ستؤدى واجبها فى هذه المسألة^(١١)، وانتهت الجلسة بشكر النحاس لثقة المجلس فى الوزارة، مؤكداً على احترام الحكومة للرأى العام والدستور^(١٢)، ولقد إعتبر تشمبرلن بيان النحاس إنكاراً رسمياً لتصريح فبراير، وما لحقه من الاتفاقات الأخرى، التى تصر بريطانيا على المحافظة عليها^(١٣).

ويبدو أن النحاس فى البداية، كان يميل إلى تهدئة الموقف، فلقد أصدر تعليماته فور توليه السلطة للمديرين، بضرورة الحرص على حماية الأجانب، وأكد ذلك عندما استقبل بعض اليونانيين بسمنود، حيث أشار إلى أهمية وضع الأجانب فى مصر، ونشرت "الليبرتيه" هذا الحديث، ورحبت "البلاغ" بالوفد اليونانى الذى تقابل مع النحاس بسمنود^(١٤)، كما أحسن أعيان الجاليات الأجنبية بالمحلة الكبرى، إستقبال النحاس وألقى أحدهم كلمة بالفرنسية، رحب فيها بالوزارة وبيانها، وتصريحات رئيسها عن المحافظة على أمن ومصالح الأجانب، وقدموا لرئيس الحكومة وثيقة، يرفضون فيها أية حماية أجنبية لمصالحهم، وأنهم راضون بأن تتولى مصر هذه الحماية^(١٥)، وقد أشادت الصحف الوفدية بتأكيدات النحاس لقيادات الداخلية لإشعار الأجانب بالأمن

وهو ما يؤكد لهم أن الأمة المصرية كلها حريصة على أعمالهم وأموالهم
وسلامتهم (١٦).

ويبدو أن ذلك، كان في إطار سياسة الوزارة لتهدئة الموقف، إذ تمثلت
فكرة النحاس في الهداية، في عدم الرد على المذكرة البريطانية وأن يؤجل
بهذه سيرة القانون، موضع النزاع بقدر الإمكان، فالحكومة الوفدية، كانت
راغبة في تجنب الصدام مع الحكومة البريطانية وكانت نوايا النحاس - كما يقول
لويد - حسنة في ذلك الوقت، بل وكان مسرفاً في تأكيد صداقته وحسن
نواياه (١٧).

ولكن هذا الموقف لم يستمر طويلاً، فسرعان ما تأثر النحاس بالمتطرفين
من أعضاء حزبه فكان قرار الحكومة بالرد على المذكرة البريطانية في ٣٠
مارس ١٩٢٨ - أي بعد ثلاثة عشر يوماً من توليه السلطة (١٨) . نضيف
إلى ذلك، هجوم حزب الاتحاد وصحيفته على الحكومة فلقد أشارت إلى سابق
أقوال الصحافة الوفدية، عن كل وزارة تؤلف، قبل سحب المذكرة الهادمة
للاستقلال، إنما تشتري كراسيها بثمن غال، وتتعجب "الاتحاد" من سكوت
الوزارة ولم يتغير الموقف، فلم تتنازل بريطانيا عن مذكرتها، وأن تجاهل
الحكومة الوفدية لها، هو كتجاهل النعامة، التي يعدو خلفها الصياد (١٩)،
إلى جانب الضغط من الملك، الذي أصر خلال مقابلته للنحاس في ٢٤ مارس،
بضرورة رد المجلس على المذكرة البريطانية (٢٠) - دفعاً لتصاعد الأزمة
والتصادم بين الوفد والانجليز لتحقيق هدف السراي - واستنكار الحزب الوطنى
لتشكيل الوزارة، قبل إزالة أثر هذا الانتذار (٢١) .

ولكن يبدو أن السبب الجوهري في هذا التغيير، هو تأثير النحاس بالمتطرفين الوفديين، ورغبته في أن يتجنب أية صعوبات في البرلمان عن طريق الاستجواب، وخوفه من المظاهرات التي من الممكن أن تحدث، كما أخبر بذلك إذا حاول التهرب من المشكلة^(٢٢)، ولقد أعد الرد المصرى بشكل أساسى، النحاس ومكرم عبيد وأحمد ماهر^(٢٣).

الرد المصرى على مذكرة ٤ مارس

قبل أن تعلن الحكومة المصرية ردها على المذكرة البريطانية، زار النحاس اللورد لويد في ٢٩ مارس، ليخبره برأى مجلس الوزراء بالرد على المذكرة البريطانية، التي أرسلت إلى حكومة ثروت، وحاول أن يبرهن، أن القوانين موضع اعتراض الحكومة البريطانية ليست ضارة، وأنه كوزير للداخلية سيقدم الضمان الكافى، للقانون والنظام والأمان لصالح الأجانب وكان تعليق لويد أنه يهتم بالأفعال لا بالأقوال، وأوضح النحاس للمندوب السامى، أن المذكرة البريطانية، تمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية المصرية، فحذره لويد من تضمين الرد المصرى ذلك، لأن هذا يعنى أنه "يقاىض على ثلج رقيق"، وطلب من الخارجية البريطانية، أن تكون مستعدة لقبول مثل هذا الرد، الذى يعتبره إستفزازى وغير مقبول^(٢٤)، وربما كان ذلك محاولة من النحاس لإحتواء الأزمة، التى ستترتب على رد الحكومة المصرية فلقد تضمن الرد المصرى، الرفض الكامل للمذكرة البريطانية، فهى تمثل من ناحية القانون الدولى "ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها بشأن التدخل السياسى"، وهذا التدخل لايجوز للدولة المتدخلة، حق الرقابة على أعمال الدول الأخرى، وهى تفتح الباب للتدخل المستمر، فى إدارة شئون البلاد "بما يشل سلطة البرلمان فى التشريع والرقابة، على أعمال الإدارة، ويجعل مهمة الحكومة مستحيلة" ومن ناحية

الواقع، فإن الحكومة المصرية حرصت على الرعايا البريطانيين والأجانب، وساهرة على الأمن، وأن الأجانب يلقون في مصر، من الرعاية مالا يتقل عن أي بلد آخر، ورفضت المذكرة المصرية التدخل البريطاني في شئونها، فلو أنها "سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها، وأنكرت وجودها، بل أنها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة، لتدرك حق الإدراك، ما عليها من واجبات وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها" (٢٥).

وأكد النحاس مضمون الرد المصري، في بيانه للصحفيين فمصر تقدر ما بينها وبين الأجانب من صلات أدبية ومادية، والتي ترجع إلى زمن قديم، وطلب من الصحفيين، أن يكونوا واسطة لإثارة الرأي العام في مصر والخارج (٢٦)، وهو بيان كاف لتطمين الأجانب (٢٧)، ولم تكن الحكومة البريطانية، تتوقع ذلك من خليفة سعد، فقد حوت المذكرة تشدداً واضحاً تجاه التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية (٢٨)، وفندت بها المزاعم البريطانية (٢٩)، وتجاهلت الإشارة إلى تصريح فبراير، الذي قامت سياسة الوفد على عدم الاعتراف به، ومؤكدة تمسك مصر باستقلالها دون قيود (٣٠)، وكان هذا الرد متفقاً مع برنامج الحكومة أمام البرلمان فليس من المعقول أن يقبل النحاس الحكم، على قاعدة تلك المذكرة التي يعنى قبولها أن الوزارة قبلت الحكم على قاعدة أن لادستور ولا برلمان (٣١).

موقف القوي السياسية والرد البريطاني

ومن الطبيعي، أن ينال هذا الرد القسط الأوفر من الهجوم في الدوائر والصحافة الاستعمارية، فيرى لويد أن المتطرفين الوفديين، هم الذين شجعوا النحاس، على الرد بهذه الصورة (٣٢)، ووصفت بعض المصادر البريطانية رد

النحاس بأنه وقاحة وتبجح^(٣٣)، بل ودار حوار بين لويد ومراسل جريدة "التايمز" حول الصفة التي يمكن أن يوصف بها الرد المصري، وانتهى بهم الأمر إلى أنه متوحش وعنيف ومناكف^(٣٤)، واعتبرته "التايمز" أكبر تحدى واجهته بريطانيا منذ ثورة ١٩١٩^(٣٥)، وأنه يفتقر إلى روح الاعتدال، والحنكة السياسية كما ذكرت "النيرايست"^(٣٦)، ويتجاهل تصريح فبراير، وبالتالي كما تقول "الإجسيان ميل" يرفض التدخل البريطاني، للدفاع عن مصالح الأجانب^(٣٧).

وأكدت "الصنداي إكسبريس" بأن الجهد البريطاني المبذول خلال خمسين عاماً، لا يمكن أن يضحى به على مذبح دسائس السياسيين، الذين لا يتصفون بأية صفة سياسية ولا هم على شيء من حسن التقدير^(٣٨)، وأشارت "الدلي تليجراف" إلى الاضطرابات التي حدثت في السنين الأخيرة في مصر، وأنه يجب أن ينظر من خلالها إلى القدرة المصرية على حماية المصالح الأجنبية، فالأجانب بعد هذه الأحداث لا يثقون بتأكيدات النحاس إذا تخلت عنهم الحماية، التي تعهدت بها بريطانيا للمصالح الأجنبية^(٣٩)، فمصالح بريطانيا ومسؤولياتها في مصر لا يمكن لأية وزارة بريطانية أن تنقصها، أو تتخلى عنها كما أكدت "الدلي أكسبريس"^(٤٠).

وتحدد الصحافة البريطانية، الإجراءات التي يجب إتخاذها لمواجهة الرد المصري فتحسم "جلاسكو إيثنتنج سيتزن" الموقف، بضرورة استخدام الحزم وأن خير جواب للمذكرة المصرية، إرسال أسطول إلى مياه الاسكندرية^(٤١)، وأضافت "المانشستر جارديان" باستخدام الضغط على النحاس، إذا أصر على موقفه، واحتلال جمر ك الاسكندرية^(٤٢)، وهو مارأته السلطات البريطانية فيما بعد، عندما تطورت الأحداث .

ولقد تصدرت الصحافة الحزبية المصرية، لهذه الحملة البريطانية، فكشفت الصحافة الوفدية أهداف السياسة البريطانية، فهي لا تريد في مصر حكومة تحكم ولا برلمان يسن القوانين ولكنها تريد حكومة مصرية في الظاهر، وتتحرك بالأوامر البريطانية في الباطن، وأن يكون البرلمان مصرية في الظاهر، ولكنه يعمل طبقاً للأوامر البريطانية، وأن قانون الاجتماعات ماهر إلا وسيلة استخدمتها بريطانيا، في سبيل القضاء على الحركة الوطنية، وعلى الوفد في مقدمتها^(٤٣)، كما نفت أن يكون الرد المصري، تحدياً للحكومة البريطانية، بل هو دفاع عن مصر وسلطة البرلمان^(٤٤).

وتؤكد "السياسة"، أنه ليس هناك مبرراً للهجة الصحف البريطانية، وأن إقرار الحالة التي تقرها المذكرة البريطانية، يجعل الحياة النيابية في مصر صورية وأن موقف الحكومة هو موقف كل مصري^(٤٥)، وطالبت بوحدة الأمة لمواجهة الموقف، وثبات الحكومة وتمسكها بخطتها^(٤٦).

وفي نفس الاتجاه تشير "الأخبار" - لسان الحزب الوطنى - إلى أن مذكرة النحاس، قد سجلت حقوق الوطن، رداً على ما أرادت أن تحققه بريطانيا، بمذكرة مارس^(٤٧).

أما جريدة "الاتحاد" فلم يرق لها موقف النحاس، وزعمت أنه موقف يثير المعركة، وأن المهارة ليست في إثارتها، ولكن في كسبها، بل استرجعت بعض تصرفات سعد زغلول، وقارنت بينها وبين تصرفات النحاس، وأكدت أن الأخير يمثل هذه التصرفات سائر إلى هزيمة^(٤٨)، وعندما يصف وزير الداخلية الانجليزى، أصحاب الرد المصرى "بالسخافة والجهل وقلة الفطنة" ويرى أن تمارس

الحكومة المصرية سلطتها المستقلة، على شرط أن يكون ذلك على وجه مُرضٍ للحكومة البريطانية، تعقب الاتحاد متسائلة هل يقبل النحاس وشيئته هذه اللطمة، أم يفضبون للكرامة الوطنية فيردون الإهانة ؟ واعتبرت الصحيفة أن الحكومة، قد خسرت الموقعة وأضاعت كرامة البلاد، بعجزها عن صيانة الشرف القومي والاحتفاظ بالحقوق الوطنية، فماذا يكون شأن الأغلبية البرلمانية مع هذه الوزارة، التي قامت على أكتافها ويتأييدها (٤٩) .

وجاء الرد سريعاً من الخارجية البريطانية، برفض الرد المصرى، فهو لا يعد "بياناً صحيحاً للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر، أو لتعهداتهما المتبادلة" فاستقلال مصر هو وفق تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته الأربع، كما أن بريطانيا أكدت في بيانها للدول، بأن رفاهية مصر وسلامتها، ضرورتان لسلم الامبراطورية البريطانية وحيث أن محاولة تسوية تحفظات التصريح، في معاهدة مع رئيس الوزراء السابق "ثروت" قد رفضتها الحكومة المصرية، فإن الحالة السابقة للمعاهدة تستمر، ويعود المركز إلى مثل ماكان عليه، عندما فشلت مفاوضات سعد مع مكدونالد، مع ما طرأ عليه من تعديلات بمقتضى المذكرات، التي تبودلت في نوفمبر ١٩٢٤ (٥٠)، كما أرسل تشمبرلن للويد باقتراح طبع مذكرة ٣٠ مارس المصرية، والرد البريطانى عليها بعد إذاعته لتظهر في الصحف في ٥ أبريل، وطلب منه إخبار النحاس بذلك (٥١) .

ولم يكتفِ النحاس برد الحكومة البريطانية، وعرض الأمر على مجلس النواب (٥٢)، وتمسك بوجهة نظر الحكومة المستمدة من برنامجها (٥٣)، إذ أكد أن رد الحكومة المصرية متفق تمام الاتفاق مع البيان الوزارى السابق الذى ألقاه

بالمجلس - وربما أراد النحاس بعرض الأمر على النواب، القيام بمظاهرة سياسية، يحشد فيها قوى المجلس الحزبية بجانب الحكومة، إظهاراً لقوته الشعبية، ومساندة الأحزاب له فى موقفه مع بريطانيا - فتكنم فى نفس الجلسة النائب "عبد الحميد سعيد" ، مؤكداً تأييد الحزب الوطنى للحكومة، وكذلك الأمة بأسرها على إختلاف هيئاتها السياسية، وهو ما أكدّه النائب "عبد المجيد صالح" باسم الأحرار الدستوريين فالיום "يوم مصر ولا يوم الأحزاب" (٥٤).

وأكدت السياسة تأييد البلاد للحكومة، فى حرصها على سيادة البلاد، وعلى ألا تصبح الهيئة التشريعية صورية، وهو ما يعنيه قبول التبليغ البريطاني الأخير (٥٥). كما أكد رئيس الحزب الوطنى وصحافته، تأييد الحزب للحكومة (٥٦) ، فالحزب لا يريد أن يتفرّد النحاس أو غيره وحده، بتلقى أى، ضربة من الإنجليز، من أجل العمل على تحقيق استقلال مصر، وإنما يجب أن تتلقى الأمة كتلة واحدة، كل ضربة يوجهها الغاصب إلى أى زعيم، مادامت هذه الضربة فى سبيل الاستقلال والحرية (٥٧)، وأن نواب الحزب، يؤيدون الحكومة فى سياستها فى المحافظة على حقوق البلاد (٥٨).

وبصفة عامة يذكر التقرير، الذى أعدته السكرتارية الشرقية، لدار المندوب السامى، عن الصحافة المصرية فى تلك الفترة، التأييد العام لرد حكومة النحاس (٥٩)، فالوزارة فى نظر كل منصف عادل، قد أدت واجبها (٦٠)، وأخذت الصحافة الوفدية، تتساءل عن السبب الذى يدعو السياسة البريطانية، تتمسك بتصريح فبراير بعد ست سنوات من صدوره، بما أن تتمسك به ما أرادت، ولكن لمصر أن تحتج على كل ما لا يتفق مع سلطة الأمة وأحكام الدستور (٦١).

وإذا كان الحزب الوطنى قد اتبع منذ البداية، موقفاً متطرفاً فلقد سار على هذا النهج فى تأييده لوزارة النحاس، فى ردها على المذكرة البريطانية، والذي تضمن جوانب إيجابية، من الصعب إنكارها أو المزايدة عليها، ولاتفاقها مع منهجه، فإن موقف الأحرار الدستوريين من تأييد الحكومة فى هذا الصدد، يشير بعض التساؤلات .. هل هو استمرار للنهج السابق، فى رفضهم للمذكرة البريطانية، مسايرة للموقف العام، وباعتبار أن المذكرة إعتداء واضح على استقلال البلاد، أم هو موقف فرضه الائتلاف الحزبى وضرورة الاتفاق، واتخاذ موقف موحد، أم موقف لدفع الحكومة للتصادم مع الإنجليز، وما يتبعه من سقوط الوزارة وتوليهم السلطة، لاسيما وأن محمد محمود، كان طموحاً لأن يصبح رئيس الوزراء القادم، بل أن قيادة الأحرار كانت تعتقد، أن فشل الوزارة فى حل أزمة قانون الاجتماعات، سوف يكون فرصة لانتزاع زعامة الوفد، بعد وفاة سعد، خصوصاً إذا أدركنا أن تمثيل الأحرار بوزيرين فى الوزارة، لم يؤدي إلى قناعة الأحرار، بمركزهم المتواضع فى الوزارة، ولقد وصف لويد هذا التشكيل الوزارى، بأنه إنذار لحزب الأحرار الدستوريين^(٦٢)، وبمعنى آخر استغلال الحزب للأزمة، للوصول إلى السلطة وهو ما أرجحه، وتؤكد مسيرة الحزب، حتى نهاية الأزمة وفض الائتلاف .

أما حزب الاتحاد، فواصل سياسته، نحو التهورين من موقف الحكومة وإثارته وتحفيزها، للإنتهاء من قانون الاجتماعات - تصعيداً للموقف والصدام بين الوفد والإنجليز - فتتسائل "الاتحاد" عما إذا كانت الحكومة ستقبل المذكرة البريطانية، وما فيها من خذى فتهمل القانون، أم ستصدر القانون؟^(٦٣) ، بل وتهاجم سكوت الحكومة على الرد على إنذار ٤ إبريل، الذى محت به بريطانيا، أثر مذكرة ٣٠ مارس المصرية^(٦٤)، واعتبرت أن هذا السكوت قد

غير من طبيعة تصريح فبراير، فبعد أن كان التحفظ الخاص بحماية الأجانب، لايعنى إلا فى حالة تشريع مصرى، لايسوى بين الأجانب والوطنيين أو فى حالة الإعتداء على أجنبى، وتراخى الحكومة المصرية، فى ضبط الجناة ومعاقتهم .. أصبح غير مقتصر على إحدى هاتين الحالتين أو كليتهما، بل يتناول كل تشريع مهما كان مصرياً بحتاً، باعتبار أن له مساساً بمصلحة الأجانب، وصار من الجائز، أن يشمل كل وجوه التشريع المصرى، وهو مايتنافى كل المنافاة مع النظام الدستورى (٦٥) .

ولم يلبث أن يعترى موقف الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين التناقض فمن تأييد مطلق، عقب بيان النحاس فى ٥ إبريل ، إلى تأييد مشروط، وهو مايعنى الهجوم المستتر إلى الهجوم السافر، فبعد أيام قليلة من هذا التأييد - لاتتعدى أصابع اليد الواحدة - تشير السياسة إلى أن واجب الحكومة أن تترك السلطة التشريعية، حرة فى النظر فى القوانين التى ترى نظرها، وأن يكون موقف الحكومة الدستورى إبداء الرأى فى هذه القوانين، وطرح الثقة، عندما ترى ضرورة لذلك، وبالتالي يسير قانون الاجتماعات، سيره الطبيعى، ولتسر الحكومة فى تنفيذ برنامجها (٦٦)، وتشير الصحف الوفدية إلى هذا التغير، وتساءلت عن ألف بين الكشاف والسياسة والاتحاد، فى الحزن ولبس الحداد، على إنفراج الأزمة، ولطم الحدود على أن الحكومة الانجليزية، لم تبطش بوزارة الشعب، ولم تهدم الدستور والبرلمان - وكان هناك إعتقاد بانفراج الأزمة بعد تبادل وجهات النظر - كما أنكرت على السياسة والكشاف، إرتداء لباس الصداقة لإخفاء نار العداء، وكان أجدر بهما، الصراحة فى عداوة وزارة الشعب وبرلمانها ودستوره "كالاتحاد" (٦٧) .

ومن ناحية أخرى، فقد إتهم الحزب الوطنى، حكومة النحاس بالتهاون، لعدم الرد على مذكرة ٤ إبريل، التى أصرت فيها بريطانيا على مطالبها، وأن هذا السكوت، شبه تسليم بما تدعيه بريطانيا لنفسها، ورضاء بأن مصر مستعمرة^(٦٨)، وتطالب الأخبار الحكومة، بالرد على المذكرة البريطانية، وتتعدى المقالات حدود التفاهم، الذى بدأ فى الأيام الأولى لشهر أبريل^(٦٩)، وتنتشر رسالة بتوقيع برلمانى وفدى. يهاجم فيها النحاس، لخلو جدول أعمال مجلس الشيوخ، من مناقشة قانون الاجتماعات، ويتهمه بالمرأوغة والتقهقر أمام الانجليز، حياً فى الاحتفاظ بكرسى الوزارة، ويطالبه بالاستقالة لعجزه عن الاحتفاظ بكرامته وكرامة الأمة^(٧٠)، وفى مقالة أخرى تؤكد الصحيفة، أنه كلما زاد صمت الحكومة زاد الناس اعتقاداً، أن هذه الوزارة "وزارة الإجهاز على مصر والسودان"، بقبولها تصريح ٢٨ فبراير، الذى هو ضم صريح لبلادنا، إلى ممتلكات إنجلترا^(٧١).

وتجتمع لجنة الحزب الوطنى بالدرب الأحمر، وتتخذ قراراً بكتابة خطاب مفتوح لرئيس الحكومة، تطالبه فيه بالرد على مذكرة ٤ إبريل، وعدم اتباع سياسة حسن التفاهم مع الإنجليز^(٧٢)، بل ويقدم "عبد الحميد سعيد" سؤالاً لرئيس الحكومة، حول قبوله أو عدم قبوله لتصريح ٢٨ فبراير، وعما اعتزمته الحكومة، بشأن القوانين التى أرادت الحكومة الإنجليزية، أن تتخذها وسيلة للاعتداء على السلطة التشريعية، وكيف لا ترد على مذكرة ٤ إبريل، وهى أشد قسوة من مذكرة ٤ مارس ١٩٢٨، بل أنها نزلت بمصر، إلى أسوأ من تصريح فبراير^(٧٣)، ومن الطبيعى أن تعتبر الصحف الوفدية هذا السؤال، نوعاً من العنت السقيم^(٧٤).

وفى الحقيقة أن الحزب الوطنى، لم يتحول فى هذه الأزمة عن سياسة التطرف، فأيد الحكومة فى مجلس النواب، عندما اتفقت مع سياسته، وهاجمها لعدم ردها على التبليغ البريطانى الأخير، أما هذا التحول للأحرار الدستوريين، فيبدو أن ذلك كان بداية ظهور الشقاق بين الحزب والوفد، حول أسلوب التعامل مع الأزمة، ورغبة محمد محمود، فى ألا تتعرض مصر لأزمة بسبب هذا القانون^(٧٥)، وتبنى الحزب سياسة متطرفة، لتعرية الحكومة وفض الائتلاف، إستغلالاً للأزمة لصالحه .

محاولة احتواء الأزمة

لقد كان أمام النحاس، إزاء هذا الموقف البريطانى المتعنت، والذي تأكد فى التبليغ البريطانى فى ٤ أبريل ١٩٢٨، أحد أمرين : -
الأول : التراجع أمام الحكومة البريطانية، دون قيد ولا شرط ، وهو مايعنى التسليم بحق بريطانيا فى التدخل فى الشؤون المصرية مما يؤثر فى سمعة الوفد تأثيراً سيئاً فى الداخل .

الثانى : أن يترك القانون، يأخذ مجراه فى مجلس الشيوخ، فتتعرض البلاد لإجراءات ، قد تتخذها الحكومة البريطانية، بشكل لايقبل عما حدث عند مقتل السردار^(٧٦)، وكلاهما أمر صعب .

ومن هنا كانت محاولات النحاس للتفاهم، وإيضاح الموقف مع السلطات البريطانية فى محاولة لاحتواء الأزمة، وطلب النحاس مقابلة المندوب السامى، للمناقشة فى تطورات الموقف، وتم اللقاء فى ٧ أبريل ١٩٢٨^(٧٧) .

وفى هذا اللقاء أكد النحاس، أن كلا المجلسين قد بحثا القانون منذ فترة، ولم تعترض عليه منذ البداية الحكومة البريطانية، وطيلة حكم "ثروت"، وأن فى الأمر خزيًا، إذا أغفل القانون بعد كل هذه المدة، وبناء على طلب الحكومة البريطانية، وهو ما يتيح لها التدخل فى الشؤون الداخلية المصرية، وأضاف أنه من الصعب عملياً، على الحكومة والبرلمان ألا يستمرا فى عرض قانون الاجتماعات، وأن "ثروت" عندما كان رئيساً للوزارة قد أبدى رضاه عن هذا القانون، ومن ناحية أخرى، أكد النحاس مناسبة القانون لغرضه وأن الوفد حريص أكثر من أى وقت مضى، على منع أى اضطراب للأمن العام، واقترح لويد أن يتناقش النحاس حول القانون، مع مدير الإدارة الأوربية (٧٨).

واستكمل لويد فى برقية أخرى، أخبار هذا اللقاء، فذكر أن النحاس قد وجد نفسه فى موقف صعب، ليس فقط كرئيس للحكومة الآن، بل لأنه كان مسئولاً عن هذا القانون ودرجة كبيرة، عندما كان رئيساً لمجلس النواب، بل وقد صوت لصالحه، وأوضح لويد أن الحل الذى يراه مناسباً، هو ألا يتضمن القانون أية إعاقة لعمل البوليس، أو أى ضرر للقانون والنظام، وفى نفس الوقت، يتيح إنقاذ وجه الحكومة، ولقد أبدى النحاس استعداداه لأن يصدر أمراً وزارياً لتفسير القانون، بصورة تتدارك هذه الملاحظات، وهو مافضه لويد، لأن الأمر الوزارى، لا يعادل قوة القانون نفسه، وطلب من حكومته الانتظار، لما تسفر عنه مقابلة النحاس مع كين بويد (٧٩).

وتحرك لويد على الساحة المصرية، وتقابل مع الملك فى ٩ أبريل، وأخبره بمقابلته للنحاس، وأوضح أنه مفوض من قبل حكومة جلالة الملك، ليؤكد الإصرار على ضرورة سحب القانون، ووافقه الملك فى اعتراضاته على

القانون، بل أنه يعترض أيضاً على قانون السلاح والعمد، وأنه مازال لديه الأمل، في حث النحاس على سحب القانون، وقد أرسل في طلب وزيرى الخارجية والمواصلات، ولهما تأثير كبير على النحاس، لحثه على التراجع وإذا نجحاً في ذلك فسينتهى الموقف، ولام الملك "ثروت" الذى سمح للقانون، أن يصل إلى هذه المرحلة المتقدمة الأمر الذى وضع خلفه في موقف لا يستطيع فيه، أن يتحمل مسئولية تعديل أو سحب المشروع دون أن يؤثر ذلك في كيانه ومركزه، وأكد لويد على ضرورة سحب المشروع، بدلاً من أن يصل في مساره إلى النهاية، ويقدم للملك للتصديق عليه ووعده الملك ببذل أقصى جهده في هذا الموضوع (٨٠).

ومن ناحية أخرى، وطبقاً لم تم الإتفاق عليه بين النحاس ولويد، تعددت اللقاءات بين رئيس الحكومة وكين بويد، ولكنها لم تسفر عن نتيجة، رغم أن النحاس - كما يقول كين بويد - اعترف بأنه ينبغي منح البوليس، سلطات إضافية تفوق الممنوح لهم في مشروع القانون للمحافظة على النظام في مصر، وتتمثل هذه السلطات في :-

- أ - سلطة منع أى اجتماع أو مظاهرة، تهدد بالخطر النظام الاجتماعى .
- ب - سلطة تفريق المظاهرة، بمجرد أن يدرك البوليس احتمال خطورتها .
- ج - سلطة وضع قوات في أى مكان، يجتمع أو لا يجتمع فيه المتظاهرون، وتحديد الطرق التى يسلكونها .
- د - اعتبار عدم إطاعة أوامر البوليس للمتظاهرين بالتفرق، جنحة لامخالفة.

ورأى النحاس لإصلاح هذه العيوب، إصدار منشور وزارى. - بعد صدور القانون - لتلاقيها، وهو ما يعترض عليه كين بويد، على أساس أن المنشور

الوزارى، لاسند له فى المحاكم ويمكن لأى وزير إصدار منشور آخر يخالفه، وأصر على تعديل القانون بالنسبة لهذه النقاط السابقة، التى اعترف بها النحاس، ورفض النحاس، فطلب بويد أن يلتقى رئيس الوزراء بياناً فى مجلس الشيوخ، يفسر به القانون، وعارض النحاس على أساس عدم دستورية ذلك بالنسبة لهذه المرحلة التى وصل إليها القانون .

ولم تسفر هذه المقابلات عن نتيجة بل كان الخلاف شديداً حول المادة التاسعة ورفض النحاس الاعتراف بشدة العقوبات على رجال البوليس، إذا قورنت بالعقوبات المفروضة على الجمهور فى المادة الثامنة، وأن لذلك أثراً على البوليس (٨١) .

ومن الطبيعى أن يعرض كين بويد على النحاس، تقارير ضباطه فى القاهرة والاسكندرية ومنطقة القنال، والتى أكدت عدم صلاحية القانون، لتجريده البوليس من السلطة، بل أن المادة التاسعة كما قال قائد بوليس قنال السويس، تجعل استحالة تدخل رجل البوليس، لمنع أى اجتماع مهما كان الموقف (٨٢)، وأصبح الأمر يتلخص فى عدم إستعداد الوفد للتحويل عن القانون، كما رأى الجانب البريطانى، أن تعديله على نحو كاف وملاءم بتعليمات وزارية أمر صعب (٨٣) وحذر لويد من إتمام سير المشروع ليصبح قانوناً، وهو أمر يترتب عليه تقويض النظام وإضعاف البوليس، ولا يمكن الاعتماد عليه فى حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم، عند حدوث اضطرابات سياسية فى مصر (٨٤) .

وكانت هذه اللقاءات موضع نقد من أحزاب المعارضة - ولكل هدفه - وهو ما عبرت عنه صحافتها فاستمرت "الاتحاد" فى هجومها على الوفد، واستعرضت آراء الصحف المختلفة، حول تقارب وجهات النظر بين الطرفين، وأكدت بأنها لا يههما اختلاف الروايات، ومدى الإتياف والاختلاف - وهو أمر له أهميته - ولكن الذى يههما، هو قبول وزارة النحاس لمبدأ التسليم بتدخل الإنجليز فى شئوننا الداخلية، وتصديها لقانون صدر بالطريق الدستورى، بعد أن استوفى جميع شرائعه القانونية . وليس ذلك، إلا تنفيذاً مباشراً لمذكرة مارس البريطانية، فإن هدف هذه المذكرة هو اشتراطها للرضى البريطانى لصدور القوانين، فيتفاوض النحاس مع الإنجليز للوصول إلى تعديل يقرب بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية، فإذا إقتنعت السلطات البريطانية، كان رضاها بصدور القوانين، وهو ما يمكن الوزارة من إصدارها، وهو ما يعنى تنفيذ مذكرة مارس، واعتبرت الصحيفة محادثات النحاس مع كين بويد، هى لإرضاء الإنجليز وخضوعاً لتهديدهم فى بلاغ ٤ أبريل، الذى أرغم النحاس على السكوت عليه، بناء على أوامر المندوب السامى^(٨٥)، وتساءلت الصحيفة كيف ترضى العزة والكرامة الوطنية، عندما وقف النحاس - الذى يجمع بين الزعامة الشعبية ورياسة الحكومة - من مرموسيه الإنجليز فى وزارة الداخلية "موقف العبد من سيده والمتبوع من تابعه"، وفى ذلك ضياع للكرامة وهدم للاستقلال^(٨٦) .

وتعرضت "الأخبار" لهذه اللقاءات، وأشارت إلى طلب "كين بويد" تغيير المادة التاسعة من القانون - التى تفرض العقوبة على الموظف، الذى يفض أو يمنع اجتماعاً خاصاً أو عاماً، اعتماداً على وظيفته - وهو ما يعتبر تدخلاً

لبريطانيا في التشريع المصري، وطالبت بحفظ كرامة البلاد^(٨٧). واجتمعت اللجنة الإدارية لطلبة الحزب الوطنى، وقررت إرسال كتابها إلى رئيس الوزراء، لتذكيره بالتبليغ البريطانى الأخير وضرورة الرد عليه، والسير بقانون الاجتماعات دون نقص، ولايتأثر بكلام كين بويد أو غيره، وإذا ما قام بذلك أيدوه وناصروه^(٨٨).

أما "السياسة" - استمراراً لسياستها فى تعرية الحكومة - فقد طالبت بالآ تسفر هذه الاجتماعات، عن التدخل فى الشئون التشريعية والإدارية، ويقنع رئيس الوزراء السلطات البريطانية، بأن قانون الاجتماعات بنصوده الحالية، لا يخشى منه على الأمن العام، وأن ما يطالبون به من إضافة أو حذف، كل ذلك مكفول بالقانون العام، على ما هو وارد فى نصوص قانون العقوبات وبالتالي ليس ثمة ما يدعو لإدخال أى تعديل على مشروع القانون، الذى أقره البرلمان، وتبقى السلطة التشريعية، مصونة من أى تدخل، فى أمره اليوم فى حكم أنها أقرته، ولا تملك أى سلطة هذا التدخل بنصوص الوثائق السياسية، وأن الحكومة المصرية، فيما تبذله للمحافظة على الأمن، ليست بحاجة إلى تدخل أحد، فى شئونها التشريعية والإدارية لإقرار هذا الأمن^(٨٩).

ومن ناحية أخرى فقد اعتبرت الصحف الوفدية أن هدف هذه الاجتماعات، بين النحاس ولويد، هو أن يثبت النحاس للانجليز، فساد ما اعتقدوه حول هذا القانون، والقضاء على كل ما يدعو الحكومة الانجليزية إلى إساءة الظن بمصر والتوهم بتحدى مصر لها بذلك القانون، فإن أفلح النحاس فى ذلك، فخير وإلا فقد قدم البرهان القاطع، بحسن نية الوزارة ورغبتها فى تلافى كل نزاع^(٩٠). كما أكدت أن هذه المشاورات، التى تمت بين النحاس وكين

لويد، هي مشاورات مع موظفين في الحكومة المصرية، مهما كانت تنسيتهم،
وأنها ليست مفاوضات مع ممثل للحكومة البريطانية، نافية بذلك مبدأ التدخل
البريطاني، في الشئون المصرية^(٩١). وهو أمر غير منطقي ! .

ونظراً لعدم الوصول إلى اتفاق، بين النحاس والسلطات البريطانية، فقد
أخذت هذه السلطات في دراسة الموقف والاحتمالات المختلفة .. فمجلس
الشيوخ بصدد اختيار مقرر جديد، بدلاً من السابق الذي أختير وزيراً للزراعة،
وهناك إستجواب من الحزب الوطني بمجلس النواب، حول قبول أو عدم قبول
الحكومة لتصريح ٢٨ فبراير، وعن قرار الحكومة بالنسبة للقوانين، التي
أشارت إليها مذكرة ٤ مارس البريطانية، وقد تحدد يوم ١٧ أبريل لمناقشة
الاستجواب، كما أوضح لويد لحكومته الدورة الدستورية، التي سيمر بها
القانون، وأن الأمر يقتضي موقفاً من الحكومة البريطانية، ويوصى لويد برغبة
منه في عدم تصاعد الموقف، أن ينهى إلى النحاس إنذار شفوي، يتضمن
إصرار الحكومة البريطانية، على السير في الشوط إلى منتهاه إذا اضطرتها
الظروف^(٩٢)، وإذا تجاهل النحاس هذه الخطوة، يوجه إليه إنذاراً مكتوباً
بضرورة عدم التصديق على القانون، وهو ماقام به فعلاً لويد بعد عشرة
أيام^(٩٣)، بل لقد وضعت الخارجية البريطانية، خطتها في حالة رفض الإنذار،
لإحتلال جمر ك الاسكندرية كما حدث عام ١٩٢٤، ويستوضح تشمبرلن عما
إذا كان الموقف يتطلب أكثر من ذلك، مثل إرسال السفن الحربية إلى
الاسكندرية^(٩٤)، ويتولى لويد دراسة احتمال احتلال الجمر ك وما يترتب عليه
من إضرابات، ويرسل مستر "Scrivener" للاسكندرية لهذا الغرض، وتنتهي
الدراسة بعدم احتمال قيام إضرابات من قبل الموظفين، وإذا حدث نيمكن إحلال

بديل لهم، من القوات البريطانية ومن الأوروبيين، ويميل "انحرام بك" إلى عدم حدوث إضرابات في حالة الاحتلال، إلا من الطلبة، الذين يستطيع التعامل معهم (٩٥).

وأوضح لويد لحكومته تفضيله للإنذار الشفوي، فإن الهدف هو منع القانون أكثر من سقوط الوزارة الوفدية، ولذلك فإن الإنذار الشفوي يفضل الإنذار المكتوب، لأن الأخير لا يمكن إخفاءه عن الوزراء أو الجمهور، وسيجد النحاس نفسه، في موقف لا يستطيع معه الخضوع، وإذا أخضعناه للإرادة الانجليزية، فإنه سيفقد كثيراً من الثقة، وسيزداد مركزه إذا رفض الاستسلام للإنذار المكتوب. ولذلك فهو يفضل الإنذار الشفوي، على أن يعقبه آخر مكتوب، إذا استمرت المشكلة، كما أشار إلى أن احتلال جمرک الاسكندرية، لن يكون له الأثر في إخضاع الحكومة، ولكن تأثيره يبدو في تأكيد مدى تصميم الحكومة البريطانية (٩٦).

ووافق تشمبرلن على اقتراح لويد، بتوجيه الإنذار الشفوي أولاً للنحاس، يعقبه الإنذار المكتوب، إذا استمر المجلس رغم ذلك في بحث القانون وأن الهدف من ذلك، ليس الاعتداء على الدستور المصري، بل تشويه سمعة حكومة الوفد، التي تحدثت الحكومة البريطانية، في واحد من أهم التحفظات وهو حماية الأجانب في مصر (٩٧).

وعرض النحاس - في محاولة للتوفيق - إصدار بيان في مجلس الشيوخ، يفسر فيه القانون بما يحقق الرغبات البريطانية، ولكن لويد أصر على

ضرورة إلغاء المادة الخاصة بعقاب الضباط والموظفين المخالفين للقانون، ورفض النحاس^(٩٨) ، فكانت الخطوة التالية للحكومة البريطانية، بتقديمها الإنذار الشفوى ١٩/١٨ أبريل ١٩٢٨ بسحب القانون^(٩٩) .

ومن العرض السابق يتضح مدى إصرار حكومة النحاس، على السير بالقانون في طريقه الدستوري، واستنكرت الصحافة الوفدية التدخل البريطاني في الشئون المصرية، وكتبت "البلاغ" مقالاً بعنوان "هل استقلالنا منحة بريطانية" حملت فيه على السياسة البريطانية في مصر، وتدخلها لإيقاف مشروع القانون، وهو لا يزال بين أيدي البرلمان^(١٠٠)، وإذا حدث ذلك، فيصبح الدستور والبرلمان مجرد كلمات جوفاء، كما أكدت هذه الصحافة، عدم خطورة قانون الاجتماعات على الأمن العام والأجانب^(١٠١) .

وفي هذه الفترة استمرت أحزاب المعارضة وصحفها على خطها بالنسبة لمذكرة ٤ أبريل والتدخل البريطاني في الشئون المصرية، ربما لنفس المضمون بين الإنذار الشفوى ومذكرة ٤ أبريل، ولشفوية الإنذار وعدم إذاعته .

فاستمرت "الأخبار" في خطها السابق، في الاحتجاج على صمت الوزارة وعدم ردها على مذكرة ٤ أبريل، لتأكيد حرص المصريين على استقلالهم^(١٠٢)، ونشرت النداءات التي تطالب الحكومة بالرد^(١٠٣) ، وألحت على النحاس في الخروج من صمته، وعلى النواب في القيام بواجبهم^(١٠٤)، لأن هذه الضربة ليست موجهة للنحاس، بل موجهة للأمة بأسرها وأن غسل هذه الإهانة، لا يقدر عليها النحاس ونوابه وشيوخه .. بل يتطلب الأمر إشراك الأمة في الزود عن

كرامتها، فينزل النواب لناخبيهم، يوضحون لهم الأمر بصراحة، ومدى الخطر من الإذعان لإرادة المجترة (١٠٥). كما استنكرت كذلك عدم إدراج قانون الاجتماعات، في جدول أعمال مجلس الشيوخ، وعدم الرد على السؤال الموجه من النائب "عبد الحميد سعيد" في هذا الخصوص، سواء بالمقالات أو باحتجاج لجان الحزب الوطني مثل لجنة الحزب بالاسكندرية، ولجنة طلبية الدرب الأحمر وغيرها (١٠٦).

ومن ناحية أخرى توقعت السياسة، أن تحدث الأزمة في ٣٠ أبريل ١٩٢٨ - وهو يوم عرض المشروع على مجلس الشيوخ - تنتصر فيه إحدى النظريتين على الأخرى، فعندما تتمسك الحكومة المصرية برأيها تمسكاً حقيقياً، وينتهي مجلس الشيوخ من القانون، ويرفع لجلالة الملك للتصديق عليه، تحدث الأزمة، وعللت عدم حدوثها قبل ذلك، "لأن تبادل الأقوال لا يحدث أزمة بين دولتين" وترد "كوكب الشرق" على السياسة البارعة في اللف والدوران، بأن ذلك لا يفت في عضد الوفديين (١٠٧).

ومحاولة أخيرة لاحتواء الأزمة، كانت محاولة النحاس تفسير مواد القانون، تفسيراً يدحض به الاعتراضات البريطانية، وما يزيل المخاوف من تطبيقه، وهو ما يعنى من ناحية أخرى، تمسكه بالقانون ففي ٢٦ أبريل ألقى النحاس كلمة في اجتماع لنواب وشيوخ الوفد، دافع فيها عن قانون الاجتماعات، وأنه من الضروري أن يسير في مجراه إلى الأمام، وقد وافق الجميع بشكل عام على بيان النحاس (١٠٨).

كما حاول في حفل نقابة المحامين لتكريمه في ٢٧ أبريل، أن يزيل الاعتراضات البريطانية، بتفسيره لمواد القانون تفسيراً يدحض به هذه الاعتراضات (١٠٩)، ولقد أوضح "إبراهيم الهلباوى" * في كلمته بالحفل أن حوادث ١٩١٩ ، ١٩٢٠ وحوادث الاسكندرية ١٩٢١، قد وقعت في ظل القانون العسكرى، وبعد إنتهائه عام ١٩٢٣، نعمت مصر بسكانها، مصريين وأجانب بالسكينة والأمان، ثم تعرض إلى التشريع الجديد، ومحاولة الانجليز التدخل، وأوضح أن المصرى لم يعد يقبل تشريعاً يعيده إلى نير العبودية، وأن هذا التدخل الانجليزى المتأخر، بعد هذه المراحل من القانون، يُشتَم منه رائحة العنت والتحدى (١١٠)، وأن الذى حرك الانجليز، ليس الخوف على الأمن العام، بل رفض مصر المعاهدة (١١١) .

وأكد النحاس فى بيانه، تسامح المصريين إزاء الأجانب، وأنه كمصرى وكرئيس للوزارة يوضح أن هذا القانون، إنما يهدف إلى الأمن العام، والإنصاف والعدل، فلا يرجع كفة قريب على بعيد، ولا مصرى على أجنبى، وتناول تفسير القانون فى عدة بنود : -

أولاً : فالمشروع خلافاً لما زعموا، أطلق يد البوليس فى منع أو تفريق المظاهرات السياسية التى تسير فى الطريق العام، ليس فى حالة الإخلال فعلاً بالأمن العام، بل وأيضاً فى الحالة التى يخشى فيها، على الأمن العام قبل وقوع أى إخلال به، وتقدير ذلك موكل للبوليس، كما هو ثابت فى محضر الجلسة العاشرة لمجلس النواب .

ثانياً : ويتبع ذلك، أن للبوليس الحق فى تحويل سير المظاهرات، عن

الجهات التي يخشى منها على الأمن العام، كما هو واضح من البيان، الذي ألقاه وكيل وزارة الداخلية وتدوين بمضبطة الجلسة .

ثالثاً : أن البوليس لإعقاب عليه، يقتضى هذا المشروع، حتى فى حالة إساءته استعمال الحق، فى شأن هذه المظاهرات، بل فى حالة التعسف المقصود، إكتفاء بالمسئولية الإدارية والوزارية، كما هو ثابت فى مضبطة الجلسة ذاتها، وهذا منتهى المبالغة فى إطلاق يد البوليس فى شأن المظاهرات السياسية، حرصاً على الأمن العام .

رابعاً : أن تنظيم المظاهرات المنصوص عليها فى هذا المشروع، قاصراً على المظاهرات السياسية، وأما غيرها من المظاهرات، كالمظاهرات الشيوعية وغيرها، فخارجة عن أحكام هذا المشروع، وخاضعة للقانون العام، كما هو ثابت بذات الجلسة، وفوق ذلك فقد نص الدستور صراحة فى المادة العشرين، على أن للبوليس السلطة التامة فى إتخاذ أى تدابير لوقاية النظام الاجتماعى، فله بمقتضى ذلك، أن يمنع من غير قيد ولا شرط، أية مظاهرة شيوعية، أو إجتماع شيوعى وقاية للنظام الاجتماعى .

خامساً : وفيما يختص بالاجتماعات العامة، فقد نص المشروع، على أن يحضرها مندوب من رجال الإدارة، أو أحد ضباط البوليس، وله حق حل الاجتماع، إذا طلبت منه اللجنة المكلفة - بأن تحافظ على النظام، وتمنع كل خروج على القوانين وبأن تحفظ للاجتماع صفته المبينة فى الإخطار، وبأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام، أو يشتمل على تحريض على الجرائم - وكذلك للبوليس حل الاجتماع فى حالة حدوث إضطراب شديد، وقد نص فيه، على أنه إذا عادت السكينة يستمر الاجتماع أو يعاد، وواضح أن تقدير ذلك، موكول

إلى البوليس، الذى له حق الحل، فله أن يستعمله، وله أن يكتفى بإخراج المشاغبيين، والسماح باستمرار الاجتماع لعودة السكينة، كما أن له متى استعمل حقه فى الحل ، أن يسمح بعودة المجتمعين إلى الاجتماع، إذا قدر أن السكينة عادت ، بإبعاد المشاغبيين عن منطقة الاجتماع، وفى ذلك الكفاية للمحافظة على السكينة داخل مكان الاجتماع .

سادساً : ولما كان لامبرر من وجهة الحرص على الأمن العام، للسماح بتخطى هذه الحدود، رأى المشرع حرصاً على حرية الاجتماع، أن يفرض فى المادة التاسعة من المشروع، عقاباً على الموظف الذى يحل الاجتماع أو يمنع فى غير الأحوال المبينة فى القانون، ويلاحظ أن هذا العقاب قاصر على منع أو حل الاجتماع فى غير حدود القانون، ولا يتعدى ذلك إلى المظاهرات فى الطريق العام التى لاعقاب مطلقاً على من يمنعها أو يفرقها، حتى فى غير الأحوال المنصوص عليها فى القانون .

وأوضح رئيس الوزراء أن الاضطرابات داخل الاجتماعات، لا تمس الأجانب لأنها لاتعقد فى أماكن عامة فى الميادين والطرق العامة، بل تعقد فى أماكن محصورة، لادخل للأجانب بها، بينما حق البوليس مطلق بالنسبة للمظاهرات يضاف إلى ذلك أن للبوليس ، الحق حتى داخل الاجتماع فى منع وقوع الجرائم قبل وقوعها .

سابعاً : أن عقاب الموظف الذى يعتدى على حرية المجتمعين فى غير حدود القانون، قد اقتصر على الحبس لغاية شهر، أو الغرامة لغاية ثلاثين جنيهاً مصرياً، بينما عقاب الموظف الذى يستعمل سطوة وظيفته فى توقيف تنفيذ أحكام القوانين، يعاقب بمقتضى المادة ١٠٨ من قانون العقوبات، بالحبس

والعزل، فالمشروع توسط في الأمر توسطاً معقولاً ونص على ذلك العقاب البسيط في حالة التعدي على الحرية المكفولة بمقتضى الدستور .

وأوضح النحاس أن هذا العقاب، قد يكون مانعاً من الإخلال بالأمن العام، فإذا أبيح الإعتداء على حرية الاجتماع في غير حدود القانون، فقد يؤدي ذلك إلى عقد الاجتماعات السرية، بما يكون خطراً على الأمن العام، ومع ذلك فقد أوضح رئيس الوزراء، أنه إذا دل الاختبار، على أن هذا النص، يضعف من سلطة البوليس في المحافظة على نظام الاجتماع، فإن الحكومة، تكون أول من يطلب إدخال التعديل المطلوب، على القانون بما تقتضيه المصلحة العامة .

ثامناً : أما القول بأنه لاتناسب بين العقوبة المفروضة على الموظف العمومي، الذي يفض الاجتماع في غير الأحوال المبينة بالمشروع، وهي عقوبة جنحة، وبين العقوبة المفروضة على من يعصى أمر البوليس بالتفرق، وهي عقوبة مخالفة بالحبس لمدة أسبوع أو بغرامة مائة قرش، فهي لمجرد مخالفة الأمر بالتفرق، ولكن إذا اقترن ذلك بالتعدي على رجل الضبط، بالقول أو بالإشارة، أو قاومه بالقوة والعنف أو اقترن ذلك بضرب أو جرح ، كان مستحقاً فوق عقوبة المخالفة، لعقوبة الجنحة المقررة لهذه الجرائم، وهي المعاقب عليها بالمواد ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ من قانون العقوبات ، وهي جنح فيها العقاب بالحبس الذي يبلغ ستة أشهر، أو سنتين أو ثلاث ، وغرامات كبيرة، وقد تكون العقوبة جنائية، إذ كون الفعل جنائية، وكل ذلك نص عليه المشروع في نهاية المادة الثامنة "ولايحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة، دون توقيع عقوبة أشد من الأعمال ذاتها، مما يكون منصوفاً عليه في قانون العقوبات" ، فأين هذا من العقاب المنصوص عليه في المشروع للموظف، الذي

يعتدى على حرية المجتمعين، عمداً في غير حدود القانون ؟ .

وأكد النحاس في نهاية حديثه، حرص الحكومة والشعب المصري على الأمن العام، لأن كل عيب يعود على البلاد بأوخم العواقب^(١١٢). وهو تفسير دقيق صيغ بعناية فائقة، رداً على الاعتراضات البريطانية، مع تفهم كامل لأهمية الأمن وأثره على قضية البلاد، وكان النحاس يهدف بذلك إلى تطمين الجانب البريطاني واحتواء الموقف والحيلولة دون تصاعده .

تصاعد الموقف والإنذار البويطاني

وعلى أية حال، فرغم تفسيرات النحاس السابقة لمشروع القانون، كان هناك إصرار من الإنجليز والملك، على إيقاف القانون وهز مكانة النحاس، فقد أرسل الملك رئيس ديوانه إلى المندوب السامي ليخبره بمقابلة الملك للنحاس، والتي حدد لها بعد ظهر اليوم (٢٩ أبريل) وأن الملك سيطلب منه، إما التعهد بتأجيل قانون الاجتماعات لمدة عام، أو يستقيل وإلا فيقبله الملك، ويعاود رئيس الديوان زيارته للمندوب السامي، الساعة الخامسة وخمسة وأربعون دقيقة، بعد اللقاء ليخبره بما وافق عليه النحاس، من تأجيل القانون حتى نوفمبر القادم، بشرط أن تتعهد حكومة جلالة الملك، تعهداً واضحاً ، بعدم تدخلها بعد ذلك^(١١٣) .

ولم يلق هذا العرض قبولاً لدى لويد، الذي اعتبر أن جميع محاولات التفاهم مع النحاس، لم تصل إلى نتيجة^(١١٤)، وبالتالي سارع في نفس اليوم، باتخاذ الإجراءات التنفيذية المتفق عليها مع حكومته، إذ قدم إنذاراً

جديداً مكتوباً للنحاس، فى الساعة السابعة بواسطة المستر "ركس هور"، بمهلة حتى الساعة مساء ٢ مايو ١٩٢٨، لسحب القانون، كما أرسل لقائد القوات البريطانية بمخالطة، لإرسال البوارج الحربية، على ألا تصل قبل الثلاثاء فى الصباح المبكر، حيث أن الوقت المناسب لاحتلال الجمرك فى الساعة صباحاً (١١٥).

ومن الطبيعى أن يتضمن الإنذار، المذكرات البريطانية السابقة فى ٤ مارس، ٤ ، ١٩ أبريل وأنه إزاء الرغبة المتزايدة للحكومة المصرية، فى الماضى فى تشريع يؤثر على الأمن العام، فإن الأمر يقتضى سحب المشروع والحيولة دون أن يصيح قانوناً ، لتعرضه سلامة الأجانب للخطر، وتقديم تأكيد كتابى بعدم الاستمرار فى نظر المشروع، قبل الساعة السابعة مساء الأربعاء ٢ مايو ، وإلا فإن الحكومة البريطانية، تعد نفسها حرة فى القيام بأى عمل تستدعيه الظروف (١١٦). وهكذا بدا فى الأفق إنذار بريطانى واضح، وطراد فى طريقه صوب المياه المصرية، ومهلة للحكومة للرد بسحب المشروع، خلال ثلاثة أيام (١١٧).

ودعى الحزب الوطنى - استمراراً لسياسته المتطرفة - الحكومة بالثبات إزاء هذا الإنذار، فهى على الحق فى موطن الجدد، والارتكاز على تضامن الأمة واتحادها، وحذر النحاس من التراجع والظهور بمظهر العاجز عن إدارة شئون البلاد، بل ومن الاستقالة مادام النواب والشيوخ معه، وكذلك الأمة (١١٨)، وهو ما يعنى التصادم .

أما حزب الاتحاد فبعد أن وصف الإنذار البريطانى بالبغى والطغيان، فقد ندد بوزارة النحاس، مؤكداً أن القدرة ليست فى دخول المعركة، بل القدرة فى كسبها والخروج منها بالحقوق كاملة، وهو مالم تهتم به الحكومة التى ظلت متمسكة باحتكارها لشئون البلاد، واختارت وقت المعركة، وابتدعت أسبابها وأعدت وسائلها^(١١٩)، وهو محامل واضح على الحكومة .

وعلى أية حال، حاول النحاس احتواء الأزمة، دون الاستسلام للإنذار البريطانى ففى اليوم التالى للإنذار أصدر تعليماته إلى القائم بالأعمال المصرى فى لندن، بالتوجه إلى الخارجية البريطانية، وتقديم أجزاء الخطبة التى ألقاها فى نقابة المحامين، السابق الإشارة إليها، بخصوص تفسير مواد القانون، مؤكداً أن بياناً بهذا المعنى، سوف يلقى فى مجلس الشيوخ إذا ما قدم القانون للمناقشة، وستقبله المحاكم بوصفه التفسير الصحيح للقانون، ورفض تشميلن هذا الحل بناء على نصيحة مستشاريه، وأصر على أن تكون التعديلات بالقانون نفسه^(١٢٠) .

فلم يبق للنحاس لمواجهة الإصرار البريطانى، سوى الاجتماع بمجلس الوزراء حيث تم الاتفاق على تأجيل نظر المشروع إلى دور الانعقاد التالى^(١٢١)، وتلا ذلك عقد جلسة سرية لمجلس النواب، رغم اعتراض النائب "عبد الحميد سعيد"، طبقاً للمادة ٩٨ من الدستور^(١٣٢)، لعرض اقتراح الحكومة، كما عقدت جلسة سرية أخرى لمجلس الشيوخ لنفس الغرض^(١٢٣) .

وعرض النحاس على النواب، الرغبة فى إقامة الدليل لبريطانيا، على

حسن نوايا مصر، ورغبتها في التفاهم، وإلتقاء الأزمة بتأجيل نظر المشروع، حتى تظل البلاد، سائرة في الطريق الطبيعي نحو الإصلاح، وكان هناك تخوف من النواب، أن ترفض بريطانيا هذه الخطوة، وبالتالي لاداعي لاتخاذها، وعلى أية حال إنتهى الأمر بموافقة المجلسين على إقتراح الحكومة بالأغلبية (١٢٤)، بعد أن أكد رئيس الوزراء، أن تأجيل المشروع لايعنى سحبه من البرلمان، وإنما الغرض منه أن يتمكن خلال تلك الفترة حتى الدورة القادمة ، من التفاهم مع السلطة البريطانية، وإقناعها بصحة وجهة نظر الحكومة المصرية إزاء القانون مؤكداً للأجانب عامة وللإنجليز خاصة، بأنه ليس في هذا القانون أقل خطر على مصالحهم (١٢٥)، وأن يتضمن قرار التأجيل، رفض الحكومة للتدخل البريطانى فى التشريع المصرى (١٢٦) .

وقد لاقت الوزارة - كما ذكرت التيمس - صعوبة فى حمل مجلس النواب والشيوخ على الموافقة على وجهة نظرها، وأنها لم تتوصل إلى ذلك إلا بعد محادثات كثيرة، جرت فى كلا المجلسين إذ كانت غالبية المعارضة من رجال الحزب الوطنى، وقد تكلم منهم محمد حافظ رمضان، مصطفى الشوربجى، فكرى أباطة ، وكان مضمون معارضتهم ، رفض الاقتراح الذى تقدمت به الوزارة، رداً على الإنذار البريطانى، وعلقت الصحف الوفدية على هذه المعارضة، ببعدها عن الواقع، فلا وجود فى نظرها للإنجليز فى مصر، ولاوجود لإنجلترا فى هذا العالم، فأقوال نواب هذا الحزب، مخالفة للمعقول، فهم يريدون أن ترتطم البلاد بصخرة السياسة الانجليزية، فى غير تفكير منهم، بما يمكن أن يتبع ذلك من النتائج، وليس فى العالم كله سياسى ناضج، يقول بمثل هذه الآراء الفجة (١٢٧) .

وتتابع الأحداث ، فارسل لويد للخارجية البريطانية، بما سيتضمنه الرد المصرى، من تأجيل للقانون للدورة القادمة كما تم فى البرلمان، ورأى أن ذلك لا يمكن قبوله، مالم يكن الرد مصحوباً بتأكيد كتابى رسمى، بإيقاف الحكومة محاولة إحياء القانون فى الحريف القادم، وإذا خلا الرد من ذلك، فسيخبر رئيس الوزراء شفاهة، بعدم كفاية الرد، وأن حكومة جلالة الملك، ستتخذ الخطوات التى تراها مالم تتلق إجابة كاملة، وطلب من حكومته التعليمات الضرورية فى هذا الصدد (١٢٨)، ورد تشمبرلن بعدم إمكانه تقديم تعليمات قبل إطلاعه على الرد المصرى، الذى يصاغ كما علم بلغة صديقة، وبكلمات جيدة تتضمن التأجيل، وإذا صح ذلك فإنه لا يعتقد بالسير أكثر من ذلك، وعلى أية حال فلا يمكن إتخاذ قرار قبل أن يصله رد الحكومة المصرية (١٢٩).

واجتمع مجلس الوزراء فى أول مايو، من الواحدة حتى الثالثة ومن الخامسة حتى التاسعة والربع مساءً، للإنتهاء من كتابة الرد المصرى، وحمله على إسماعيل مدير مكتب رئاسة الوزراء إلى دار المندوب السامى، ولقد أوضحت الحكومة فى ردها، عدم التسليم بما تضمنه الإنذار البريطانى الأخير، من حق بريطانيا فى التدخل فى التشريع المصرى إرتكائاً على تصريح ٢٨ فبراير، فهو تصريح كان ولا يزال من جانب واحد، لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيد، وهو ما صرح به رمزى مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية، فى خطاب اللورد اللنبى إلى سعد زغلول فى ٣ يوليو ١٩٢٤، كذلك أوضح الرد ، بأنه ليس فى مقدور أية حكومة دستورية، أن تسحب مشروع القانون بعد أن وافق عليه المجلسان، فضلاً عن أن هذا القانون بنصوده، وتصريحات الحكومة فى البرلمان، ومناقشات المجلسين فى جلساتهما لا يعرض أمن الأجانب للخطر ويرمى إلى تنظيم الحريات الدستورية وصيانة الأمن .

وأكد الرد كذلك أن الحكومة مستعدة، لاقتراح تعديل أى نقص يظهر فى التطبيق بما يتفق ومقتضيات النظام العام، وبالتالي فلا يسع الحكومة، أن تسلم بما جاء فى هذا الإنذار "فتعيب بحق مصر الأذى، عبثاً خطراً، بل وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية، بما عرف عنها من ميول حرة، تبغى إذلال أمة عزلاء من كل سلاح، إلا قوة حقها وصدق طويتها" ثم تبع ذلك بقرار الحكومة، وموافقة المجلسين بتأجيل مشروع القانون إلى الدورة القادمة "مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة، فى التفاهم والمسالمة، التى كانت على الدوام رائدها ... وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية، تلك الخطوة الودية.." (١٣٠).

ولم يعتبر اللورد لويد ، الرد المصرى كافياً ، وأرسل إلى حكومته ملاحظاته والتى تركزت فى عدة نقاط : -

* لم تستجب الحكومة المصرية، بتقديم تأكيد كتابى، بعدم المضى قدماً بهذا القانون .

* ستقدم الحكومة هذا القانون للبرلمان فى الخريف القادم، وهو ما يعنى أن تتدخل الحكومة البريطانية مرة ثانية، للحيلولة دون تنفيذه .

* الرفض المصرى للمزاعم البريطانية ، بموجب تصريح فبراير ١٩٢٢ .

* أن حكومة الوفد، وقد زادت قوتها نتيجة لهذه المواجهة مع حكومة صاحب الجلالة، ستستخدم الفترة حتى الدورة البرلمانية القادمة لتقوية تنظيماتها فى البلاد .

* إذا كانت الحكومة المصرية، قد ساومت على "إنذار بريطانى" فكيف تأمل فى المستقبل، إقناعها بمراعاة "احتجاج عادى" يمكن أن تقدمه الحكومة البريطانية حول مسائل أخرى .

* إذا قبلت الحكومة البريطانية رد النحاس، فيتمثل الأمر في أن "النحاس باشا" سيكون قد واجه الحكومة البريطانية، بتفنيده متكرر "لمزاعمنا وأنقذ مصر من المهانة، دون أن يضحى بحقوقها".

* وإذا سمح لهذا التكتيك المصرى بالنجاح، فى مواجهة هذا الإنذار، فإن النفوذ البريطانى، سيصل إلى أقل حد ممكن .

وبالتالى طلب المندوب السامى من حكومته أن يطلب من حكومة النحاس، إضافة إلى ردها، تأكيداً بعدم المضى قدماً بهذا القانون، طالما ظلت فى الحكم (١٣١).

ورغم ما أبداه لويد، فقد قرأ رأى الحكومة البريطانية، باعتبار الرد المصرى مرضياً لعدة اعتبارات .

* أن تأجيل القانون خلال الدورة الحالية، لايعنى بالضرورة إحياء المشروع فى الحريف القادم .

* الشك فى أن أية عقوبة، تفرضها الحكومة البريطانية، ستنزح من النحاس وعداً قاطعاً بعدم إحياء القانون مرة أخرى .

* أن القضية الأساسية التى أثارتهامها المذكرة المصرية، لا تتعلق بوعده محدد إزاء قانون معين، بل تتعلق باعتراف مصر أو رفضها لتصريح ٢٨ فبراير، وسيكون الأمر فوق حدود الإمكانات العملية لكل مصرى، أن يتعهد بذلك فى وضوح .

* أن تصريح ٢٨ فبراير، أصبح حقيقة واضحة، سواء "اعترفوا به أو لم يعترفوا" .

* إذا أصبح من الضرورى، فرض عقوبات متشددة وطويلة الأمد، نتيجة مزيد من الإصرار من جانب الحكومة البريطانية، فستكون هناك بعض المخاطر، من حدوث بعث عام للمشاعر الوطنية، وتوحيد كل الة غناء

السياسية، ضد السياسة البريطانية (١٣٢) .

وهكذا رضيت الحكومة البريطانية بالرد المصرى، وفضلت أن تترك المستقبل لظروفه، وأن النحاس قد خضع بما فيه الكفاية (١٣٣)، ولكن لويد لم يعجبه رد حكومته، فعاد يلح فى الماضى فى الإجراءات المتطرفة، كطرد النحاس من الوزارة، وحل البرلمان ولم يستجب تشمبرلن لذلك، فأضطر المندوب السامى للإذعان (١٣٤) ، وإنتهت المسألة وبالتالي كانت تعليمات لويد، بعودة السفن الحربية إلى مالطة (١٣٥) ، وهكذا تحت الضغط البريطانى، اضطر النحاس - كما يقول "مارلو" - إلى التخلّى عن مشروع القانون (١٣٦)، رغم أن قرار الحكومة هو تأجيل المشروع للدورة البرلمانية القادمة، لا التخلّى عنه .

وتضمن الرد البريطانى الذى سلم للنحاس، فى السابعة والربع مساء ٢ مايو عدة نقاط :

* الارتياح بتأجيل مشروع القانون، عملاً بنصيحة الحكومة المصرية، بناء على رجاء الحكومة البريطانية .

* يحق للحكومة البريطانية، أن تفترض أن الحكومة المصرية، ستعنى بتجنب كل ما يعيد الخلاف، الذى أفضى إلى الأزمة الحالية .

* تعتبر الحكومة البريطانية أن بعض أحكام المشروع، يضعف أيدى السلطات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن، وعن حماية أموال الأجانب وأرواحهم إضعافاً خطيراً وستضطر الحكومة البريطانية للتدخل، إذا أعيد المشروع المذكور، أو أية مشروعات تتضمن مظاهر تراها الحكومة البريطانية، خطرة لمنعها من أن تصبح قوانين .

إصرار الحكومة البريطانية، على القيام بشروط التصريح بكل دقة، وهذا التصريح يتضمن شروطاً تقيد بها الاستقلال الذى أعطى لمصر، وحكومة جلالة الملك لاتسمح بتعديله ولا بالتغاضى عنه (١٣٧) .

وفى الواقع أن موافقة الحكومة البريطانية على قبول الرد المصرى، ورفض ملاحظات المندوب السامى، يعتبر أمراً بعيد النظر، فقد أكدت الحكومة البريطانية فى ردها، سياستها فيما يتعلق بتصريح فبراير ومشروع القانون، يضاف إلى ذلك، أن موافقتها على تأجيل نظر المشروع، يعتبر حجر الزاوية فى هذا الرد، بدلاً من مزيد من الضغط - كما رأى المندوب السامى - الذى قد يؤدى إلى بعث عام للمشاعر الوطنية، وتوحيد القطاعات السياسية المختلفة ضد بريطانيا، وهو ما يعنى تطور الأمور بشكل سىء بالنسبة لها ، وفى المقابل فإن الموافقة على التأجيل ، يمكنها من حل الأزمة دون ضجة فى وقت لاحق، لاسيما وأن بريطانيا تملك التأثير القوى، فى سير الأمور فى مصر، الأمر الذى يمكنها من تلاقى الأزمة مستقبلاً، إذا بدى أن حكومة النحاس، مصرّة على إعادة عرض القانون على البرلمان فى نوفمبر القادم، وبأيدي مصرية، فيتحقق هدفها دون أية إثارة، وهو ما حدث بعد فترة وجيزة، فكانت إقالة حكومة النحاس وعلى يد القصر .

وتباهت الصحف الوفدية بإنهاء الأزمة، فالنحاس لم يسحب القانون، ولم يعترف بتصريح فبراير، كما طلبت بريطانيا، ولم يسلم للانجليز بحق حماية الأجانب، والتعرض لحرية التشريع، وتمسكت الحكومة بسلطانها وسلطان البرلمان، وقد لجأت إلى هذا الحل تجنباً للصدام ومنعاً للمشاكل (١٣٨)، وأنه للمرة الأولى فى المفاوضات المصرية البريطانية، فإن مصر وسيف ديموكليس

مسلط على رأسها، قد أصرت على حفظ حقوقها، وحماية دستورها، ولأول مرة تصرح حكومة مصرية لبريطانيا العظمى، أن تصريح فبراير هو تصريح من جانب واحد، ولا يفرض على مصر^(١٣٩)، كما وصفت خطة النحاس في حل الأزمة، بأنها خطة حكيمة، دافعت عن حق مصر الطبيعي في الحرية والاستقلال، ولو نفذت الحكومة ماورد في الإنذار البريطاني، وسحبت المشروع، لاعترفت ضمناً بحق بريطانيا في التدخل في حرية التشريع المصري، وهو حق أزلى لمصر دون سواها^(١٤٠)، وأن سياسة الصراحة التي اتبعها رئيس الوزراء، قد خدمت بلا شك مصالح البلاد، أكثر من سياسة العجلة والخذاع، وقد نجح في الحفاظ على كرامة البلاد والدستور والبرلمان^(١٤١)، وقد نشرت هذه الصحف تهاني الأفراد والهيئات للحكومة، لإنهاء الأزمة^(١٤٢).

واشتدت حملة الهجوم على وزارة النحاس، من الأحزاب السياسية المعارضة، فتعددت مقالات "الاتحاد" التي هاجمت تسليم الوزارة وهزيمتها^(١٤٣)، وحملت على النحاس لجبنه، وعلى مجلس وزرائه لتضحيتهم بحقوق البلاد في سبيل البقاء في مناصبهم^(١٤٤)، ولو حدث ذلك في بلاد دستورية لطردها البرلمان من مراكزها^(١٤٥)، فخطوة الحكومة هذه ليست إلا خيانة للثقة المقدسة، فالحكومة بعد أن رفضت التدخل في التشريع، اعترفت به، بقبولها تأجيل المشروع للدورة البرلمانية القادمة، وأكدت لبريطانيا أن النظام المصري خاضع لتصريح ١٩٢٢^(١٤٦)، ولاتنسى الصحيفة وهي تهاجم الوزارة، أن تشيد بدور الملك في حسم الخلاف بين الحكومة المصرية وبريطانيا^(١٤٧).

أما جريدة "الأخبار" الناطقة بلسان الحزب الوطنى، فقد وضعت السواد على رأس مقالها الأساسى، بقلم رئيس تحريرها "أحمد وفيق"، وجمعت عنوانه "نص" تحدثت فيه عن تحرير الشعوب، وجهاد مصطفى كامل، وندت الوفد من قبل أبناء الوفد وأحفاده وأنصاره، الذين أهان الوفد ماضيهم زلوث بالعار مستقبلهم^(١٤٨)، كما نشرت الرسائل الموجهة لرئيس الحكومة المستنكرة لذلك الإلغاء^(١٤٩)، واحتجت لجان الحزب الوطنى على الوزارة، ومجلسى النواب والشيوخ لموافقة غالبيتهم على سحب مشروع القانون، وأكدت عدم اعترافهم بهذا التصرف واعتباره عملاً شخصياً لهم، خارجاً عن حدود نيابتهم عن الأمة^(١٥٠)، ولامتهم لخضوعهم للإنجليز^(١٥١)، فهم لن يعدموا مطلباً جديداً، مادامت الوزارة قد استسلمت لهم فى سبيل بقائها فى السلطة وتطالب الأمة بالإجهار برأيها، سخطاً على هؤلاء الذين فهموا الثقة فى شراء مايلزمهم من منصب وطعن لمصر^(١٥٢).

وتجتمع اللجنة الإدارية لطلبة الحزب الوطنى، مساء الخميس ٣ مايو ١٩٢٨ وتحتج فى قراراتها على الإنذار البريطانى، ورد النحاس بتأجيله لقانون الاجتماعات، ووصفت هذه السياسة، بالضعف والتقهقر والتفريط فى حق البلاد^(١٥٣)، كما تحتج لجان الحزب الوطنى، كلجنة محرم بك على ضعف الوزارة، وتؤكد لجنة طلبة الحزب بدمنهو تبرا مصر من الوفد المصرى وصحفه المنافقة^(١٥٤)، وتطالب "الأخبار" الشعب بالتحرك لمواجهة هؤلاء النواب، الذين أقروا الحكومة وعدم انتخابهم مرة أخرى، وهو أمر فى مقدوره^(١٥٥)، فلم ترحب الصحيفة بما انتهت إليه الأزمة، بل أنها رحبت بالعشرين نائباً المعارضين لتأجيل القانون^(١٥٦)، ومن ناحية أخرى رأى عبد الرحمن الرافعى، أنه لا غبار

على رد الحكومة، لأن التأجيل، مادام الغرض منه تفادى الأزمة، فلا ضرر منه، وبخاصة إذا كانت القوة الغاشمة، تقف هذا الموقف من التحدى والاعتساف (١٥٧).

وهاجمت جريدة "السياسة" تصرف الحكومة واعتبرته تراجعاً عن الموقف الذى اتخذته، وهو ما تنفيه الصحافة الوفدية فالوزارة لم تتراجع، ولكنها سلكت طريقاً وسطاً، تقضى به الحكمة السياسية، حتى لا تترك فى يد الإنجليز، آلة لإثارة عواطف الأجانب، لاسيما وأن هدفهم إسقاط الوزارة، وهو ما قاله مستر "سبندر" تعليقاً على موقف حكومة الوفد "إننا قد نصبح مضطرين إلى وقف الدستور، وإقامة وزارة تحكم البلاد، وقد فعلنا ذلك بمساعدة المصريين الموالين لنا، ولا شك أننا نستطيع أن نفعله ثانية". فلو لم يكن الإنجليز، على ثقة من وجود هؤلاء المصريين المرضى النفوس، على رفوف المستوزرين، لما لجأوا إلى العنت والصلف والتهديد (١٥٨).

وكشفت الصحافة الوفدية هؤلاء، فهم يكتبون كل يوم، يحرضون الحكومة على الوقوف موقف الصلابة والشدة، إزاء الإنجليز .. وهو أمل جليل يتفق مع كرامة البلاد، ولكن ليس هذا هدفهم فهم يدركون من الإنجليز الذين يعملون معهم فى الخفاء، أن الأخذ بما يقترحونه، ينتهى بحل البرلمان ودعوتهم إلى كراسى الحكم، لالينقلوا الموقف، ولاليدفعوا عدوان الإنجليز، ولكن ليعطلوا الحياة النيابية، ويفكروا بطريقة تضمن انتخاب برلمان، يفرط أعضاؤه فى مطالب مصر، ويقضى على أمانيتها ويوافق على المعاهدة الجائرة، التى دافعوا عنها دفاعهم المشهور، وهؤلاء أيضاً ضد الحياة الدستورية، التى زعموا أنهم وحدهم أنصارها، لأنها تقف حجرة عثرة أمام أطماعهم فى الوزارة (١٥٩).

وهو تحليل دقيق لموقف الأحرار الدستوريين. وعلى أية حال فقد أوضحت "السياسة"، أن الأزمة لم تنته، ولكنها أجلت بتأجيل القانون وأن لدى الحكومتين، الوقت لتأكيد علاقاتهم وإرسائها، وإذا لم ينجحوا في ذلك فستحدث أزمة كبرى، ولاسيما وأنه كان هناك ميل عظيم، للاتفاق مع مصر في أوساط مختلفة، أثناء مناقشات مكدونالد ومستر لويد جيرج، والسير أوستن تشمبرلن في مجلس العموم البريطاني، وكذلك في مظاهرات العمال، بمناسبة عيد العمال في أول مايو، حين جعلوا شعارهم "لا تتعرضوا لمصر" فضلاً عن قبول الحكومة البريطانية تأجيل القانون، وهي لا تريد التعرض للحياة النيابية المصرية، وللنظام العام في مصر، وبالتالي لا بد أن تفكر الحكومة الحالية في الاتفاق - وهي دعوة تعنى أن الأحرار راغبون في الاتفاق مع بريطانيا وهو أمر له مغزاه - كما شجعت السياسة مصر للانضمام لعصبة الأمم لتكون وسيطاً بين البلدين فيما ينشأ بينهما من خلافات سواء فيما يتعلق بالتحفظات أو غيرها (١٦٠).

وعملت "الأهرام" على الأزمة وما انتهت إليه، بأن هناك خائفاً كبيراً بين وزراء اليوم والأمس، فمنذ سنين ليست بالبعيدة، كان الوزير يسير وفق نصائح المستشار أو المفتش البريطاني، أما الآن فإن على بريطانيا أن تواجه أزمة، قبل الموافقة على طلب لها (١٦١).

وكان لانتهااء الأزمة، صدى في الأوساط البريطانية، ففي ١٠ مايو ١٩٢٨ إنتقد "ماكدونالد" في مجلس العموم، سياسة الحكومة البريطانية في مصر، واعتبر تحذير لويد للحكومة المصرية، تدخلاً في شئونها التشريعية، وأوضح "تشمبرلن" في رده بأن تصريح فبراير يجب أن يستمر، حتى يمكن عقد المعاهدة (١٦٢)، وأضاف بأنه قد سبق للحكومة البريطانية، أن حذرت

ثروت عن طريق "لوريد" منذ ٢ يناير ١٩٢٨ عن قلقها بالنسبة لبرنامج الوفد التشريعى، وكان الأمل فى عقد المعاهدة، ولكن عندما تبدد هذا الأمل، صدرت التعليمات للمندوب السامى لتحذير "ثروت"، فلم يكن هذا التحذير إلا تكراراً رسمياً، لما قاله لثروت بصفة غير مباشرة (١٦٣).

وأصدرت الهيئة البرلمانية لحزب العمال البريطانى، بياناً بمناسبة إنتهاء الأزمة أوضحت فيه أنه رغم هذه التسوية المؤقتة، فإن العلاقات بين البلدين مازالت مهددة طالما بقيت التحفظات الأربعة دون حل، وهو ما يؤدى إلى منازعات كثيرة، ويزيد من هذا الاحتمال، تلك الطريقة التى لجأت إليها الحكومة البريطانية، لتأييد وجهة نظرها، وحمل الحكومة المصرية على قبولها من إرسال إنذار والتهديد بالقوات المسلحة، وهو أسلوب غير مناسب، يترك وراءه "عواطف بغضاء"، وحقد فى نفس الشعب المصرى، فتوسع هوة الخلاف، وتجعل من الصعب تنمية العلاقات المرغوب فيها بين الشعبين" ويدعو الحكومتين للدخول فى مفاوضات لحل المسائل المعلقة (١٦٤).

كما تناولت الصحافة البريطانية هذا الموضوع، فقالت "الإجيبشن مايل" أن الحكومة البريطانية، برهنت على عدم رغبتها فى أن تتحمل الأمة المصرية تلك الأغلاط، وما تجره عواقبها من أضرار، وهى غير مسئولة عنها، ولقد أعطت الحكومة المصرية، متسعاً من الوقت، للخروج من ذلك المأزق، الذى أوقعت نفسها فيه، وإذا كانت الحكومة البريطانية قد قبلت تأجيل القانون فإن مذكرتها تحتم بشكل قاطع، أنه من المستطاع إتخاذ التدابير إذا أعيد النظر فى هذا القانون، أو ما يماثله من تشريعات (١٦٥)، وأشادت "الإيثننج ستندارد" بالمسلك الجاد الذى اتبعته الحكومة البريطانية مع مصر، وأضافت أنه من

المحتمل، أن لا يسمع شيء بعد الآن عن هذا القانون (١٦٦)، وهو ما أملته السير "إيموس" المستشار القضائي للحكومة المصرية في الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٢٥، واعتقد أن مصدر هذا القانون جماعة الوفديين، الذين لا يفهمون حقيقة النظام الدستوري في مصر، وأكد تحقق بريطانيا على حماية الأجانب في مصر، ومن المستحيل أن تترك هذا الواجب، لأية دولة ولا للدول كلها (١٦٧)، ورأت "الدبلي تلغراف" أن هذا القانون، إذا صدر كان سيضم إلى قائمة الوفد في الطيش السياسي (١٦٨).

وكانت هذه الأزمة كذلك، موضع اهتمام إيطاليا التي تابعت تطورات الموقف، فهاجمت الصحافة الإيطالية مشروع القانون، وقال مراسل "بوبولودي روما" أن القانون يثير الوطنيين ضد الأجانب (١٦٩)، وأكدت جريدة "الطان" أنه من الصعب أن تذهب الحكومة البريطانية إلى أبعد مما ذهبت إليه، من التساهل من غير أن يضعف مركزها في مصر، وفي مقالة أخرى أكدت أن بريطانيا ستدلل في كل مرة، تتقدم فيها الحكومة المصرية بمشروع قانون الاجتماعات، وأنها لا تقبل أية مناقشة في تصريح فيراير (١٧٠).

وطس عاتق ما ينفجر الموقف، ويتصاعد على الساحة المصرية، على أثر الشكر الذي قدمه النحاس للورد لورد، فلقد أرسل الأخير للخارجية البريطانية أن رئيسة الوزراء قابلته في ٣ مايو، وطلب منه أن يبحث بتقديره وروح الود التي تشاعريها، بينهما، كان الخلاف في الرأي بين مصر وبريطانيا، وأبدى سروره لحل الأزمة الأخيرة، مع احتفاظ كلتا الحكومتين بوجهة نظرها، وأبدى الرغبة الجادة للعمل في وئام مع الحكومة البريطانية وتجنب أي مصدر للإزعاج مستقبلاً (١٧١).

وكان ذلك موضع تساؤل فى مجلس النواب، من الحزب الوطنى، "عبد الحميد سعيد" ومن حزب الأحرار الدستوريين "محمود وهبه القاضى" فاستفسر الأول عن تقديم الشكر للغاصب، الذى اعتدى على الحقوق و "كيف اجترأتم على أن تقابلوا بالشكر، عمل حكومة تعتدى على حقوقنا ، وتتعمد إزلالنا، وقد كان جوابها الأخير، جامعاً لأكبر إهانة، وأشنع اعتداء، مما لاتقبله حكومة تحرص على حقوق بلادها" ، وتساءل القاضى "هل حقيقة دولة رئيس الوزراء ممنون من المعاملة التى عاملتنا بها حكومة جلالة ملك بريطانيا فى الأزمة الأخيرة؟" وماذا يقصد من التفاهم فى العمل مع الحكومة البريطانية، فهل هذا التفاهم من "نوع تأجيل قانون المظاهرات"؟ (١٧٢) .

وفند رئيس الوزراء هذه الإدعاءات، فى البيان الرسمى الذى أصدرته الحكومة فى هذا الصدد، ففى مقابلته مع المندوب السامى فى ٣ مايو طلب منه أن يبلغ حكومته، امتنانه لما أعريت عنه فى ردها، من تفهم حقيقى لرغبة الحكومة المصرية فى المسالة والصدقة مع احتفاظها بوجهة نظرها فى صون حقوق البلاد، مما كان له الأثر فى حل الأزمة سلمياً، وأجاب "لويد" بأن كلتا الحكومتين قد احتفظت بوجهة نظرها، وأنه يأمل فى تجنب الصدام مستقبلاً فأكد له النحاس أن هذا يتفق ورغبة الحكومة المصرية، التى تأمل الوصول إلى حل نهائى، مؤسس على صداقة حقيقية متبادلة، كما أوضح أن هذا الشكر، لروح المسالة التى أبدتها الحكومة البريطانية، والتفهم الكامل لمقاصد الحكومة المصرية والتى لم تسلم بوجهة النظر البريطانية، وليس لسياسة الإنذار وإرسال البوارج، وأن الرد المصرى على الإنذار "كان غاية فى المحافظة على حقوق البلاد وفى حدود حقنا الدستورى" (١٧٣) .

ورفض "عبد الحميد سعيد" رد الحكومة وبيانها، فلم يسمع في التاريخ مرة واحدة أن الغاصب استحق الشكر، مهما كان مبالغاً في المجاملة وأن قول النحاس، بأن الحكومة المصرية تمسكت بحقوق البلاد، قول غير صحيح، ففي تأجيل المشروع خضوع تام، وكاد الأمر يتطور إلى اشتباك، بين عبد الحميد سعيد ووزير المواصلات وبعد إعتذار كل منهما للآخر تطور الأمر في موضوع آخر، وهو تعديل لائحة المجلس الذي رفضه الحزب الوطني والأحرار بما مهد إلى تصدع الائتلاف (١٧٤).

وانتقد حزب الأحرار الدستوريين رئيس الحكومة لشكره للحكومة البريطانية، وتساءل فيم تشكر الحكومة البريطانية وفيم تجامل، وردها الأخير حول تأجيل القانون ليس فيه شيء من المجاملة أو أى معنى من معان التفاهم (١٧٥). ونفت الحكومة ما ادعته "السياسة" من أن هناك وثيقة أرسلها النحاس للحكومة البريطانية، بعد تبادل المذكرتين المصرية والبريطانية، وأكدت أن الأمر لا يخرج عن بيان رئيس الوزراء في مجلس النواب (١٧٦).

أما حزب الاتحاد فقد سار على النهج السابق، في استنكاره للشكر الذي قدمه النحاس للحكومة البريطانية، ولو أن النحاس، - كما قالت صحيفته - شفع الشكر بالاعتراض على الإصرار البريطاني على خطة العنف، التي لجأت إليها بصدد قانون الاجتماعات، أو أشار إلى أن البرلمان ما قبل التأجيل إلا غاضباً ومتألماً، وأن الرأي العام المصرى، حريص على استقلاله، لكان أفضل، ولكنه تقدم بالشكر على وثيقة، هي أشد الوثائق إفتئاتاً على الحقوق المصرية، وانحصر همه في الاطمئنان إلى رضا الانجليز (١٧٧).

رد حكومة النحاس فى الـهـيـزـان

من المعروف أن المسرح السياسى المصرى، كانت تتنازعه ثلاث قوى رئيسية متصارعة، القصر ، الإنجليز ، الوفد ، وكان هدف القصر، هو أن يحكم أوتقراطياً ويحطم الدستور، وتمثل هدف الإنجليز، فى الحصول على الموافقة بالنسبة لتحفظات تصريح فبراير، من حكومة شرعية دستورية، أما الوفد فكان يهدف إلى إزالة هذه التحفظات، والحد من سلطان الملك (١٧٨) .

وبين هذه القوى المتصارعة، كانت تسير الأحداث فى مصر، وإذا أضفنا إلى ذلك أن أحزاب الأقلية كانت بصفة عامة، تقف ضد الوفد لتحقيق أهدافها، كما أن حركة التاريخ المصرى، تؤكد التأثير البريطانى القوى ، فى سير الأحداث المصرية فى هذه الفترة التاريخية، وكذلك التوافق بين القصر والإنجليز ضد الوفد، وهو مايجعل الوفد إذا ماأراد الكفاح ضد التحفظات، ومن أجل صون الدستور، أن يقف أمام كل هذه القوى، وهو أمر فوق طاقته، ويؤدى إلى إبعاده عن السلطة، وهو مايعنى إيقاف مسيرته، من أجل الاستقلال والدستور.

فبريطانيا كانت حريصة منذ صدور تصريح ١٩٢٢، على ألا تتجاوز أية حكومة مصرية تحفظاته، وكان ذلك واضحاً فى العلاقات المصرية البريطانية، بداية من تجربة سعد زغلول فى مفاوضاته مع مكدونالد، وفى استغلال حادث مقتل السردار للإطاحة بوزارة سعد، بل كان لها اليد الطولى فى ضرب الحركة الديمقراطية المصرية وفى تحجيمها تلافياً لتجاوزها الإطار المرسوم، وسارت على هذا النهج، فى رفضها تولى سعد زغلول صاحب الأغلبية فى مصر رئاسة الوزارة ١٩٢٦، ووقوفها بقوة فى أزمة الجيش، ضد إضعاف

سيطرتها عليه ١٩٢٧ (١٧٩)، وفى محاولة عقاب مصر، لرفضها مشروع معاهدة ثروت - تشمبرلن، بالوقوف ضد مشروع قانون الاجتماعات، واستخدمت الحكومة البريطانية لتحقيق ذلك، كل وسائل الضغط والتهديد وإرسال البوارج الحربية إلى المياه المصرية، لمنع خروج مصر - كما رأت - على نطاق التصريح .

لقد تعاظم دور القصر منذ حادثة السردار ، وفى هذه الأزمة "أزمة قانون الاجتماعات" كان للملك موقفه الواضح مع الاحتلال، وضد حكومته فلم يبدى إرتياحاً إزاء هذا القانون، باعتباره إنتقاص للسلطة التنفيذية، وحدا لنفوذ العرش وسلطانه (١٨٠)، بل وأعلن معارضته كذلك لقانونى العمد والسلاح ، وكان الاتصال قائماً بينه وبين السلطات البريطانية، إبان الأزمة، تنسيقاً للعمل بينهما، وضد الحكومة المصرية، وهو ماسبق بيانه، بل وبعد إنتهاء الأزمة، يؤكد الملك ولاءه للموقف البريطانى، ففى لقائه بالمندوب السامى فى ٨ مايو ١٩٢٨، يصرح بعدم توقيع القانون، فى أى ظرف من الظروف (١٨١) .

ومن جهة أخرى نجد "حزب الاتحاد" المعبر عن السراى، إتخذ موقف التطرف واعتبر وزارة النحاس وزارة التسليم والهزيمة، التى قبلت التدخل البريطانى فى التشريع بقبولها تأجيل مشروع القانون، وطالما حمل على الوزارة صمتها إزاء المطالب البريطانية، ويهدف هذا الموقف المتطرف، والمناقض لموقف الملك إلى عدة أمور : -

* محاولة إظهار الحزب بمظهر شعبى، وأنه معبر عن نبض الجماهير، إخفاءً لدور الملك غير المعلن .

* محاولة إظهار حكومة النحاس، بمظهر غير وطني، لإنقاذ التأييد الشعبي للوفد.

* محاولة دفع حكومة النحاس، للتصادم مع الاحتلال في معركة جديدة، ية لم تماماً، أنها عاجزة على مواجهته، وهو ما يستلزم عن سقوط الحكومة والاتلاف تمهيداً لحكم الشراعية.

ويهدف موقف الملك وحزبه إلى إضعاف وزارة النحاس، أو الوعد بزعامته الجديدة، إزاء هذه الأزمة التي تترتب عليها تعميق الشكوك بين النحاس والحكومة البريطانية من ناحية، وزيادة التقارب بين السراي والاشجليز، باعتباره أداة السلطة البريطانية في تنفيذ أهدافها، وضد حكومة الوفد من ناحية أخرى، بل أن تفكير الملك في إقالة النحاس، راجع إلى اقتناعه بأنه سيكون مضطراً تحت ضغط المتطرفين، لإجلاء قانون الاجتماعات في نوفمبر القادم، وهو ما يترتب عليه حدوث أزمة شديدة مع بريطانيا، الأمر الذي يجب أن يتجنبه، وبالتالي فالأمر يتطلب ألا يسمح للوفد بتقوية مركزه من الآن حتى نوفمبر، فبقاء في السلطة يجعله في موقف متميز بالنسبة لانتخابات الشيوخ وتعيين أتباعه، يضاف إلى ذلك أن الملك كان قلقاً من الكفاح الدستوري بينه وبين الوفد، الذي ارتفع مركزه، والذي سيحاول أن يحرم الملك من سلطاته (١٨٢).

وهو ما يتوافق مع الرغبة البريطانية، وقد كشف ذلك مكرم عبيد، في خطبته بعد عام من الأزمة، إذ وصلت برقية من لندن في أواخر أيام حكومة النحاس، تؤكد أن أيام الوزارة، أصبحت معدودة، وأنها ستقال قريباً وأن الأولى بالنحاس، أن يسحب نهائياً قانون الاجتماعات، ولا يصمم على إعادة

النظر فيه في نوفمبر القادم، وكان الرد على البرقية بالسلب، فالوزارة والبرلمان، مصممان على نظره في الدورة البرلمانية القادمة، وبعد يومين سقطت الوزارة^(١٨٣)، فلقد صرح بعض كبار الانجليز لبعض كبار المصريين، بأنه إذا لم يسحب قانون الاجتماعات، فسوف يعطل البرلمان سنتين أو ثلاثاً^(١٨٤)، ويعنى ذلك إبعاد الوفد عن السلطة، وهو ما حدث .

كما رأى الملك أن استمرار الائتلاف، يعنى استمرار الحياة النيابية، وتطبيق أحكام الدستور، وهو ما يحول دون تدخله المباشر في الحكم والإنفاد به، فكان يترقب الفرصة للإطاحة بالائتلاف والدستور، أو على الأقل تعطيله، وهو يعلم تمام العلم، أن الحكومة البريطانية لاتعترض على تصرفه في هذا الشأن^(١٨٥)، فلقد اتضح للمندوب السامى، بعد رفض مشروع المعاهدة، عدم صلاحية النظام البرلماني، وأصبح حل البرلمان وتعديل قانون الانتخاب، أمراً أكثر إلحاحاً^(١٨٦) .

أما الحزب الوطنى، فموقفه كان واضحاً منذ البداية، واتسم بالتطرف ولكنه كان حزب أقلية، ليس له قواعد شعبية، لأنه لم يطرح البديل المقنع، للتحرك الوطنى فى سبيل الاستقلال "لامفاوضة إلا بعد الجلاء" فهو يرفض المفاوضة ، دون اختيار طريق آخر، وبالتالي أصبح يلعب دوراً سلبياً فى الحركة الوطنية المصرية، وهو شديد العداء للانجليز^(١٨٧) ، فضلاً عن عداوته للوفد واستمراريته^(١٨٨) .

أما الأحرار الدستوريون، فما لبثوا بعد فترة، أن اتخذوا موقفاً متطرفاً،

وصاروا فى صحيفتهم يتحدثون عن ضعف وزارة النحاس، واستسلامها وتراجعها المخزى، وشكرها للحكومة البريطانية على تمسكها بإنذارها، تقديراً منها لروح المسألة التى أبدتها (١٨٩)، ويبدو أن "محمد محمود"، لم يكن على رأى الوفد فى أزمة قانون الاجتماعات - وهو مايقوله هيكل أحد أقطاب الحزب - إذ كان من رأيه "ألا تتعرض مصر لأزمة بسبب هذا الموضوع ومادام سعد باشا قد أثر، حين رياسته لمجلس النواب، إبقاء القانون معروضاً على مجلس الشيوخ، لا ينظره ولا يحركه، فلتصنع وزارة النحاس باشا، ماصنع سعد، ولترك القانون حيث هو بمجلس الشيوخ، وبذلك تتفادى الأزمة، ولقد بدأ هذا الاختلاف فى وجهة النظر بين النحاس باشا ومحمد محمود باشا، بعد أسابيع معدودة من تأليف الوزارة، وأيقن كثيرون من المتبعين مجرى الأمور عن كثب، أن الاختلاف قد يؤدى إلى نتائج بعيدة الأثر فى حياة البلاد السياسية" (١٩٠).

وهو ما يؤكد "مكرم عبيد" بعد عام من الأزمة حيث نفى أن قرارات المجلس، بالنسبة لقانون الاجتماع كانت بالإجماع، إذ اعترف له "محمد محمود"، بأنه يخالف الوفد رأيه فى هذه القضية بل وأخبر الانجليز بذلك، وقال لمكرم "انتم عايزين تخربوا البلد علشان قانون الاجتماعات" فرد عليه "كلا المسألة مسألة دستور" (١٩١).

كما نفت "السياسة" كذلك الإجماع الوزارى أثناء الأزمة، فقد أطيح باقتراح خشبة باشا أول الأزمة، عندما طلب عرض القانون على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة، حتى إذا أقرته، سرى على المصريين والأجانب،

ولا يكون لبريطانيا وجه للاحتجاج، ولا عيب في ذلك، فقد حصل هذا التصرف في قوانين غير قانون الاجتماعات، وقد رفض النحاس ووليم هذا الاقتراح و"سارا في خطتهما الأولى خطة البطولة المصطنعة، حتى صدمتا صدمتهما الأخيرة" (١٩٢)، وبشكل عام يعتبر هيكل، أن هذه الأزمة من أولها لآخرها دليلاً على قصر نظر مدهش، وتفريط آخر الأمر، في كرامة البلاد، بخطاب الشكر على الحل السعيد الذي إنتهت إليه الأزمة (١٩٣).

وتكاد تجمع المصادر، على أن اتفاقاً بين الحكومة البريطانية والقصر والأحرار، على فض الائتلاف، والإطاحة بحكومة النحاس، ولهذا كان الأحرار هم أبطال الانقلاب الثاني على الدستور (١٩٤)، فلقد اهتبل محمد محمود فرصة تأزم الوزارة النحاسية، وبدأ تحركاته صوب القصر تارة ، والمندوب السامي تارة أخرى، يعرض خدماته ويطلب تعضيد اللورد لويد، وصارح الملك محمد محمود برغبته بإقالة الوزارة وإسنادها له، ووافق محمد محمود على أن يحل البرلمان، عندما يرفض تأييده (١٩٥)، وأكد مصطفى النحاس في خطبته في ذكرى سعد في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ ، بأن محمد محمود قد قدم إستقالته، لأنه كان يعلم أن اللورد لويد لم يكن راضياً عن هذا الحل، وأنه كان مصمماً على إقالة الوزارة، وبواسطة نفر من المصريين يفاخرون بأنهم كانوا يعملون مع سعد، أعضاء في الوفد (١٩٦).

فماذا يمكن أن تفعله وزارة النحاس، إزاء الأزمة الخاصة بهذا القانون وقتذاك، وسط هذه القوى المتربصة بالوفد؟، فقد أوضح "أحمد ماهر" أن الملك في حالة رفض الوزارة الشعبية الحاضرة للإنتذار البريطاني، وعدم الأخذ بالحل

الذى عرضته بريطانيا، سيشكل وزارة جديدة ولو غير دستورية تتولى الحكم فى البلاد، ومن الطبيعى أن هذه الوزارة لن تنال ثقة المجلس ويترتب على ذلك تعطيل الحكم النيابى، وهو ما حصلت عليه مصر بعد جهادها الشاق انطويل (١٩٧).

ومن ناحية أخرى، فقد ساندت بريطانيا الائتلاف، أملاً فى عقد معاهدة، تحدد العلاقات بينها وبين مصر، وعندما فشلت فى ذلك، سعت إلى إنهاء الائتلاف برياسة النحاس - الذى حملته مسئولية رفض المعاهدة - وطرده من الحكم، حتى تصبح يدها مطلقة تتصرف فى أمور البلاد كما تشاء، فى ظل انقلاب دستورى آخر، وهكذا نجدها تطلق يد القصر من جديد، للإطاحة بالائتلاف أولاً، ثم بالحياة الدستورية مستخدمة هذه المرة، الأحرار الدستوريين (١٩٨).

وهذا التوافق بين القصر والانجليز، أوضحه لويد فى معرض إشارته للتطورات منذ أزمة قانون الاجتماعات، وموقف النحاس المعلن فى العداء للانجليز فى عدد من المسائل، التى تؤثر على المصالح البريطانية، فأوصى باتباع سياسة، لا تؤدى إلى منع الملك من إتخاذ أية خطوات، يراها ضرورية لوقف الوفد عند حده، قبل أن يصبح فى موقف يملى معه شروطه مع الملك، ومن ثم "يحشد لنا فى ظرف كهذا، معارضة لن نستطيع التغلب عليها، إلا باستخدام قوة عسكرية ضخمة" (١٩٩).

فضلاً عن ذلك، فإن مدى الخطر الذى سيبدو من جانب الإنجليز، فى

حالة رفض الإنذار، غير معروف مداه، فقد يقدم الانجليز على احتلال الجمارك، وعلى تعيين بوليس بريطاني في المحافظات والثغور، وعلى إعادة منصب المستشار الداخلى .. وكل ذلك يرجع بمصر إلى الورد (٢٠٠)، وكان احتلال جمرك الاسكندرية، أمراً مثاراً تناولته الوثائق البريطانية، أثناء الأزمة وقد سبق بيانه. يضاف إلى ذلك وجود بعض المصريين، المرضى النفوس على رفوف المستورزين، مما يتيح لبريطانيا استخدام سياسة التهديد والعنف (٢٠١)، إزاء الحركة الوطنية المصرية .

فهل كانت أية وزارة أخرى، فى هذه الظروف الصعبة تستطيع أن تفعل أكثر من ذلك؟ ولايهدف الباحث من التقييم السابق، لقرار حكومة النحاس الأولى - بتأجيل النظر فى المشروع إلى الدورة البرلمانية القادمة - إلى تبجيل هذا القرار، ولكنه من وجهة نظره أنه القرار الممكن فى تلك الظروف الصعبة، وبصورة لائقة ، ترضى الكرامة الوطنية إلى حد ما، وماكانت حكومة أخرى لأى حزب آخر غير الوفد، تستطيع أن تصل إلى مثل هذا القرار، أو أفضل منه، كما يرى الباحث من ناحية أخرى أن موقف الأحزاب المعارضة المصرية، إزاء الأزمة وتطوراتها هو نوع من المزايدة السياسية، التى أضرت بالقضية إلى حد كبير، وعرقلت المسيرة الوطنية ضد بريطانيا .

فإذا كانت هذه الأزمة ترجع فى أصولها إلى الوضع السياسى الذى فرضته بريطانيا على مصر، بمقتضى تصريح فبراير ١٩٢٢ وتحفظاته الأربعة والتى ستتناولها المفاوضات المقبلة بالبحث، وبمعنى آخر تكون هذه التحفظات أداة ضغط على مصر، لقبول صياغة معاهدة ترضاه بريطانيا، وطالما لم تصل المفاوضات المصرية البريطانية سواء على يد سعد زغلول أم عبد الحالى ثروت،

إلى الهدف الذى ترجوه السياسة البريطانية، فليبق الوضع على ما هو عليه
بمقتضى التصريح بل وبمقتضى ماحوته إنذارات اللتى إلى سعد زغلول من
نقاط تتعلق بالتنفيذ البريطانى .

فلقد أدى تطوع أحزاب الأقلية إلى السلطة وعدم إقتناعها بدورها فى
المعارضة - والمعارضة قادرة على توجيه دفة أمور البلاد، فى الحكم الديمقراطى
السليم، وتدعيم الديمقراطية هو تدعيم للمعارضة - إلى تطلعها إلى القوى
المؤثرة سواء الانجليز أو السراى أو كلاهما لتحقيق أهدافها، وهو ما جعلها
تتخذ مواقف معارضة للحركة الديمقراطية المصرية بزعامة الوفد فى تلك
الحقبة التاريخية، أو تسلك مسلك المناورة والمزايدة فى بعض القضايا، وكلا
الاتجاهين عقبية أمام الحركة الوطنية، فى كفاحها من أجل الدستور والاستقلال.

وهكذا كان على أحزاب المعارضة، أن تفهم حقيقة دورها فى الحركة
الديمقراطية المصرية، وأن تقف بجانب الحركة الجماهيرية، والمطالب الوطنية
والدستورية - وإن لم تتمتع بالأغلبية الشعبية - وهو ما يؤدى إلى تعاظم
قوتها واتساع قاعدتها الشعبية وبالتالي تأثيرها فى الحياة السياسية المصرية.

إن الإتفاق على الأهداف الوطنية والدستورية، يجب أن يكون قاسماً
مشتركاً بين كافة الأحزاب، سواء صاحبة الأغلبية أم الأقلية، ويكون الاختلاف
بينها، على أساليب تحقيق هذه الأهداف، بدلاً من المزايدة والمناورة وصولاً إلى
السلطة، وهو ما حدث فى هذه الأزمة، فكانت النتيجة أن فشلت الأحزاب
المصرية جميعاً، سواء الوفد أم أحزاب الأقلية حين تولت السلطة، فى إلغاء هذا
القانون، فاستمر سناً مسلطاً على رقاب المصريين حتى ثورة ١٩٥٢ (٢٠٢).

هوامش الفصل الثالث

- (١) سامى أبو النور : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .
- (٢) F. O. 407/206 No. 299, Chamberlain - Lloyd, Foreign-office, March 2, 1928 .
- (٣) سامى أبو النور : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .
- (٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٦٣ ، ٦٦٤ .
- أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .
- (٥) ماريوس كامل ديب : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .
- (٦) F. O. 407/206 No. 47, Lloyd-Chamberlain, Cairo, March 16, 1928 .
- (٧) F. O. 407/206 No.50, Chamberlain-Lloyd, Foreign-office, March 18, 1928 .
- (٨) F. O. 407/206 No. 53, Lloyd-Chamberlain, Cairo, March 19, 1928 .
- (٩) مضابط مجلس النواب، الجلسة الثامنة والثلاثين، ١٩ مارس ١٩٢٨ ، ص ٥٥٢ .
- F. O. 407/206 No. 62, Lloyd-Chamberlain, Cairo, March 23, 1928 .
- الأخبار ، السياسة ٢٠ مارس ١٩٢٨ .
- أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .
- (١٠) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .
- (١١) مضابط مجلس النواب : نفس الجلسة ، ص ٥٥٦ .
- Berque , op. cit., p. 397 . (١٢)

(١٣) كوكب الشرق ٢٨ مارس ١٩٢٨ .

(١٤) F.O. 407/206 enclosure in No. 73, Lloyd-Chamberlain, Cairo, April 4, 1928 .

(١٥) كوكب الشرق ٢٧ ، ٣١ مارس ١٩٢٨ .

(١٦) نفس المصدر ٢١ مارس ١٩٢٨ .

، عباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم ،
ص ٣٩٨ .

(١٧) Lloyd, op. cit., p. 271 .

(١٨) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ . ،

Lloyd, op. cit., p. 271.

(١٩) الاتحاد ٢٨ مارس ١٩٢٨ .

(٢٠) F.O. 407/206 No. 63, Lloyd-Chamberlain, Cairo, April 2, 1928, p. 97 .

(٢١) الأخبار ١٧ مارس ١٩٢٨ .

(٢٢) F.O. 407/206 No. 63, op. cit., p. 96 .

(٢٣) Ibid, p. 97 .

، ماريوس كامل ديب : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٢٤) F.O. 407/206 No. 242, op. cit.

(٢٥) محمد شفيق غريال : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

، على شلبي ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

، عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٣٣ - ٣٥ .

، أحمد شفيق : المرجع السابق : ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

، عباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم،
ص ٣٩٧ .

، الاتحاد، السياسة، الأخبار ٥ أبريل، كوكب الشرق ٦
أبريل ١٩٢٨ .

(٢٦) أحمد شفيق : المرجع السابق، ص ٣٤٠ - ٣٤٣ .
، الأخبار ٣ أبريل ، كوكب الشرق، السياسة ٤ أبريل
١٩٢٨ .

(٢٧) كوكب الشرق ٥ أبريل ١٩٢٨ .
(٢٨) على شلبي ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ٨٥ .
(٢٩) محمد شفيق غريال : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .
(٣٠) نجوى كامل : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .
(٣١) كوكب الشرق ٣ أبريل ١٩٢٨ .
(٣٢) F. O. 407/206 No. 63, op. cit., p. 97 .
(٣٣) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .
(٣٤) Berque, op. cit., p. 400 .
(٣٥) loc. cit.

، محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .
(٣٦) محمد نبيه بيومي : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .
(٣٧) الاتحاد ٣ أبريل ١٩٢٨ .
(٣٨) نجوى كامل : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .
، أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ .
، السياسة ٢ أبريل ١٩٢٨ .

- (٣٩) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .
، الاتحاد ٢ أبريل ١٩٢٨ .
(٤٠) السياسة ٣ أبريل ١٩٢٨ .
(٤١) نفس المصدر ٦ أبريل ١٩٢٨ .
(٤٢) الاتحاد ٤ أبريل ١٩٢٨ .
(٤٣) نجوى كامل : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .
(٤٤) كوكب الشرق ٢٢ أبريل ١٩٢٨ .
(٤٥) السياسة ٤ أبريل ١٩٢٨ .
(٤٦) نفس المصدر والتاريخ .
(٤٧) الأخبار ٣ أبريل ١٩٢٨ .
(٤٨) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .
(٤٩) الاتحاد ٥ أبريل ١٩٢٨ .
(٥٠) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٣٦ .
، محمد نبيه بيومي : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .
، محمد شفيق غريال : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .
، أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .
، ماريوس كامل ديب : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .
، الاتحاد ، الأخبار ٥ أبريل ، السياسة ، كوكب الشرق ٦
أبريل ١٩٢٨ .

F.O. 407/206 No. 64, Chamberlain-Lloyd, ,

Foreign office, April 3, 1928.

F.O. 407/206 No. 66, Chamberlain-Lloyd, Foreign office, (٥١)

April 4, 1928 .

- (٥٢) على شلبى ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ٨٥ .
(٥٣) محمد شفيق غريال : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .
(٥٤) مضابط مجلس النواب : الجلسة الثالثة والأربعين ، ٥ أبريل ١٩٢٨ ،
ص ٦٢٥ ، ٦٢٦ .

- ، عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .
، على شلبى ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ٨٥ .
، عباس حافظ : المرجع السابق ، ص ٣٩٨ .
، السياسة ٦ أبريل ، كوكب الشرق ، الأخبار ، الاتحاد ٧
أبريل ١٩٢٨ ..

F.O. 407/206 No. 87, Lloyd-Chamberlain,
Cairo, April 19, 1928, enclosure : Memorandum,
respecting the Egyptian Press April 5 to 18,
1928, p. 142 .

- (٥٥) السياسة ٦ أبريل ١٩٢٨ .
(٥٦) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .
، الأخبار ٥ أبريل ١٩٢٨ .
(٥٧) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٣٨ .
(٥٨) F.O. 407/206 No. 87, op. cit., enclosure, p. 141.
(٥٩) loc. cit.
(٦٠) كوكب الشرق ١٤ أبريل ١٩٢٨ .
(٦١) نفس المصدر ٤ أبريل ١٩٢٨ .
(٦٢) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ .
(٦٣) F.O. 407/206 No. 87, op. cit., enclosure .
(٦٤) الاتحاد ٧ أبريل ١٩٢٨ .

- (٦٥) نفس المصدر ٨ أبريل ١٩٢٨ .
- (٦٦) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٥٥ .
- ، السياسة ٩ ، ١٢ أبريل ١٩٢٨ .
- (٦٧) كوكب الشرق ١١ أبريل ١٩٢٨ .
- (٦٨) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٨٣ .
- (٦٩) الأخبار ١٤ أبريل ١٩٢٨ .
- (٧٠) نفس المصدر ١١ أبريل ١٩٢٨ .
- (٧١) نفس المصدر ١٤ أبريل ١٩٢٨ .
- (٧٢) وثائق عابدين: محفظة رقم ٤ ، تقارير أمن ١٩٢٨ ، تقرير رقم ٤٧١ سرى
سياسى من حكامدار بوليس مصر لحضرة صاحب المعالي كبير
الأمناء لحضرة صاحب الجلالة الملك فى ١٩/٤/١٩٢٨ .
- (٧٣) كوكب الشرق ١٢ أبريل ١٩٢٨ .
- (٧٤) نفس المصدر والتاريخ .
- (٧٥) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .
- (٧٦) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٧١ .
- F.O. 407/206 No. 68, Lloyd-Chamberlain, Cairo, April 6, (٧٧)
1928 .
- F.O. 407/206 No. 69, Lloyd-Chamberlain, Cairo, April 7, (٧٨)
1928 .
- F.O. 407/206 No. 70, Lloyd-Chamberlain, Cairo, April 7, (٧٩)
1928 .
- F.O. 407/206 No. 71, Lloyd-Chamberlain, Cairo, April 9, (٨٠)
1928 .

F.O. 407/206 No. 86, Lloyd-Chamberlain, Cairo, April (٨١)
18, 1928. enclosure (Keown Boyd-Lloyd) .

، محسن محمد : المرجع السابق، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

F. O. 407/206 No. 82, op. cit., enclosure, (٨٢)

F. O. 407/206 No. 72, Lloyd-Chamberlain, Cairo, April (٨٣)
14, 1928 .

(٨٤) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٤٩ .

(٨٥) الاتحاد ١٨ ، ١٩ أبريل ١٩٢٨ .

(٨٦) نفس المصدر ٢٣ أبريل ١٩٢٨ .

(٨٧) الأخبار ١٨ أبريل ١٩٢٨ .

(٨٨) وثائق عابدين تقارير الأمن عام ١٩٢٨ ، محفظة رقم ٤ تقرير سرى رقم ٤٧٤

سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر لحضرة صاحب المعالي

كبير الأمناء لحضرة صاحب الجلالة الملك فى ١٩٢٨/٤/٢١ .

(٨٩) السياسة ١٦ أبريل ١٩٢٨ .

(٩٠) كوكب الشرق ٢٢ أبريل ١٩٢٨ .

(٩١) نفس المصدر ٢٥ أبريل ١٩٢٨ .

F. O. 407/206 No. 72, op. cit. (٩٢)

Ibid . (٩٣)

، عفاف لطفى السيد: المرجع السابق ، ص ١٦٠ ، ١٦١ .

، جلال يحيى، خالد نعيم : الوفد المصرى ١٩١٩ -

١٩٥٢، ص ٢٧٧ .

F. O. 407/206 No. 75, Chamberlain-Lloyd, Foreign- (٩٤)
Office, April 16 , 1928 .

F. O. 407/206 No. 78, Lloyd- Chamberlain, Cairo, April (٩٥)
17, 1928 .

F. O. 407/206 No. 77, Lloyd-Chamberlain, Cairo, April (٩٦)
17, 1928 .

F.O. 407/206 No. 79, Chamberlain-Lloyd, Foreign- (٩٧)
office, April 18, 1928 .

(٩٨) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٩٩) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٧١ .

(١٠٠) نجوى كامل : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

F. O. 407/206 No. 103, op. cit . (١٠١)

(١٠٢) الأخبار ٢٨ أبريل ١٩٢٨ .

(١٠٣) نفس المصدر ٢٥ أبريل ١٩٢٨ .

(١٠٤) نفس المصدر ٢٣ أبريل ١٩٢٨ .

(١٠٥) نفس المصدر ٢٨ أبريل ١٩٢٨ .

(١٠٦) نفس المصدر ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ أبريل ١٩٢٨ .

(١٠٧) كوكب الشرق ٢٤ أبريل ١٩٢٨ .

F.O. 407/206 No. 84, Lloyd-Chamberlain, Cairo, April (١٠٨)
27, 1928 .

(١٠٩) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٧١ .

* وهو الدستوري الوحيد الذى احتج على التدخل البريطانى لإكراه
مصر على أن تبرم عهداً لا يتفق مع استقلالها وكرامتها (أحمد زكريا
الشلق المرجع السابق، ص ١٦٩) .

(١١٠) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٦٨ - ٣٧٣ .

F.O. 407/206 No. 103, op. cit., enclosure . (١١١)

(١١٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٧٣ - ٣٨٠ .

، الأخبار ، السياسة ٢٨ أبريل ، كوكب الشرق ٣٠ أبريل

. ١٩٢٨

F.O. 407/206, No. 89, Lloyd-Chamberlain, Cairo, April (١١٣)
29, 1928, p. 144 .

Lloyd, op. cit., p. 272. (١١٤)

F.O. 407/206 No. 89, op. cit., p. 145. (١١٥)

F. O. 407/206 No. 90, Extracts from pariliamentary (١١٦)
debates of April 30, 1928 . ,

Lloyd, op. cit., p. 272 . ,

، إقبال شاه : فؤاد الأول ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ١٩٠ .

، الرافعى : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

، مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .

، محمد فريد عبد المجيد حشيش : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

، أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٤٠١ ، ٤٠٢ .

، نجوى كامل : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

، عباس حافظ : المرجع السابق ، ص ٣٩٨ .

، الأخبار ، الاتحاد ، السياسة أول مايو ، كوكب الشرق ٢

مايو ١٩٢٨ .

Berque, op. cit., p. 400 . (١١٧)

(١١٨) الأخبار ٢٩ ، ٣٠ أبريل ١٩٢٨ .

(١١٩) الاتحاد ٣٠ أبريل ١٩٢٨ .

- (١٢٠) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٧٢ .
- ، محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
- (١٢١) محمد نبيه بيومي : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .
- (١٢٢) مضابط مجلس النواب : الجلسة الرابعة والخمسين ، ٣٠ أبريل ١٩٢٨ ، ص ٨٥٩ ، ٨٦٠ .
- (١٢٣) F.O. 407/206 No. 93, Lloyd-Chamberlain, Cairo, May I, 1928, p. 149 .
- (١٢٤) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٤١٣ ، ٤١٤ .
- ، محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .
- (١٢٥) كوكب الشرق ٢ مايو ١٩٢٨ .
- (١٢٦) السياسة أول مايو ١٩٢٨ .
- (١٢٧) كوكب الشرق ٢ مايو ١٩٢٨ .
- (١٢٨) F.O. 407/206 No. 93, op. cit., p. 149 .
- (١٢٩) F.O. 407/206 No. 94, Chamberlain-Lloyd, Foreign - office, May I, 1928 .
- (١٣٠) F.O. 407/206 No. 102, Lloyd-Chamberlain, Cairo, May 2, 1928 .
- ، أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٤٠٣ - ٤٠٦ .
- ، محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٧١ .
- ، عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٧٣ .
- ، الراقى : المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٤١ .
- ، على شلبى ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ٨٦ ، ٨٧ .
- ، عباس حافظ : المرجع السابق ، ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ .
- ، السياسة ، الاتحاد ، الأخبار ٣ مايو .
- ، كوكب الشرق ٤ مايو ١٩٢٨ .

- (١٣١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٧٣ .
- ، محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .
- ، عباس حافظ : المرجع السابق ، ص ٤٠٢ .
- Lloyd, op. cit., p. 273 .
- (١٣٢) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ - ٢٧٧ .
- (١٣٣) Lloyd, op. cit., p. 273 .
- (١٣٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٧٤ .
- ، على شلبي ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ٨٨ .
- (١٣٥) محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .
- (١٣٦) Marlow, Anglo-Egyptian relation, 1800-1956 Second edition, p. 281 .
- (١٣٧) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٤٠٦ - ٤٠٨ .
- ، محسن محمد : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
- ، الأخبار ، السياسة ، الاتحاد ، الأهرام ٣ مايو ، كوكب الشرق ٤ مايو ١٩٢٨ .
- (١٣٨) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٤٠٩ .
- ، البلاغ ٢ مايو ١٩٢٨ .
- (١٣٩) F.O. 407/206 No. 107, Lloyd-Chamberlain, Cairo, May 8, 1928 enclosure .
- (١٤٠) كوكب الشرق ٥ مايو ١٩٢٨ .
- (١٤١) F.O. 407/206 No. 107, op. cit., enclosure.
- (١٤٢) كوكب الشرق ٨ مايو ١٩٢٨ .
- (١٤٣) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٤١٥ ، ٤١٦ .

F.O. 407/206 No. 103, op. cit., enclosure (Memorandum respecting the Egyptian press April 19 to May 2, 1928).

(١٤٥) الاتحاد ١ ، ٣ مايو ١٩٢٨ .

F.O. 407/206 No. 107, op. cit., enclosure. (١٤٦)

(١٤٧) الاتحاد ٣ مايو ١٩٢٨ .

(١٤٨) الأخبار ٢ مايو ١٩٢٨ .

(١٤٩) نفس المصدر ٣ مايو ١٩٢٨ .

(١٥٠) نفس المصدر ٦ مايو ١٩٢٨ .

F.O. 407/206 No. 103, op. cit., enclosure. (١٥١)

(١٥٢) الأخبار ٢ مايو ١٩٢٨ .

(١٥٣) وثائق عاهدين : تقارير الأمن المصرية ١٩٢٨ محفظة رقم ٤ تقرير

أمن ٥٢١ سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر إلى حضرة صاحب

المعالى الكبير الأمراء لحضرة صاحب الجلالة الملك بتاريخ ٤ مايو

١٩٢٨ .

(١٥٤) الأخبار ٩ ، ١٥ مايو ١٩٢٨ .

(١٥٥) نفس المصدر ٣ مايو ١٩٢٨ .

F. O. 407/206 No. 107, op. cit., enclosure . (١٥٦)

(١٥٧) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٤١ .

(١٥٨) كوكب الشرق ٣ مايو ١٩٢٨ .

(١٥٩) نفس المصدر والتاريخ .

(١٦٠) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٤١٢ .

، السياسة ٣ مايو ١٩٢٨ .

F.O. 407/206 No. 107, op. cit., enclosure . (١٦١)

(١٦٢) محمد نبيه بيومى : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(١٦٣) الأخبار ١٢ مايو ١٩٢٨ .

(١٦٤) السياسة ٦ مايو ١٩٢٨ .

(١٦٥) الاتحاد ٥ مايو ١٩٢٨ .

(١٦٦) السياسة ٢ مايو ١٩٢٨ .

(١٦٧) نفس المصدر ٣ مايو ١٩٢٨ .

(١٦٨) كوكب الشرق ٣ مايو ١٩٢٨ .

F.O. 407/206 No. 99, Sir R. Graham to sir Austen (١٦٩)

Chamberlain, Rome, May I, 1928 .

(١٧٠) السياسة ١ ، ٤ مايو ١٩٢٨ .

F.O. 407/206 No. 96, Lloyd-Chamberlain, Cairo, May (١٧١)

4, 1928 .

(١٧٢) مضابط مجلس النواب، الجلسة الحادية والستون ١٤ مايو ١٩٢٨ ،

ص ٩٧٨ .

(١٧٣) نفس المصدر والجلسة، ص ٩٧٨ ، ٩٧٩ .

(١٧٤) نفس المصدر والجلسة ، ص ٩٧٩ ، ٩٨٠ .

F.O. 407/206 No. 115, Lloyd-Chamberlain, Cairo, May

19, 1928 p.p. 172, 173 .

(١٧٥) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

(١٧٦) كوكب الشرق ، الاتحاد ١٢ مايو ١٩٢٨ .

(١٧٧) الاتحاد ١٣ مايو ١٩٢٨ .

Richmond, D .C. B., Epypt 1798-1952, Her advance (١٧٨)

towards a modern identity, london, 1977, p. 192 .

- (١٧٩) مزيد من التفاصيل راجع عاصم محروس : المرجع السابق .
- (١٨٠) إقبال شاه : المرجع السابق ، ص ١٨٨ .
- (١٨١) F. O. 407/206 No. 100, Lloyd-Chamberlain, Cairo, May 8, 1928 .
- (١٨٢) F.O. 407/206 No. 110, Lloyd-Chamberlain, Cairo, May 9, 1928 .
- ، ماريوس كامل ديب : المرجع السابق، ص ١٠٥ .
- (١٨٣) أحمد شفيق : الحولية السادسة ، ص ٨٣٩ ، ٨٤٠ .
- (١٨٤) عباس حافظ : المرجع السابق ، ص ٣٩٩ .
- (١٨٥) على شلبى ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ٨٨ .
- ، عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٤٥ .
- (١٨٦) ماريوس كامل ديب : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .
- (١٨٧) يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٧٨ ، ٧٩ .
- (١٨٨) يونان لبيب رزق : الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، ص ١٤٧ .
- (١٨٩) السياسة ٢١ يونيو ١٩٢٨ .
- (١٩٠) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .
- (١٩١) أحمد شفيق : الحولية السادسة، ص ٨٤٩ ، ٨٥٠ .
- (١٩٢) نفس المرجع ، ص ٨٧٣ .
- (١٩٣) نفس المرجع ، ص ٨٧٢ ، ٨٧٣ .
- (١٩٤) على شلبى ، مصطفى النحاس : المرجع السابق ، ص ٨٧ ، ٨٨ .
- (١٩٥) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .
- (١٩٦) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٧٣٨ .

- (١٩٧) كوكب الشرق ٢ مايو ١٩٢٨ .
- (١٩٨) على شلبى، مصطفى النحاس : المرجع السابق، ص ٨٧ ، ٨٨ .
- (١٩٩) ماريوس كامل ديب : المرجع السابق ، ص ١٠٥ .
- (٢٠٠) كوكب الشرق ٢ مايو ١٩٢٨ .
- (٢٠١) نفس المصدر ٣ مايو ١٩٢٨ .
- (٢٠٢) الوقائع المصرية : عدد ٤٤ في ٦ يونيو ١٩٥٥ ، قرار وزير الداخلية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٥ .

«مصادر الدراسة»

أولاً : المصادر العربية :

أ - وثائق غير منشورة :

١ - وثائق عابدين، تقارير الأمن المصرية، ١٩٢٨، دار الوثائق .

ب - وثائق منشورة :

١ - الأهرام : ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٩ .

٢ - مضابط مجلس النواب ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ - ١٩٢٨ .

٣ - مضابط مجلس الشيوخ ١٩٢٤ .

٤ - محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر، الجزء

الخامس، مطبعة دار الكتب المصرية،

القاهرة ١٩٣٩.

٥ - : تاريخ الحياة النيابية في مصر، الجزء

السادس، مطبعة دار الكتب المصرية،

القاهرة ١٩٣٩ .

٦ - الوقائع المصرية .

ج - الدراسات والبحوث العربية :

١ - أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ، العدد الثالث من سلسلة كتاب

روز اليوسف .

٢ - أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى،

الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٢٨ .

٣ - : حوليات مصر السياسية، الحولية الخامسة،

الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٣٠ .

٤ - : حوليات مصر السياسية، الحولية السادسة،

الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٣١ .

- ٥ - أحمد زكريا الشلق (دكتور): حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣ الطبعة الأولى ، دار المعارف ١٩٨٢.
- ٦ - إقبال شاه : فؤاد الأول ، القاهرة ١٩٣٩ .
- ٧ - جلال يحيى ، خالد نعيم (دكتور) : الوفد المصرى ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٤ .
- ٨ - حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ، ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، الأهرام ١٩٨٢ .
- ٩ - سامى أبو النور (دكتور) : دور القصر فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٨٥ .
- ١٠ - صلاح زكى : الفكر الديمقراطى والحياة النيابية فى مصر، كتب سياسية، العدد الخامس ، القاهرة ١٩٧٧ .
- ١١ - طارق البشرى : دراسات فى الديمقراطية المصرية، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٧ .
- ١٢ - عاصم محروس عبد المطلب (دكتور) : رئاسة الوزارة وسعد زغلول، مطبعة السفير الاسكندرية ١٩٨٦ .
- ١٣ - عباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم ، مطبعة مصر ١٩٣٦ .
- ١٤ - عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية، دار الشروق .
- ١٥ - عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ الجزء الأول ، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦٩ .
- ١٦ - : فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٤٧ .
- ١٧ - : فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثانى، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٧ .

- ١٨ - عبد العظيم رمضان (دكتور) : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٩ - ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٩ - : الفكر الثورى في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، مكتبة مديولى ١٩٨١ .
- ٢٠ - عبد الله محمد عزباوى (دكتور) : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ . رسالة ماجستير غير منشورة، آداب عين شمس ١٩٧٠ .
- ٢١ - عفاف لطفى السيد (دكتور) : تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨١ .
- ٢٢ - على شلبى، مصطفى النحاس جبر (دكتور) : الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٨١ .
- ٢٣ - مارسيل كولب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب مكتبة مديولى ، القاهرة .
- ٢٤ - ماريوس كامل ديب : الوفد وخصومه، الطبعة العربية الأولى، ١٩٨٧ .
- ٢٥ - محسن محمد : الشيطان، دار المعارف ١٩٨٢ .
- ٢٦ - محمد إبراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب ، ١٩٢٧ .
- ٢٧ - محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧ .
- ٢٨ - محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٢٩ - محمد السعيد إدريس : حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٩ .

٣. - محمد سيد الكيلانى : السلطان حسين كامل ، القاهرة ١٩٦٣ .
- ٣١ - محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، الجزء الأول، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢ .
- ٣٢ - محمد عبد اللطيف عبد الحفيظ : المعارضة فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب الزقازيق ١٩٨٦ .
- ٣٣ - محمد فريد عبد المجيد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب عين شمس ١٩٧٠ .
- ٣٤ - محمد كامل سليم : أزمة الوفد الكبرى، كتاب اليوم، مارس ١٩٧٦ .
- ٣٥ - محمد مصطفى صفوت (دكتور) : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، مكتبة النهضة ١٩٥٩ .
- ٣٦ - مصطفى النحاس جبر (دكتور) : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٧٥ .
- ٣٧ - : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ - ١٩٣٦، القاهرة ١٩٨٥ .
- ٣٨ - نبيه بيومى عبد الله (دكتور) : الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٨٩ .
- ٣٩ - نجوى كامل : موقف الصحافة الوفدية من القضايا الوطنية، سلسلة تاريخ المصريين رقم (٢٤) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩ .
- ٤٠ - يونان لبيب رزق (دكتور) : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، الأهرام، القاهرة ١٩٧٧ .

٤١ - الأحزاب المصرية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤، القاهرة
١٩٨٤ .

د - الدوريات :

- مصر ١٩٢٣ . الاتحاد ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ .
المحرسة ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ . السياسة ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ .
اللواء المصري ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ . البلاغ ١٩٢٨ .
وادي النيل ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ .
المقطم ١٩٢٣ .
الوطن ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ .
الأهرام ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ .
كوكب الشرق ١٩٢٨ .
الأخبار ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ .
الأنكار ١٩٢٤ .

ثانياً : المصادر الأجنبية :

أ - وثائق غير منشورة .

- 1 - F. O. 407/205 July - December, 1927
2 - F. O. 407/206 January-June, 1928 .

ب - الدراسات المنشورة

- 1 - Berque J, Egypt emperialism and revolution, London.
2 - Richmond, D. C. B., Egypt 1798 - 1952, Her advance towards a modern identity, London, 1977 .
3 - Marlow, John, Anglo-Egyptian relations, 1800-1956, London, 1965 .
4 - Lloyd, G., Egypt since Cromer, vol. II, London 1934.
5 - Vatikiotis, P. J., THE Modern History of Egypt, London, 1969 .

الملاحق

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣

بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات
فى الطرق العمومية

نحن ملك مصر

بما أن حق الاجتماع العام لم تعترف به ولم تنظمه القوانين المصرية بعد،
وبما أنه من الضرورى ومن الملائم الاعتراف بهذا الحق وتقدير حدوده وأحكامه
لكى يتسنى للأهلين الاشتراك فى الحياة العامة للبلاد على وجه هادىء
منتظم،

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر، وبناء
على ماعرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت:

الفصل الأول - فى الاجتماعات العامة

مادة ١ - الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر فى هذا القانون.
مادة ٢ - يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر بذلك
المحافظة أو المديرية، فإذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو
المديرية أخطر سلطة البوليس فى المركز ويكون الإخطار قبل عقد الاجتماع
بثلاثة أيام على الأقل .

وتنقص هذه المدة إلى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع إنتخابياً .

مادة ٣ - يجب أن يكون الإخطار شاملاً لبيان الزمان والمكان
المحددین للاجتماع ولبيان موضوعه، ويجب أن يبين به كذلك إذا كان الغرض
منه محاضرة أو مناقشة عامة أو إذا كان الاجتماع إنتخابياً .

كما يجب أن يتضمن بيان تأليف اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة وذلك استدراكاً للحالة التي لا ينتخب فيها المبتتمعون لجنة .
ويجب أن يوقع على الإخطار من خمسة أو من اثنين إذا كان الاجتماع إنتخابياً من أهل المدينة أو الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع المتوطنين فيها المعروفين بين أهلها بحسن السمعة المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية .
وبين كل من هؤلاء الموقعين في الإخطار اسمه وصفته وصناعته ومحل توطنه .

مادة ٤ - يجوز للمحافظ أو المدير أو لسلطة البوليس في المركز منع الاجتماع إذا رآوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام، بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان والملابسة له أو بأي سبب خطير غير ذلك .

ويبلغ إعلان المنع إلى منظمى الاجتماع أو إلى أحدهم بأسرع ما استطاع وقبل الموعد المضروب للاجتماع بست ساعات على الأقل .
ويعلق هذا الإعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وينشر في الصحف المحلية إذا تيسر ذلك .

ويجوز لمنظمى الاجتماع أن يتظلموا من أمر المنع إلى وزير الداخلية فإذا كان الأمر صادراً من سلطة بوليس المركز فيقدم التظلم إلى المدير، أما الاجتماعات الانتخابية فلا يجوز منعها أبداً .

مادة ٥ - لايجوز عقد الاجتماعات في أماكن العبادة أو في المدارس أو في غيرها من محال الحكومة إلا إذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع لأجلها تتعلق بغاية أو غرض مما خصصت له تلك الأماكن والمحال .
ولايجوز على أية حال أن تمتد هذه الاجتماعات إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلاً إلا بإذن خاص من البوليس .

مادة ٦ - يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الأعضاء على الأقل ، وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته المبينة فى الإخطار وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تحريض على الجرائم .

فإذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الأعضاء المبيينين فى الإخطار .

مادة ٧ - للبوليس دائماً الحق فى حضور الاجتماع لحفظ النظام والأمن ومنع كل انتهاك لحرمة القانون ويكون من حقه أن يختار المكان الذى يستقر فيه .

ويجوز له حل الاجتماع فى الأحوال الآتية :

- (١) إذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو إذا لم تقم اللجنة بوظيفتها ،
- (٢) إذا خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له فى الأخطار ،
- (٣) إذا ألقى فى الاجتماع خطاب أو حدث صياح أو أنشدت أناشيد مما يتضمن الدعوة إلى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى غيره من القوانين ،
- (٤) إذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع ،
- (٥) إذا وقع اضطراب شديد .

مادة ٨ - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع فى مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

- (١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم ،
- (٢) أن يكون قاصراً على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم ،
- (٣) أن يقام الاجتماع فى الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

الفصل الثانى - فى المظاهرات فى الطريق العام

مادة ٩ - تسرى أحكام المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية والفقرتان الأولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرات الأربع الأولى من المادة الرابعة والفقرتان الأولى والثانية (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) من المادة السابعة على كل أنواع الاجتماعات والمواكب والمظاهرات التى تقام أو تسير فى الطرق أو الميادين العامة والتى يكون الغرض منها سياسياً .

ويجوز فى كل حين للسلطات المبينة فى المادة الثانية أن تقرر مكان الاجتماع أو خطة سير الموكب أو المظاهرة على أن تعلن المنظمين بذلك طبقاً لحكم المادة الرابعة .

فإذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تشييع جنازة فإن الإعلان الصادر من السلطة بمنع الموكب أو بتحديد خطة سيره يبلغ إلى القائمين بشؤون الجنازة من أسرة المتوفى .

مادة ١٠ - لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد مالبوليس من الحق فى تفريق كل احتشاد أو تجمع من شأنه أن يجعل الأمن العام فى خطر أو تقييد حقه فى تأمين حرية المرور فى الطرق والميادين العامة.

الفصل الثالث - فى العقوبات والأحكام العامة

- مادة ١١ - الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات التى تقام أو تسير بغير إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لاتزيد على ستة شهور وبغرامة لاتتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس فى اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس لمدة لاتزيد على شهر وبغرامة لاتزيد على عشرين جنيهاً مصرياً أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لاتزيد على سبعة أيام وبغرامة لاتزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصاً عليه فى قانون العقوبات أو فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو فى أى قانون آخر من القوانين المعمول بها .
- مادة ١٢ - لوزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الأحكام التى يقتضيها تنفيذ هذا القانون .
- مادة ١٣ - على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

مشروع قانون عن الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه .

مادة ١ - الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر فى هذا القانون.

مادة ٢ - يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر بذلك
المحافظة أو المديرية، فإذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو
المديرية أخطر سلطة البوليس فى المركز ويكون الإخطار قبل عقد الاجتماع
بثمان وأربعين ساعة على الأقل، وتنقص هذه المدة إلى أربع وعشرين ساعة إذا
كان الاجتماع انتخابياً .

مادة ٣ - يجب أن يكون الإخطار من شخصين على الأقل شاملاً
لبيان الزمان والمكان المحددين للاجتماع ولبيان موضوعه .

ويجب أن يوقع على الاخطار من الأشخاص الذين يريدون تنظيم
الاجتماع ويشترط أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية، ويبين كل
من الموقعين فى الاخطار اسمه وصفته وصناعته ومحل توطنه .

مادة ٤ - يجب أن تكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين
من الأعضاء على الأقل، وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل
خروج على القوانين، كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته المبينة فى
الاخطار وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على
تحريض على الجرائم .

فإذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الأعضاء المبيينين
فى الاخطار .

مادة ٥ - يجوز دائماً لمندوب من رجال الإدارة أو أحد ضباط البوليس أن يحضر الاجتماع على ألا يجلس على منصة الخطابة ولا يجوز له حل الاجتماع إلا فى الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا طلبت ذلك كتابة منه اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٤) أو عند عدم وجودها الموقعون على الإخطار .

(ثانياً) فى حالة حدوث اضطراب شديد . وإذا عادت السكينة يستمر الاجتماع أو يعاد .

ولا يجوز على أية حال أن تمتد الاجتماعات العامة إلى ما بعد الساعة الثانية عشرة ليلاً إلا بإذن خاص من البوليس .

مادة (٦) يعتبر من الاجتماعات العامة، فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع فى مكان أو محل عام يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية، فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون، كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو تأييد ترشيحهم. وذلك فى الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين واليوم المحدد للانتخابات .

مادة (٧) تسرى أحكام المادة (١) والفقرة الأولى من المادة (٢) والمادة (٣) على المظاهرات التى تقام أو تسير فى الطرق أو الميادين العامة ويكون الغرض منها سياسياً .

وللبوليس أن يفرق المظاهرات السياسية التى حصل الإخطار عنها فى حالة الإخلال بالأمن العام. وله أيضاً الحق فى تفريق المظاهرات السياسية التى تسير فى الطريق العام بغير إخطار بعد أن يأمر المتظاهرين بالتفرق .

مادة (٨) الاجتماعات العامة والمظاهرات السياسية التى تقام أو

تسير بغير إخطار عنها يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء
لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد عن أسبوع وبغرامة لا تتجاوز المائة قرش
أو بإحدى هاتين العقوبتين .

يعاقب بالعقوبات المذكورة فى الفقرة السابقة كل شخص يعصى الأمر
الصادر إليه من البوليس بالتفرق فى الأحوال المبينة بالمادتين الخامسة والسابعة.
ويعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أعضاء لجنة الاجتماع إذا خالفوا
أحكام المادة الرابعة .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع
عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصاً عليه فى قانون العقوبات .
مادة (٩) يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر أو بالغرامة من مائتى
قرش إلى ثلاثة آلاف قرش :

(أولاً) كل موظف منع أو فض اجتماعاً خاصاً أو عاماً أو شرع فى ذلك
فى غير الحالتين المبينتين فى المادة (٥) إعتداداً على سلطة وظيفته .
(ثانياً) كل شخص منع أو فرق بالقوة أو التهديد اجتماعاً خاصاً أو
عاماً أو شرع فى ذلك وكل موظف ارتكب عملاً من هذه الأعمال فى غير
الحالتين المبينتين فى المادة (٥) .

وكل هذا بدون الإخلال بالعقاب على ما يرتكب من الجرائم الأخرى .
مادة (١٠) لوزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الأحكام التى
يقتضيها تنفيذ هذا القانون .

مادة (١١) يلغى كل نص مخالف لنصوص هذا القانون .
مادة (١٢) على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل
منهما فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر فى ..

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
٥	★ ★ تقديم وشكر
	★ ★ الفصل الأول .. قانون ١٤ لسنة ١٩٢٣
٧ للاجتماعات والمظاهرات
٩	★ صدور القانون
١٥	★ مواد القانون
٢١	★ موقف القوى السياسية
٢٨	★ القانون في البرلمان المصرى
٢٨	* القانون في مجلس النواب
٣٩	* القانون في مجلس الشيوخ
٤٧	★ هوامش الفصل الأول
	★ ★ الفصل الثانى .. مشروع القانون الجديد عام
٥٩ ١٩٢٨ وبريطانيا
٦١	★ مشروع القانون الجديد وجهة النظر البريطانية
٦٩	★ مذكرة ٤ مارس ١٩٢٨ البريطانية
٦٩	* دواعى التدخل البريطانى
٧٦	* مذكرة ٤ مارس
٧٨	* موقف الأحزاب المصرية
٨٢	★ هوامش الفصل الثانى

★ ★ الفصل الثالث .. حكومة مصطفى النحاس

٩١ والقائد البريطاني
٩٣	★ حكومة النحاس ومذكرة ٤ مارس
٩٧	★ الرد المصري على مذكرة ٤ مارس
٩٨	★ موقف القوى السياسية والرد البريطاني
١٠٦	★ محاولة احتواء الأزمة
١٢٠	★ تصاعد الموقف والإنذار البريطاني
١٣٧	★ رد حكومة النحاس في الميزان
١٤٦	★ هوامش الفصل الثالث
١٦١	★ ★ مصادر الدراسة
١٦٦	★ ★ الملاحق

رقم الإيداع : ١٩٩٠ / ٩٦١٦

الترقيم الدولي : I. S. B. N.

977 - 00 - 1002 - 2

التراث
للكمبيوتر وطباعة الأوفست - طنطا

Bibliotheca Alexandrina



0614834